

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: العلوم الاقتصادية
الاختصاص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

هرامزة مريم

بعنوان

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية
دراسة عينة من البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 2024 /09/19

رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ	صاولي مراد
مشرفا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ	خليل عبد الرزاق
ممتحنا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر (أ)	حجاج عبد الحكيم
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ	توايتية الطاهر
ممتحنا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ	طالب محمد الأمين وليد

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وتقدير

قال الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (سورة النمل (الآية 19))

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)﴾

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، سائلين إياه أن يعلمنا ما
ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علما، وندعوه عز وجل أن يوفقنا لما
يحبه ويرضى في الدنيا والآخرة.
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان من صميم الفؤاد إلى الأستاذ الدكتور
المشرف، "خليل عبد الرزاق"
الذي تحمل معي مشاق البحث إلى آخر لحظة، وخصص لي الكثير من وقته
الثمين، رغم كثرة انشغالاته في إثراء البحث العلمي، حيث عمل على تزويدي
بالتوجيهات اللازمة و النصائح القيمة.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من مجهودات
للاطلاع على هذه الأطروحة وإثرائها بالنقاشات القيمة و المفيدة التي تزيد من
قيمة البحث.
وما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو
من بعيد، في السر والعلن، ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم (سورة الإسراء (الآية 23، 24))

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ

لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)﴾

صدق الله العظيم

إلى من بوجودها أكتسب القوة ... إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و معنى الحنان
والتفاني ... إلى سندي في أوقاتي ضعفي ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود،
إلى من كان دعائها سرنجاحي ... إلى أغلى ما أملك ... أمي الحبيبة

إلى من به أكبر وعليه أعتمد ... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار ... إلى من كان دعائه منبع توفيقى ... والدي العزيز

إلى سندي ومصدر قوتي ... إلى رفيقي في هذه الحياة ... إلى الشريك الذي يدعمني في كل
رحلة وتحدي ... زوجي الغالي
إلى مصدر النور والأمل ... هدية الله التي أضافها في حياتي، والهبة الكبيرة التي لا تقدر
بثمن، أبنائي ... محمد أمير، ماريا ومرام
حفظهم الله ورعاهم

إلى أحياء قلبي رفقاء دربي...إخوتي...مروة، ياسين، أميمة
كما أخص بالذكر بنات أختي...لجين، رزان، رتاج
حفظهم الله ورعاهم
إلى كل طالب علم...وكل محب للعلم مقدر للعلماء.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
/	الإهداء
I	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
XV	قائمة المختصرات
/	الملخص
أ	المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك الإسلامية.....
3	المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.....
3	الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية.....
5	الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية.....
6	الفرع الثالث: خصائص البنوك الإسلامية.....
7	المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وأهميتها.....
7	الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية.....
9	الفرع الثاني: أهمية البنوك الإسلامية.....
10	المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.....
10	الفرع الأول: أوجه الشبه.....
11	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.....



15	المبحث الثاني: ضوابط المعاملات المالية في البنوك الإسلامية.....
15	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي.....
15	الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.....
16	الفرع الثاني: المبادئ التي تحكم التمويل الإسلامي.....
18	المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.....
18	الفرع الأول: تعريف الرقابة الشرعية.....
18	الفرع الثاني: مكونات الرقابة الشرعية.....
19	الفرع الثالث: أهمية الرقابة الشرعية.....
20	المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.....
20	الفرع الأول: طبيعة علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.....
21	الفرع الثاني: أشكال علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.....
23	المبحث الثالث: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية.....
23	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة.....
23	الفرع الأول: صيغة المضاربة.....
26	الفرع الثاني: صيغة المشاركة.....
28	الفرع الثالث: الصيغ الزراعية.....
32	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيوع.....
32	الفرع الأول: صيغة المرابحة.....
34	الفرع الثاني: صيغة السلم.....
36	الفرع الثالث: صيغة الاستصناع.....
38	المطلب الثالث: صيغة الاجارة، وصيغ التمويل التكافلي.....
38	الفرع الأول: صيغة الاجارة.....
40	الفرع الثاني: صيغ التمويل التكافلي.....



45	المبحث الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، و التحديات التي تواجهها.....
45	المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.....
45	الفرع الأول: المصادر الداخلية.....
47	الفرع الثاني: المصادر الخارجية.....
51	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.....
51	الفرع الأول: مجال الاستثمار.....
51	الفرع الثاني: مجال الخدمات المصرفية.....
52	الفرع الثالث: مجال التكافل الاجتماعي.....
53	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.....
56	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

58	تمهيد.....
59	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسيولة في البنوك الإسلامية.....
59	المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية.....
59	الفرع الأول: مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية.....
60	الفرع الثاني: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية.....
61	المطلب الثاني: مكونات السيولة في البنوك الإسلامية.....
61	الفرع الأول: السيولة النقدية.....
62	الفرع الثاني: السيولة شبه النقدية.....
62	المطلب الثالث: الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.....
62	الفرع الأول: أثر انخفاض السيولة النقدية.....
63	الفرع الثاني: أثر فائض السيولة النقدية.....
64	المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....
64	المطلب الأول: ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....
64	الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة.....



65الفرع الثاني: سياسات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....
65الفرع الثالث: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....
66الفرع الرابع: الأنظمة والمؤسسات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....
68	المطلب الثاني: مرتكزات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ومتطلبات التسييرالفعال لها.....
68الفرع الأول: مرتكزات حسن إدارة السيولة.....
69الفرع الثاني: متطلبات التسيير الفعال للسيولة في البنوك الإسلامية.....
70المطلب الثالث: دور الأدوات المالية الإسلامية في علاج مشكلة السيولة.....
70الفرع الأول: الصكوك الحكومية الإسلامية لإدارة السيولة.....
73الفرع الثاني: شهادات الاستثمار الإسلامية لإدارة السيولة.....
75المبحث الثالث: مخاطر السيولة وأساليب إدارتها في البنوك الإسلامية.....
75المطلب الأول: ماهية مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
75الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية.....
76الفرع الأول: أنواع مخاطر البنوك الإسلامية.....
77الفرع الثاني: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
78الفرع الثالث: أنواع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
78الفرع الرابع: أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
80المطلب الثاني: أساليب إدارة وتخفيض مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
81الفرع الأول: أساليب مواجهة الطلب المنتظم للسيولة.....
83الفرع الثاني: أساليب مواجهة الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة.....
86الفرع الثالث: أساليب مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة.....
88المطلب الثالث: التقنيات الكمية لقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....
88الفرع الأول: التقنيات التقليدية لقياس مخاطر السيولة.....
90الفرع الثاني: التقنيات الحديثة لقياس مخاطر السيولة.....



97	المبحث الرابع: البنوك الإسلامية بين ضغط مخاطر السيولة ومتطلبات مقررات لجنة بازل
97	المطلب الأول: مقررات لجنة بازل 1 والبنوك الإسلامية
97	الفرع الأول: المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل 1
98	الفرع الثاني : التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1
99	الفرع الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء مقررات بازل 1
101	المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل 2 والبنوك الإسلامية
102	الفرع الأول: الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2
103	الفرع الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات بازل 2
104	الفرع الثاني: انعكاسات مقررات لجنة بازل 2 على البنوك الإسلامية
105	المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 3 والبنوك الإسلامية
105	الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3
109	الفرع الثاني: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3
110	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية	
112	تمهيد
113	المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
113	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
113	الفرع الأول: تعريف الأداء
114	الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي للبنوك
115	الفرع الثالث: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
116	المطلب الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
116	الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي لبنوك الإسلامية
117	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية
118	المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية



120	المطلب الرابع: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأطراف المستفيدة منه.....
120	الفرع الأول: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك الإسلامية.....
120	الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك.....
122	المبحث الثاني: البيانات المالية للبنوك الإسلامية.....
122	المطلب الأول: القوائم المالية للبنوك الإسلامية.....
122	الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية للبنوك الإسلامية.....
123	الفرع الثاني: دواعي الحاجة إلى القوائم المالية للبنوك الإسلامية.....
124	الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية للبنوك الإسلامية.....
125	الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية للبنوك الإسلامية.....
125	الفرع الخامس: الفروق الجوهرية لمفردات القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية وفق (AAOIFI) والمحاسبة التقليدية وفق (IASB).....
128	الفرع السادس: معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAOIFI.....
131	المطلب الثاني: قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي.....
131	الفرع الأول: التعريف بقائمة المركز المالي.....
132	الفرع الثاني: التعريف بقائمة المركز المالي للبنك الإسلامي.....
134	الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي.....
135	الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة المركز المالي المعدة وفق المحاسبة الإسلامية والمعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية.....
135	المطلب الثالث: قائمة الدخل للبنوك الإسلامية.....
135	الفرع الأول: التعريف بقائمة الدخل.....
136	الفرع الثاني: التعريف بقائمة الدخل للبنك الإسلامي.....
138	الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة الدخل.....



- 139 الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة الدخل المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية
والمعدة وفق معيار المحاسبة الدولية.....
- 140المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية.....
- 140الفرع الأول: التعريف بقائمة التدفقات النقدية.....
- 141الفرع الثاني: التعريف بقائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية.....
- 142الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية.....
- 143 الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق معايير المحاسبة
الإسلامية والمعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.....
- 144المبحث الثالث: أدوات تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية.....
- 144المطلب الأول: التحليل العمودي والتحليل الأفقي.....
- 144الفرع الأول: التحليل العمودي (الرأسي).....
- 145الفرع الثاني: التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات).....
- 147المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.....
- 147الفرع الأول: مؤشرات النشاط (التوظيف).....
- 148الفرع الثاني: مؤشرات الربحية.....
- 150الفرع الثالث: مؤشرات السيولة.....
- 151الفرع الرابع: مؤشرات كفاية رأس المال.....
- 152الفرع الخامس: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).....
- 153المبحث الرابع: نظام (SCAMELS) للرقابة وتقييم أداء البنوك الإسلامية.....
- 153المطلب الأول: نشأة وتطور نظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية.....
- 154المطلب الثاني: درجات التقييم لنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية.....
- 156المطلب الثالث: عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم أداء البنوك الإسلامية.....
- 156الفرع الأول: معيار السلامة الشرعية (Shariaa Compliant).....
- 157الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy).....



- 158 الفرع الثالث: معيار جودة الأصول (Assets Quality)
- 158 الفرع الرابع: معيار كفاءة وفعالية الإدارة (Management)
- 159 الفرع الخامس: معيار الربحية (Earnings)
- 160 الفرع السادس: معيار السيولة (Liquidity)
- 161 الفرع السابع: تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity Market Risk)
- 163 خلاصة الفصل

الفصل الرابع: دراسة وتحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية
السعودية للفترة (2015-2021)

- 165 تمهيد
- 166 المبحث الأول: البنوك الإسلامية السعودية وموقعها من البنوك العربية المتوافقة
والشريعة الإسلامية.....
- 166 المطلب الأول: تقديم عام للبنوك الإسلامية السعودية.....
- 167 الفرع الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية.....
- 171 الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية السعودية.....
- 173 المطلب الثاني: تحليل تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية.....
- 173 الفرع الأول: تحليل تطور إجمالي الأصول.....
- 175 الفرع الثاني: تحليل تطور إجمالي التمويل.....
- 176 الفرع الثالث: تحليل تطور إجمالي الودائع.....
- 177 المطلب الثالث: الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية السعودية والبنوك المتوافقة مع
الشريعة في الدول العربية.....
- 177 الفرع الأول: الأهمية النسبية للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية محلياً.....
- 179 الفرع الثاني: الأهمية النسبية للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية عالمياً.....



- 181المطلب الرابع: أبرز تحديات البنوك الإسلامية السعودية.....
- 183المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية السعودية وفق متطلبات
مقررات بازل3.....
- 183المطلب الأول: وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات السيولة في إطار بازل3.....
- 183الفرع الأول: نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity coverage ratio.....
- 185الفرع الثاني: نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio.....
- 187المطلب الثاني: وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلب الرفع المالي في إطار بازل3.....
- 189المطالب الثالث: الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية السعودية.....
- 189الفرع الأول: صكوك مصرف الإنماء القائمة على المضاربة.....
- 193الفرع الثاني: إصدارات صكوك دعم القاعدة الرأسمالية لبنك البلاد وبنك الجزيرة.....
- 194المبحث الثالث: نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية
السعودية.....
- 194المطلب الأول: السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية.....
- 197المطلب الثاني: تحليل كفاية رأس المال.....
- 198المطلب الثالث: تحليل جودة الأصول.....
- 200المطلب الرابع: تحليل الأرباح.....
- 201المطلب الخامس: تحليل السيولة.....
- 203المبحث الرابع: نموذج مقترح لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك
الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021).....
- 203المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة أو النموذج.....
- 203الفرع الأول: فرضيات النموذج.....
- 204الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها.....
- 204الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات.....
- 204الفرع الرابع: تعيين النموذج (تحديد الشكل الرياضي للنموذج والتعريف بمتغيراته).....



206	الفرع الخامس: أساليب تحليل البيانات إحصائيا.....
207	المطلب الثاني: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....
209	المطلب الثالث: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.....
209	الفرع الأول: النموذج الأول (أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول (ROA)).....
212	الفرع الثاني: النموذج الثاني (أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)).....
215	خلاصة الفصل.....
217	الخاتمة.....
226	قائمة المراجع.....
/	الملاحق.....



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	مقارنة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي	1
102	الدعائم الأساسية للمقررات اتفافية بازل 2	2
107	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	3
126	القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية وفق (AAOIFI) والمحاسبة التقليدية وفق (IASB)	4
127	القوائم المالية المشتركة والمختلفة وفق (IASB) و(AAIFI)	5
129	أهم المعايير المحاسبية المصدرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	6
155	درجات التقييم لأنظمة (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية	7
156	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	8
157	التصنيف المعياري لكفاية رأس المال	9
158	التصنيف المعياري لجودة الأصول	10
159	التصنيف المعياري لربحية البنك	11
160	التصنيف المعياري لسيولة البنك	12
167	مساهمة البنوك الإسلامية السعودية في السوق من إجمالي أصول البنوك السعودية	13
173	تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)	14
184	نسبة تغطية السيولة (LCR) في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)	15
186	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2018-2021)	16
187	نسبة الرافعة المالية (LR) في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)	17



190	وصف هيكله صك المضاربة لمصرف الإنماء مع متطلبات تضمين الصك ضمن حقوق الملكية	18
193	خصائص إصدارات صكوك دعم القاعدة الرأسمالية لبنك البلاد وبنك الجزيرة	19
195	مؤشرات الاستراتيجية المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية	20
197	تصنيف كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)	21
198	تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) للفترة (2015-2021)	22
200	تصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية باعتماد معدل العائد على الأصول وصافي هامش الربح للفترة (2015-2021)	23
201	تصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية باعتماد نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة للفترة (2015-2021)	24
207	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة	25



فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
101	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2	1
174	إجمالي أصول البنوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (2020-2016)	2
176	إجمالي تمويل البنوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2021) (Q ₁ 2021)	3
176	إجمالي ودائع البنوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (2017-2021) (H ₁ 2021)	4
178	حصه البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية المحلية	5
179	حصه البنوك المتوافقة مع الشريعة من إجمالي الأصول المصرفية عالميا	6
190	هيكل الصكوك القائمة على صيغة المضاربة لمصرف الإنماء	7



قائمة الملاحق

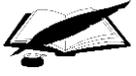
الرقم	العنوان
1	بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (2015-2021)
2	اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
3	نتائج التقدير لنموذج الدراسة
4	الاختبارات القياسية لنموذج الدراسة



قائمة المختصرات

المختصر	باللغة العربية	باللغة الأجنبية
CFR	احتياج التمويل التراكمي	Cumulative Funding Requirement
NFR	صافي احتياجات التمويل	Net Funding Requirement
VAR	القيمة المقدرة للمخاطر	Value at Risk
CA	كفاية رأس المال	Capital Adequacy
LCR	نسبة تغطية السيولة	Liquidity Coverage Ratio
NSFR	نسبة صافي التمويل المستقر	Net Stable Funding Ratio
LAR	نسبة الأصول السائلة	Liquid Assets Ratio
LR	الرافعة المالية	Leverage Ratio
WCR	نسبة الأصول المرجحة	Weighted Classification Ration
ROA	العائد على الأصول	Return on Assets
ROE	العائد على حقوق الملكية	Return on Equity
EM	مضاعف حق الملكية	Equity Multiplier
PM	هامش الربح	Profit Margin
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard Board
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	Islamic Financial Services Board

الطائفة



الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة وذلك لعينة من البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والممثلة بأربع (4) بنوك وهي: مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، بنك البلاد، للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، حيث توصلت الدراسة إلى استفاء البنوك الإسلامية السعودية لمتطلبات السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل3، وقد حققت نسب تفوق بكثير الحدود الدنيا المفروضة وقبل المهلة المحددة للتغطية، غير أن أبرز التحديات التي واجهت البنك المركزي والممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي، هو عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على غرار الصكوك خاصة منها الصكوك السيادية المطروحة من قبل الدولة وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل، ويهدف تجاوز هذا التحدي عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على توفير التسهيلات للبنوك المتوافقة مع الشريعة بصيغة المرابحة، وأصدرت الحكومة السعودية بعض الصكوك المتوافقة مع الشريعة للمساعدة على تطوير السوق الثانوي.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (علاقة ارتباط سلبية متوسطة $(r = -0,450534)$) بين معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية (علاقة ارتباط سلبية قوية $(r = -0,609973)$) بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، وفي مقابل ذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية بنوعها (معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) ومؤشر مخاطر السيولة (الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR))، عند مستوى المعنوية 5%.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية السعودية، مخاطر السيولة، مؤشرات الأداء المالي، مقررات لجنة بازل، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر.



Summary:

This study analyzes and discusses the impact of liquidity risks on the financial performance of Saudi Islamic banks by examining the financial data of study variables for a sample of banks operating in accordance with Islamic Sharia principles, represented by four banks: Al Rajhi Bank, Al Jazeera Bank, Alinma Bank, and Al Bilad Bank, for the period from 2015 to 2021.

The study concluded that Saudi Islamic banks complied with the liquidity requirements introduced by Basel III, significantly exceeding the minimum thresholds well before the specified deadline. However, one of the main challenges faced by the central bank, represented by the Saudi Arabian Monetary Authority, was the lack of high-quality assets compliant with Islamic Sharia principles, such as sovereign sukuk, particularly those issued by the state in line with Basel requirements, to overcome this challenge, the Saudi Arabian Monetary Authority provided facilities to Sharia-compliant banks in the form of Murabaha contracts, and the Saudi government issued some Sharia-compliant sukuk to help develop the secondary market.

The study also found a statistically significant negative correlation (moderate negative correlation ($r = -0.450534$)) between return on assets (ROA) and liquidity coverage ratio (LCR), and a statistically significant strong negative correlation ($r = -0.609973$) between return on equity (ROE) and LCR. However, there was no statistically significant relationship between the financial performance indicators of Saudi Islamic banks (ROA and ROE) and liquidity risk indicators (represented by the liquid assets ratio (LAR)) at a significance level of 5%.

Keywords: *Saudi Islamic banks, liquidity risks, financial performance indicators, Basel Committee regulations, liquidity coverage ratio, stable net funding ratio.*

المقدمة



مقدمة

تقوم البنوك بدور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك لكونها من أهم مؤسسات الإيداع المالية في الدولة، كما أنها تعد الرائدة في تمويل المشاريع التجارية والفردية والاستثمارات المختلفة التي تساهم في تحقيق الكفاية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

والبنوك الإسلامية مثل غيرها من البنوك التقليدية تعمل على تحقيق أهدافها المتمثلة بالربحية، والسيولة، والأمان، غير أنها تمنح السيولة والأمان اهتماما خاصا، بوصف أن الصيغ الخاصة بالاستثمار في هذا النوع من البنوك والمتمثلة بالمشاركة والمضاربة تحمل في طياتها مخاطر أكبر من تلك المستخدمة في البنوك التجارية التقليدية، مما يدفعها إلى النظر لهذا الأمر بعين حذرة أكثر للوصول إلى قرارات تمويلية سليمة لحماية حقوق المودعين.

وبما أن السيولة من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقييم والمقارنة بين البنوك من قبل العملاء والمستثمرين، فهي تعطيهم صورة عن درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أموالهم واستثماراتهم، وبالتالي فإن قدرة البنوك الإسلامية في المحافظة على أموال المساهمين والعملاء تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءتها في إدارة سيولتها، وفي المقابل فإن الربحية تعد الأساس للحفاظ على استمرار عمل البنك، لأن انخفاض نسبة الربحية سيعرض البنك للمخاطرة، وبالتالي فإن كل من السيولة والربحية هما هدفان أساسيان للبنوك لمتابعة عملها، وتقديم الخدمات اللازمة لمودعيها وتجنب المخاطرة، إلا أن هذين الهدفين يتعارضان مع بعضهما، لأن ارتفاع السيولة عن الحد اللازم سيؤدي إلى انخفاض ربحية البنك، وتعرضه للمخاطرة، مما يجعل الموازنة بينهما أمرا في غاية الأهمية، لأنه لا يمكن تحقيق أحد الهدفين على حساب الآخر، ومن أجل الوصول إلى التوازن لا بد أن تكون الإدارة المصرفية قادرة على تجنب المخاطرة.

وبناء على ما سبق، فإن موضوع الاشكالية يتمحور حول دراسة أثر مخاطر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية السعودية التي قد تواجه بعض المعوقات عند توفير السيولة اللازمة بهدف تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة.



- اشكالية الدراسة

تتعرض البنوك الإسلامية لمشاكل السيولة، كما هو الحال لدى البنوك التقليدية، إلا أن تعرض البنوك الإسلامية لها، يعد أكثر خطورة من التقليدية، ويعود ذلك بشكل أساسي لعدم قدرتها على الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي عند حاجتها للسيولة بشكل عاجل، بالإضافة إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في أزمات السيولة المؤقتة، وعليه يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية عينة الدراسة للفترة (2015-2021)؟

كما تبرز اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية السعودية للمعايير الاحترازية العالمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية للوفاء بمتطلبات السيولة؟
- ما هي أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام نظام (CAMELS)، وما مدى ملاءمة هذا الأخير مع طبيعة الخدمات المالية الإسلامية؟
- ما هو أثر مؤشرات مخاطر السيولة (المثلة بنسبة الأصول السائلة (LAR) ونسبة تغطية السيولة (LCR)) على مؤشر الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية الممثل بمعدل العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة (2015-2021)؟
- ما هو أثر مؤشرات مخاطر السيولة (المثلة بنسبة الأصول السائلة (LAR) ونسبة تغطية السيولة (LCR)) على مؤشر الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة (2015-2021)؟



- فرضيات الدراسة

- للإجابة على الاشكالية المطروحة، سنحاول اختبار جملة من الفرضيات صيغت على النحو التالي:
- تساير البنوك الإسلامية السعودية المعايير الاحترازية العالمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، للوفاء بمتطلبات السيولة.
- يتضمن نظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك الإسلامية السعودية من جميع الجوانب، كما هو الحال في البنوك التقليدية.
- انطلاقاً من هدف دراستنا هذه وهو محاولة بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تفسير آلية التأثير و العلاقة بين مختلف مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، تم صياغة فرضيات النموذج على التالي:
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة (LAR) ومعدل العائد على الأصول (ROA).
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) ومعدل العائد على الأصول (ROA).
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة (LAR) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

- أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أساليب التمويل في البنوك الإسلامية، كونها تسعى دائماً لتوفير صيغا متعددة للتمويل والاستثمار للمتعاملين معها، والبحث دائماً عن تنمية مواردها المالية اللازمة لتمويل عملياتها المصرفية.
- التعرف على الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية ومرتكزات حسن إدارتها.



- تعميق مفهوم إدارة مخاطر السيولة من خلال تعزيز الأساليب والتقنيات اللازمة لتحليل وتقدير هذه المخاطر، بهدف مساعدة البنوك الإسلامية على اعتماد أساليب للتخفيف والتخفيض من هذه المخاطر ومواجهة التقلبات المحتملة للسيولة.
- التعرف على مضمون مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير الجديدة التي جاءت بها ضمن مقررات بازل 3 للوفاء بمتطلبات السيولة، وإبراز مدى سعي البنوك الإسلامية للالتزام بمختلف هذه المعايير، لما تمنحه من مزايا على الجهاز المصرفي في مجال تقدير المخاطر ومواجهتها.
- إبراز أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية التي تعتبر من أهم أدوات تحليل القوائم المالية للبنوك.
- توضيح مدى ملائمة نموذج "CAMELS" لطبيعة البنوك الإسلامية من خلال معرفة الأبعاد المكونة لنماذج تقييم الأداء التي يجب تعديلها لتتوافق مع طبيعة البنوك الإسلامية.

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع دراستنا هذه أساسا في النقاط التالية:

- يحاول البحث دراسة مشكلة واقعية تعاني منها البنوك الإسلامية، وهي عدم قدرة البنك الإسلامي على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وذلك لأن تدني مستوى السيولة يتسبب في عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في موعدها لأنه لا يستطيع الاقتراض لأسباب شرعية تتمثل في تجنب الفوائد الربوية، وبالعكس، فإن تدني مستوى الربحية له أثر في كسب ثقة العملاء، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في توفير أدوات مالية لحل هذه المشكلة.
- البحث في سلامة إدارة السيولة وجعلها في مأمن من الأزمات المالية التي كان سببها هو تزايد المخاطر المصرفية من ناحية وعدم إدارة مخاطر السيولة بصورة جيدة من ناحية أخرى، وهذا لأهمية السيولة ودورها الكبير في تحقيق التوازن للبنوك الإسلامية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

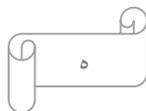


- تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي الواضح للبيانات في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، الذي يعكس أهمية أسس وقواعد القياس المتبعة في عملية تقدير مخاطر السيولة، وبالتالي تفعيل دور الرقابة المصرفية من قبل كل الهيئات التي تسعى إلى ضبط عمل البنوك الإسلامية.
- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية الأمان المصرفي للبنوك الإسلامية العاملة بالمملكة العربية السعودية، الذي يحقق فوائد للعديد من الجهات على سبيل المثال، المستثمرين للمحافظة على استثماراتهم، والمودعين من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى، والمالكين من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة عليها، والإدارة المصرفية للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر، والجهات الرقابية من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

- منهجية الدراسة، أدوات جمع وتحليل البيانات

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مختلف الأساليب لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، والتقنيات الكمية لقياسها، إضافة إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تقييم مدى مساهمة البنوك الإسلامية السعودية لمقررات بازل 3 لوفاء بمتطلبات السيولة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن من خلال مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية، إضافة إلى عرض الفروقات الجوهرية لمفردات القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية وفق (AAOIFI) والمحاسبة التقليدية وفق (IASB).

وبغرض تقديم نموذج مقترح لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)، تم استخدام الأسلوب الإحصائي معتمدين في ذلك نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار تأثير العوامل المستقلة على العامل التابع، باستخدام الأساليب الإحصائية والمعبر عنها باختبارات الرتبة الأولى (First Test Ordre) معامل الارتباط لبيرسون (Person Corelation) للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تحليل التباين وذلك لاختبار كل من جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد و اختبار وجود الدلالات الإحصائية لكل متغير





من متغيرات النموذج المستقلة باعتماد كل من إحصائية ستيودنت (t-Statistic) وإحصائية فيشر (F-Statistic)، والتي حصلنا عليها باستخدام البرنامج الإحصائي E-VIEWS .

- حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي تحديد حدود الدراسة الموضوعية، المكانية، والزمانية بهدف الوصول لنتائج موضوعية ومنطقية، حيث شملت الحدود الموضوعية لموضوع دراستنا هذه دراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، أما الحدود المكانية فكانت ممثلة بعينة الدراسة والتي اقتصرت على البنوك الإسلامية السعودية المتوافقة بشكل كامل مع أحكام الشريعة الإسلامية والممثلة بأربعة (4) بنوك وهي مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، بنك البلاد، وهي عينة من مجتمع الدراسة الممثل بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي السعودي والتي عددها اثنا عشرة (12) بنكا، أما عن الحدود الزمنية فإنه في إطار الاصلاحات الواردة في مقررات اتفاقية بازل3 والتي تعنى باعتماد مقاييس جديدة للوفاء بمتطلبات السيولة، وصولا إلى العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019، وعلى هذا الأساس كانت الحدود الزمنية لموضوع دراستنا من العام 2015 إلى 2021.

- هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا إلى تقسيم موضوع دراستنا بمضمونها إلى مقدمة وأربعة فصول ثم خاتمة، حيث قسم كل فصل بدوره إلى أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول والموسوم بالاطار النظري للبنوك الإسلامية: مدخل مفاهيمي للبنوك الإسلامية، ثم ضوابط المعاملات المالية في البنوك الإسلامية، لتتطرق بعدها لأساليب التمويل في البنوك الإسلامية، ثم مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

وفي الفصل الثاني استعرضنا من خلاله إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، حيث تم التطرق للإطار المفاهيمي للسيولة في البنوك الإسلامية، ثم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، ثم بعدها تناولنا مخاطر السيولة وأساليب إدارتها في البنوك الإسلامية، لنستعرض في الأخير البنوك الإسلامية بين ضغط مخاطر السيولة ومتطلبات مقررات لجنة بازل.



أما عن الفصل الثالث والمعنون ب: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، تناولنا من خلاله مدخل لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ثم البيانات المالية للبنوك الإسلامية، وبعدها تطرقنا لأدوات تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية، ثم نظام (SCAMELS) للرقابة وتقييم الأداء للبنوك الإسلامية.

وفي الأخير عملنا من خلال الفصل الرابع الذي كان بمثابة التجسيد الميداني لموضوع الدراسة، على دراسة وتحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)، بالتطرق أولاً للبنوك الإسلامية السعودية وموقعها من البنوك العربية المتوافقة والشريعة الإسلامية، ثم إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية السعودية وفق متطلبات مقررات بازل3، ليتم بعدها تطبيق نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، لتنتم الدراسة في الأخير بمحاولة تقديم نموذج مقترح لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021).

- الدراسات السابقة

استندنا في موضوع دراستنا هذه للبحث في الاشكالية المطروحة إلى مجموعة من الدراسات أهمها:
1- دراسة (شرون رقية ومحمود فوزي شعوبي، 2018) بعنوان: محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية – حالة بنك البركة الجزائري (2002-2015)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد (7)، العدد (3)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم المؤشرات المستخدمة لقياس خطر السيولة، وتقدير العلاقة بينها وبين المتغيرات ذات الصلة، بدراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2002-2015)، من خلال تتبع السلوك الاحصائي، وباستخدام نماذج الانحدار المتعدد تبين أن معدل العائد على الأصول لم يظهر في أي نموذج، في حين كانت نسبة القروض إلى الودائع محددا لخطر السيولة في كل النماذج بعلاقة طردية، أي كان مؤشر السيولة المستخدم، مما يستدعي ضرورة دراسة طبيعة القروض وتناسبها مع طبيعة الودائع.



2- دراسة (علي عبد الله شاهين و بهية مصباح صباح، 2011) بعنوان أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنساني)، المجلد (15)، العدد (01)، فلسطين.

تناول هذه الدراسة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها 12 مصرفا عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 1997 إلى عام 2008 وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي:

$$Zi\alpha + \beta X it + \varepsilon i$$

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة، عدم كفاية رأس المال، تقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي، وقد أوصت بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار أثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقا للأمان المصرفي.

3- Ismal Rifki, (2010): **The manegement of liquidity Risk in Islamic Banking the case of Indonesia**, Doctoral thesis, Durham islamic Finance Program, United kingdom, Durham University.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الإندونيسية من خلال تحقيق توازن بين الأصول والالتزامات، باعتماد أسلوب المثلث في جمع وتحليل البيانات باستخدام مزيج من الطرق الكمية والكيفية لتحقيق هذا الهدف، حيث تم إجراء تحليل اقتصادي زمني لأداء قطاع البنوك لتحليل إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية، والذي يتضمن سلوك السيولة للمودعين في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات الأولية من خلال استطلاع استبيان بهدف معرفة



الممارسات والمشكلات الفعلية لإدارة مخاطر السيولة، استنادًا إلى آراء المودعين في البنوك الإسلامية والمصرفيين الإسلاميين لإلقاء المزيد من الضوء على قضايا مخاطر السيولة التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في تحليل السلاسل الزمنية.

وتوصلت التحليلات التجريبية المجراة في إطار هذه الدراسة إلى أن: الهيكل التنظيمي غير أمثل للبنوك الإسلامية لإدارة السيولة، الطلب الكبير على سحب السيولة من المودعين وهشاشة البنوك الإسلامية للتصدي لبعض سيناريوهات سحب السيولة، العوامل الحرجة التي تفسر سلوك السيولة لدى مودعي البنوك الإسلامية، أسباب سحب المودعين للأموال من البنوك الإسلامية وسوء إدارة الأموال من قبل البنوك الإسلامية، والأدوات المالية الإسلامية المحدودة لإدارة الطلب على السيولة من قبل المودعين.

4- Muhammad Farhan Akhtar: Khizer Ali, Shama Sadaqt, (2011): **Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan**, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol (1), Issue (1).

حيث تم دراسة إدارة خطر السيولة ومحدداته في اثنا (12) بنك تجاري وإسلامي في باكستان خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009، أين تم قياس خطر السيولة بنسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة تمثلت في حجم البنك (إجمالي الأصول)، رأس المال العامل (نسبة الالتزامات قصيرة الأجل على الأصول قصيرة الأجل على الأصول الصافية)، العائد على حقوق الملكية، معدل كفاية رأس المال، العائد على الأصول، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين حجم البنك وخطر السيولة في البنوك التجارية والإسلامية لكن بدون دلالة إحصائية ورأس المال العامل أيضا.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وخطر السيولة في البنوك التجارية، وعلاقة عكسية أيضا لكن لا توجد دلالة إحصائية في البنوك الإسلامية.
- وجود علاقة عكسية دون دلالة إحصائية بين العائد على الأصول وخطر السيولة في البنوك التجارية، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في البنوك الإسلامية.
- تقوم البنوك التجارية بإدارة جيدة لخطر السيولة أحسن من البنوك الإسلامية.



5- Enzo Scannella, (2016) :**Theory and regulation of liquidity Risk management in banking**, International journal of Risk Assessment and manegement, vol (19), Nos1/2, University Palermo, Italy.

لقد أبرزت الأزمة المالية أهمية مخاطر السيولة لوظائف الأنظمة المصرفية والمالية، وسياق ذلك تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحقيقا نظريا وتنظيما لنوعين من مخاطر السيولة: مخاطر السيولة التمويلية ومخاطر السيولة السوقية، من خلال تحليل المناهج المختلفة لقياس تأثير مخاطر السيولة التمويلية والسوقية في الاقتصاد وإدارة البنوك، إضافة على ذلك تحليل التداعيات التنظيمية للمنظور التسييري لإدارة مخاطر السيولة على مستوى الأصول والالتزامات، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يلزم تغطية مخاطر السيولة بالأسهم وإنما بحجم مناسب من الأصول السائلة والأوراق المالية المتداولة بشكل كبير، ولهذا السبب تركز تنظيمات مخاطر السيولة في القطاع المصرفي على القيود المالية المعتمدة على نسب السيولة.

6- ZERARGUI Hadjer, (2019): **The Impact Of Liquidity Risk On The Performance Of Islamic Banks Evedence from the GCC region**, Journal of economics and management, Vol (19), N(1), Setif1 University – Algeria.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لعينة شملت خمسة بنوك إسلامية في منطقة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2012-2016)، بالاعتماد على طريقة الارتباط المتعدد ، ولقد بينت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة والأداء المالي لهذه البنوك.

انطلاقا من الدراسات السابقة، فإن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو اعتمادنا نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية والذي يتوافق وطبيعة البنوك الإسلامية أخذا بمعيار اضافي وهو معيار السلامة الشرعية (S) ، مقارنة بالدراسات السابقة التي لم تأخذ بذلك، واعتمدت فقط على معايير نظام (CAMELS) في الرقابة على أداء البنوك وهي: كفاية رأس المال (C) ، جودة الأصول (A) ، كفاءة الإدارة (M) ، الربحية (E) ، السيولة (L) ، الحساسية لمخاطر السوق (S) .



أما من وجهة نظر أخرى فإن ما يميز دراستنا عن مجمل الدراسات السابقة هو اعتمادنا في قياس مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية على معايير عالمية جديدة أقرتها اتفاقية لجنة بازل 3 ضمن مقرراتها للوفاء بمتطلبات السيولة، الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل.

- صعوبات الدراسة

نتيجة لحدثة الموضوع نسبيا واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها، قلة إن لم نقل ندرة المراجع المتخصصة في مجال إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أو حتى منها المراجع المتخصصة في مجال تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، أما عن القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية فكانت متاحة وهو ما يعكس مدى التزام هذه الأخيرة بالشفافية بالإفصاح عن قوائمها المالية بصفة مستمرة، غير أننا واجهنا صعوبات في الحصول على تقارير المالية الإسلامية المتخصصة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، لعدم الالتزام بالإفصاح عنها بصفة دورية ومستمرة تتماشى وفترة دراستنا هذه، إضافة على ذلك واجهنا صعوبة في جمع البيانات والمعلومات المالية عن كل القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية وتوظيفها في حساب المؤشرات المالية لاستخدامها في بناء النموذج المقترح لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، وما كانت كل هذه الصعوبات أن تثني من عزمنا واصرارنا على اتمام انجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك الإسلامية



تمهيد

تشهد الصيرفة الإسلامية أهمية نسبية وتطورا كبيرا سواء كان على المستوى المحلي أو العالمي، من خلال إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو تحويل فروع لبنوك تقليدية إلى فروع إسلامية، أو تحويل بنوك تقليدية قائمة بذاتها إلى بنوك إسلامية، وهو ما عزز من تحول النظام المالي لبعض الدول إلى نظام مالي إسلامي بما في ذلك البنوك المركزية، ليجعل من العالم غير الإسلامي يعيد النظر في توجهه، ليتوجه توجهها جديدا نحو التمويل الإسلامي، لما يحمله من خصائص ومبادئ جعلت منه يتعامل بشكل إيجابي مع المشكلات الاقتصادية والمالية التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، وفي ظل هذه الأهمية والنمو الملحوظ لهذا النوع من البنوك والتي تعتبر من أهم مؤسسات النظام المالي والمصرفي الإسلامي، يستدعي منا التعرف على خصائص البنوك الإسلامية وما يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى ضوابط المعاملات المالية التي تحكمها وأساليب التمويل التي تعتمد عليها، مع الإحاطة بمختلف التحديات التي تعترضها .



المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك الإسلامية

بعد أن شقت البنوك الإسلامية طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات عملها عن الروح والقواعد التي تداربها، أضحت أمرًا هامًا وأكثر واقعية في الحياة المصرفية، وهو ما يتطلب البحث أكثر في ماهية البنوك الإسلامية ومختلف الفروقات بينها وبين البنوك التقليدية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن ظهور البنوك الإسلامية كان نتيجة حتمية لدافع ديني بحث، واعتراف الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن البنوك التقليدية لا تتوافق وأحكام الشريعة، نتيجة أن معاملاتها قائمة على الربا، ولهذا تقتضي الضرورة التعرف على أهم خصائصها حتى يسهل التعامل من خلالها.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

إن بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع يرجع بالدرجة الأولى إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية،⁽¹⁾ فنشأة البنوك الإسلامية وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، إلا أن الجذور التاريخية لنشأتها ككيان مالي مستقل تعود إلى بيت مال المسلمين، حيث كان يقوم برعاية شؤون المسلمين وتوفير التمويل اللازم للمجتمع الذي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

ويمكن إيجاز المراحل الأولى لبداية محاولات انشاء بنوك إسلامية فيما يلي:

- كانت التجربة الأولى، في باكستان في خمسينيات القرن العشرين، عندما ظهرت مؤسسة تقوم باستقبال الأموال المودعة من أشخاص موسرين، لتقوم بإقراضها إلى فقراء المزارعين بدون فائدة (بل مقابل رسم رمزي يغطي المصاريف الإدارية فقط)، لكن هذه الفكرة لم تستمر طويلا نظرا لانعدام الخبرة لدى القائمين عليها وقلة المودعين فيه.⁽³⁾

(1) محمد الطاهر الهاشمي، (2010): المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية- الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، جامعة 7 أكتوبر مصراتة، ليبيا، ص.125.

(2) حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، (2015): المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، طبعة ثانية، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ص.22.

(3) نعيم نمر داوود، (2012): البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الأردن، ص.58.



- وفي سنة 1963 قامت تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر -محافظة الدقهلية- بمصر، والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار، ومع محدودية التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، غير أن الفكرة اجهضت في سنة 1967.⁽¹⁾
 - وتوالى إنشاء البنوك الإسلامية في فترة السبعينات حيث أصبحت حقيقة واقعية، تمثلت أبرز البنوك التي تم تأسيسها فيما يلي:⁽²⁾
 - بنك ناصر الاجتماعي بمصر عام 1961؛
 - البنك الإسلامي للتنمية بجدة وبنك دبي الإسلامي سنة 1975م؛
 - بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 1977م؛
 - بنك البحرين الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني سنة 1978م؛
 - بنك فيصل الإسلامي المصري سنة 1979م؛
 - البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر سنة 1979م؛
 - اتحاد البنوك الوطنية للمشاركة في الباكستان سنة 1980م.
- وتوالى تأسيس البنوك الإسلامية يوماً تلو الآخر، حيث استطاع الاقتصاد الإسلامي أن يفرض نفسه كنظام موازي للبنوك الربوية، اعترفت به البنوك المركزية كنظام ذي طبيعة متميزة، حيث قرر مجلس محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية في دورته الرابعة المنعقدة بالخرطوم سنة 1981: "العمل على تشجيع وتنظيم البنوك الإسلامية وفقاً لنظامها الخاص".⁽³⁾

(1) شهاب أحمد سعيد العززي، (2012): إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.12.

(2) العديد من المراجع أهمها:

- محمد محمود المكاوي، (2012): البنوك الإسلامية: النظرية، التطبيق، التطوير، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص.34-38.

- محمود عبد الكريم أحمد إدهيد، (2007): الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، طبعة ثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.12.13.

(3) شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سابق، ص.17.



ويعتبر عقد التسعينات عقد الانطلاقة الدولية، حيث انتشرت البنوك الإسلامية وخرجت من نطاقها الطبيعي في أسواق الدول الإسلامية إلى أسواق الدول الأخرى، حيث قامت دول إسلامية بتحويل النظام المصرفي لديها ليصبح إسلامياً بقوة الإلزام القانوني، وذلك على نحو ما جرى في باكستان وإيران والسودان، نجد دولاً إسلامية وغير إسلامية أقرت مبدأ التعايش المزدوج بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

توجد عدة تعاريف للبنوك الإسلامية لكن لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، غير أن المضمون الأساسي لهذه التعاريف متقارب، ومن بين التعاريف ما يلي:

عرفها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ومنظري الصيرفة الإسلامية على أنها: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع اسلامي متكامل، مع تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي."⁽²⁾

ويعرف البنك الإسلامي أيضاً على أنه: "كل من يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة، على أنه يلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأنه يأخذ في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي."⁽³⁾

أما من وجهة نظر أخرى تعرف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية إسلامية تعمل في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية على تقديم الخدمات المصرفية والمالية، وتباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المصرفية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية."⁽⁴⁾

انطلاقاً من مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبنوك الإسلامية، على أنها مؤسسات مالية مصرفية لا تتعامل بالربا آخذاً وعطاءً، تقوم بدور الوساطة المالية وفقاً

(1) محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية: النظرية، التطبيق، التطوير، مرجع سابق، ص.37.

(2) إبراهيم عبد الحليم عباده، (2008): مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.27.

(3) شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سابق، ص.11.

(4) حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص.16.



لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق التوازن ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

الفرع الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

استنادًا إلى التعاريف السابقة الخاصة بالبنوك الإسلامية، فإنها تتسم ببعض الصفات أو الخصائص، نذكر منها:⁽¹⁾

أولاً: التزام البنوك في تعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، فهي لا تتعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً،

ثانياً: التزام البنوك التزم تام وكامل بقاعدة الحلال والحرام في معاملاتها وأنشطتها، مع الحرص على تجنب المال الحرام في تحصيل وتجميع الموارد لديها.

ثالثاً: تهتم البنوك الإسلامية بشكل أوسع مع بذل مجهودات من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتجاربه.

رابعاً: توجه البنوك الإسلامية جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر أهمية ونفعا للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، ثم الاقتصاد ككل.

خامساً: لا يعتبر الربح الهدف الأساسي والوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقه، وعلى الرغم من أنه يبقى هدفاً أساسياً لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى، المتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنمية خدمة المجتمع، يجعل من هدفها المتعلق بالربح ليس الوحيد في مقابل ذلك هو تحقيق ربح مناسب لها.

⁽¹⁾ فليح حسن خلف، (2006): البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص. 93-96.



المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وأهميتها

للبنوك الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها على مستوى مختلف الجوانب الشرعية، الاجتماعية والاقتصادية منها، مما يجعلها تكتسب أهمية كبيرة في الساحة المصرفية.

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية

في الوقت الذي يركز فيه البنك التقليدي على تنمية ثروة الملاك، فإن البنك الإسلامي يسعى إلى تنمية ثروة كل من المالك والمودعين معاً في إطار عدم التعامل بالفائدة، إلى جانب سعيه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً - الأهداف الشرعية

التصور العام لهذه الأهداف هو الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية، اقتصادية، مالية، اجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي، مما يحقق التنمية وفقاً للمقاصد والمعايير الشرعية، وتورد الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية فيما يلي:⁽¹⁾

- تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين، وهذا من خلال تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث أدوات جديدة، بغية تلبية احتياجات وأذواق أكبر عدد ممكن من الأفراد والتي يفترض أن تتوافق مع متطلبات العصر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين في البنوك الإسلامية والمتعاملين معها، وهذا ما تفتقر إليه النظم الوضعية التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بشتى الطرق والوسائل حتى وإن كانت منافية للأخلاق دون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي، مع تعزيز واكساب الثقة لدى المواطنين اتجاه النظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

⁽¹⁾ بن إبراهيم الغالي، (2012): أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.28.27.



ثانيا - الأهداف الاجتماعية

تعتبر البنوك الإسلامية التكافل الاجتماعي من أهم أهدافها، وهي تأخذ بعين الاعتبار التكافل الاجتماعي في سياساتها وانظمتها كونها ذات طبيعة اجتماعية، وجدير بالذكر أن قضية المساهمة في الربحية الاجتماعية تأخذ من مفردات وأساسيات العمل المصرفي حيزاً كبيراً تؤديه من أثر في التنمية الاقتصادية، فتقوم البنوك على سبيل المثال بجمع وتوزيع الزكاة لأموالها وأموال عملائها وهو أمر مفروض عليها بحكم الشرع، وكذلك تقديم القروض الحسنة التي يوظف البنك جزءاً من أمواله فيما شريطة ردها دون زيادة مع إضافة رسوم أولية بدل تكاليف معاملة القرض فقط.⁽¹⁾

ثالثاً: الأهداف الاستثمارية

تستند الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية على دعامين أساسيين، أولهما تقوم على جذب أموال المواطنين، عن طريق نشر الوعي الادخاري، وترشيد السلوك الانفاقي بين أفراد المجتمع، بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها، أما الثانية فتتجسد في توظيف هذه الموارد المدخرة بطريقة فعالة في المجالات الاقتصادية والتي من شأنها تعظيم الربح ورفع الإنتاجية بالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية صلبة، ومن هنا تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية في الجوانب التالية:⁽²⁾

- السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، من أجل وضع حد لمشكلة نقص حجم المدخرات، وصغر حجم التراكم الرأسمالي، بغية توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية.
- تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع ومحاولة القضاء على البطالة، وكذلك القضاء على كافة صور سوء الاستخدام لهذه العوامل.
- العمل بكل الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار عن طريق الاستثمار الصريح الذي يقوم على تأسيس شركات جديدة لمختلف تخصصاتها، أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة والقيام بعمليات المشاركة في تحديد وتطوير هذه الخطوط.

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.ص.68.67.

(2) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.ص.30.29.



▪ ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك أو لحساب الغير، أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة.

الفرع الثاني: أهمية البنوك الإسلامية

أدرجت البنوك الإسلامية أسساً وقواعد لضبط معاملاتها، تقوم أساساً على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى الجهد المشترك من قبل البنك والعميل، كما أوجدت المجال الاستثماري المباشر، وهو غير معتاد ولا ينطبق مع صيغ تعامل البنوك التقليدية، فهناك المشاركة في رأس المال التشغيلي، وهناك عملية تأسيس مشروعات في العقارات والاتصالات والمواصلات بصيغ الإيجار، والمرابحة والمشاركة والامتلاك، إضافة إلى منظومة من عقود التعامل ملائمة لكل مجال.⁽¹⁾

وعليه يمكن حصر أهمية وجود البنوك الإسلامية فيما يلي:⁽²⁾

✓ تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية من خلال البحث في قنوات التعامل والمعاملات المصرفية، بعيداً عن أي استخدام لأسعار الفائدة.

✓ إيجاد مجال تنموي ميداني قابل للتطبيق، يرتكز أساساً على فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.

✓ تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، الذي هو مالي واستقلالي بطبيعته ويعتمد على توفير مبدأ الحرية الاقتصادية والحرية الفكرية للحياة الإنسانية الكاملة.

⁽¹⁾ عبد اللطيف حمزة القراري، (2011): المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات في إطار كيف يتعامل ويستفيد الأفراد والمؤسسات

والاقتصاد من المصارف الإسلامية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ص.37.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.37.



المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

هناك العديد من أوجه التماثل والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، نحاول توضيحها فيما يلي.

الفرع الأول: أوجه الشبه

توجد العديد من أوجه الشبه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، والتي من أهمها مايلي:
أولاً: تتوافق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم، فهي تأخذ تسميتها ما بين "البنك"، و "المصرف" وهي الترجمة العربية لكلمة "البنك" الإنجليزية.⁽¹⁾

ثانياً: تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية فيما يقدمه لكلا البنكين من خدمات مصرفية لعملائها ولا تنطوي على ائتمان بفائدة والتي من أهمها ما يلي:⁽²⁾

■ خدمات التحصيل: وهي الخدمات التي تقدمها البنوك مقابل رسوم مالية، والممثلة في خدمات تحصيل الحوالات الداخلية الصادرة من العملاء بدفع مبالغ لأشخاص مقيمين بأماكن بعيدة، خدمات تحصيل الصكوك نيابة عن العملاء وإيداعها بحساباتهم، إضافة إلى خدمة التحصيل نيابة عن الغير.

■ خدمات مصرفية مقابل أجر أو عمولة: والتي تتمثل في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات بالنسبة للبنك التقليدي، والأسهم العادية فقط بالنسبة للبنك الإسلامي، شريطة أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: تتماثل كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في التمسك باعتبارات السيولة والمواءمة بينها وبين الربحية ودرجة والمخاطرة، إلا أن درجة التمسك هذه تكون أشد صرامة وقوة لدى البنوك التقليدية، وأقل منها صرامة في البنوك الإسلامية لأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد، وخدمة المجتمع.⁽³⁾

(1) محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، مرجع سابق، ص.15.

(2) محمد الطاهر الهاشي، مرجع سابق، ص.239.240.

(3) بن حدو فؤاد، (2018): البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، ألفا للوثائق، الجزائر، ص.216.



رابعاً: تخضع كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية على حد سواء لرقابة البنك المركزي (رقابة مالية فقط)، في مقابل ذلك تتقيد كل منهما بالأوامر والتعليمات الصادرة عنه فيما يتعلق بالبنوك.⁽¹⁾

خامساً: تتماثل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في عدم دفع فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة، ولأن الهدف من الحسابات يتمثل في المعاملات التجارية اليومية، وليس الحصول على عائد منها، وعلى اعتبار البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا (الفائدة)، فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح لأنها تسحب حين الطلب، وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل البنوك.⁽²⁾

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

هناك العديد من أوجه الاختلاف وعدم التماثل بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، والتي من أهمها:⁽³⁾

أولاً: يشتق اسم البنك الاسلامي من عقيدته (الاسلام)، بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو اشتراكي مثلاً.

ثانياً: يرتكز مبدأ الوساطة المالية على أساس الربح والخسارة لدى البنوك الإسلامية، بينما يقوم هذا المبدأ على الإقراض بفائدة لدى البنوك التقليدية.

ثالثاً: يمثل الاستثمار في البنوك الإسلامية الجزء الكبير من مجمل معاملاتها، كالمربحة والمشاركة والإجارة والمنتھية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى لدى البنك التقليدي.

رابعاً: إضافة إلى رقابة البنك المركزي تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية، بينما البنوك التقليدية لا تخضع إلا لرقابة البنك المركزي.

خامساً: يعد امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة من متطلبات استثمارات البنك الإسلامي، وخوفاً من تجميد أموال البنوك التقليدية يمنع عليها هذا التملك.

سادساً: على اعتبار أن بعض الأعمال المصرفية للبنك الإسلامي تتطلب ممارسة التجارة في السلع، غير أنه لا يسمح للبنك التقليدي بذلك خوفاً من الاحتكار.

(1) محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، مرجع سابق، ص.15.

(2) بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص.217.

(3) محمد محمود العجلوني، (2008): البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،



سابعاً: على اعتبار أن التمويل الإسلامي مشارك بالربح والخسارة فإن البنك الإسلامي لا يطلب ضمانات من قبل المستثمرين، لأن هذه الضمانات تكون في الغالب لغايات التعدي أو التقصير في إدارة المشروعات، بينما نجد البنوك التقليدية تطلب ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.

ثامناً: للبنوك الإسلامية أهداف أخرى أسمى وأرقى من الربح، تكمن في المسؤوليات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، والتي قد لا تكون من أولويات البنوك التقليدية التي تركز أساساً على هدف وحيد وهو تحقيق الربح.

تاسعاً: في حالة المدين المتأخر عن السداد تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر، بينما تفرض البنوك التقليدية غرامات ربوية على المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز على الأموال والرهونات وبيع المزاد العلني بأبخس الأسعار.

عاشراً: تركيز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية، بينما تهتم البنوك التقليدية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القروض.

إضافة إلى عناصر الاختلاف السابقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن توضيح

أكثر بعض الاختلافات في الجدول الموالي:



الجدول رقم (1): مقارنة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
طبيعة الدور	الوساطة المالية، فهي مؤسسة مالية تجمع بين أصحاب الفائض (المدخرين، المودعين) وأصحاب العجز (المستثمرين).	يمارس البنك الوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا، ولا يلتزم بحيادية الوسيط.
الفوائد المصرفية	البنوك التقليدية بحسب أنظمة إنشائها مقصور نشاطها في الغالب على التعامل في القروض وليس الاستثمار في المشروعات العقارية والصناعية والزراعية إلا بنسبة ضئيلة	لا تتعامل في أصل نظامها ونشاطها بالفائدة فهي حرام بإجماع العلماء ونظام القروض فيها خال تماما من الفوائد، لذا تسمى بحسب اصطلاح الشرعيين بالقروض الحسنة.
الموارد المالية الذاتية	رأس المال المدفوع والذي يمثل بالقيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها والمدفوع قيمتها وهي ملك للمساهمين، أي أسهم عادية لها قيمة اسمية موحدة إضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة، كما يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	ويعبر عنها برأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، في مقابل ذلك لا يستطيع البنك الإسلامي إصدار أسهم ممتازة لاعتبارها مستند ملكية هجين يحمل معنى الربا فيها.
الموارد المالية الخارجية	ويعبر عنها بالودائع والقروض على أساس الفائدة.	لا يقترض ولا يقترضن، مع تواجد حساب الاستثمار العام وحساب الاستثمار الخاص بحيث يؤسس الأول على أساس المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة.
استخدامات الأموال	تستخدم في الإقراض بفائدة.	يتم توظيفها على أساس صيغ تمويل الاستثمار الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.



المحفظة الاستثمارية	المحفظة الاستثمارية في البنوك التقليدية تتكون من الأسهم والسندات	تشتمل على أسهم عادية للشركات أو الهيئات التي تمارس أنشطة مشروعة أو تنتج سلعا غير محضرة من الناحية الشرعية وكذلك سندات المقارضة (الصكوك الإسلامية)
مخاطر تحقيق العائد	الفائدة: هي عائد أكيد، وهو عائد ثابت يسهم في تحول الاستثمارات إلى الإيداع بفائدة بدل الاستثمار بالأسهم في سوق المال.	احتمال تحقيق الربح أو الخسارة مما يضيف العدالة على العلاقة بين عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال)
تضخيم الأسعار	تُقرض البنوك التقليدية الوحدات الاقتصادية بفائدة والتي تضيفها على تكاليف الإنتاج وهذا يقود إلى تضخم التكاليف وارتفاع الأسعار.	تقوم البنوك الإسلامية على قاعدة استبعاد الفائدة في كل معاملاتها ولذلك لا تعدها من عناصر التكاليف التي يتحملها المستهلك في النهاية، وهذا ما يؤدي إلى عدم تضخيم التكاليف وعدالة الأسعار مما يحقق رواج اقتصادي.
اعسار المدين	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد، ويلتزم بفوائد تأخير وإذا كان مماطلا فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين، وقد يعطى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضائلة المبلغ. وإذا كان موسراً مماطلاً تكون المقاضاة والعقوبة.
صندوق الزكاة	لا وجود لصندوق الزكاة في البنك التقليدي	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي وهو من مصادر التمويل لدى البنوك الإسلامية، فهو أحد المزايا التنافسية القوية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- شوقي بورقبة، (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص.8.
- حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، (2015): المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، طبعة ثانية، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ص.41-44.
- محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، (2007): الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، طبعة ثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.15-17.



المبحث الثاني: ضوابط المعاملات المالية في البنوك الإسلامية

إن المعاملات المالية الإسلامية تحكمها ضوابط أساسية معتمدة على أساس مبادئ التمويل الإسلامي، وفي مقدمتها الالتزام بأسس الشريعة الإسلامية وهذا ما خلق نوع من الرقابة علي البنوك الإسلامية تتمثل في الرقابة الشرعية، لضمان عمل البنوك الإسلامية من أجل الهدف الرئيسي الذي انشأت لأجله.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

إن الوقوف على حقيقة التمويل الإسلامي يكون من خلال إبراز مفهومه خاصة أنه كانت هناك حاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية مكيّفة وفق الشريعة الإسلامية وبعبدة عن التعامل بالربا المحرم شرعاً، ولقد حددت الشريعة الإسلامية مجموعة من المبادئ تحكم عمليات التمويل أي ما يتعلق منها بالحصول على المال أو بإنفاقه في أوجه مختلفة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

قبل التطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي لابد من الإشارة أولاً إلى مفهوم التمويل، فالتمويل في اللغة مشتق من المال «وُمِلتَ تَمَالٌ ومِلتَ وتموَّلتَ، كلّه كثر مَلُكٌ»⁽¹⁾، بينما التمويل في الاصطلاح الاقتصادي فهو يشمل كلفة الأموال أي سعر الفائدة مثلا مصدرها (تعبئة الموارد المالية) وأخيراً كيفية استعمال هذه الأموال وطريقة انفاقها وتسيير هذا الإنفاق ومحاولة ترشيده، باختصار فإن التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية.⁽²⁾

وبعد التطرق إلى مفهوم التمويل بشكل عام سنحاول التدقيق في مفهوم التمويل من المنظور الإسلامي والتي اختلفت آراء المفكرين والباحثين الإسلاميين في مجال المال والاقتصاد في إعطاء تعريف واضح للتمويل الإسلامي فهناك من يعرف التمويل الإسلامي بأنه: « القيمة المالية المقدمة من شخص لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره

⁽¹⁾ سليمان ناصر، (2002): تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر، ص.38.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.38.



مقابل الحصول على أرباح تقتسم بينهما نسبة لما تم الاتفاق عليه مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منها ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري»⁽¹⁾.

أما من جانب آخر فهناك من يعرف التمويل الإسلامي بأنه: «تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية»⁽²⁾. وعليه فإن كفاءة التمويل الإسلامي تقوم على التنوع في أساليب التمويل بما يحقق الهدف المقصود من التمويل ويساعد في زيادة التوسع في الاستثمارات الحقيقية، فالتمويل الإسلامي يركز نظامه على أساس المشاركة في الغنم والغرم بدلاً من الفائدة، كما يساهم في تخصيص الموارد ويؤدي إلى عدالة توزيع الدخل والثروة⁽³⁾.

الفرع الثاني: المبادئ التي تحكم عمليات التمويل الإسلامي

تتمثل مبادئ التمويل الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي:

أولاً: الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية في الإسلام

من بين الضوابط الشرعية الواجب الالتزام بها في مختلف المعاملات المالية ما يلي:

(أ) تحريم الربا: الربا اصطلاحاً هو الزيادة بغير عوض في عقود المعاوضات والربا الجاهلي هو ربا الدين أو القرض وهو الزيادة مقابل الأجل، سواء كانت هذه الزيادة مشروطة مسبقاً أم محددة عند الاستحقاق للتأجيل في السداد، والربا بهذا المفهوم محرم في كافة الأديان السماوية، باعتباره يمثل الظلم الاجتماعي بعينه وكذلك يمثل أبشع صور أكل أموال الناس بالباطل ولذلك كان أكبر الكبائر في الإسلام؛ فكل زيادة مهما قلت عن أصل الدين تعد كسباً خبيثاً⁽⁴⁾.

(ب) تحريم الاكتناز: يعرف الاكتناز بأنه منع الزكاة وحبس المال الذي يفضل عن الحاجة عن الإنفاق في سبيل الله، وسبيل الله هو النفع العام والخير والمصلحة العامة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، (1999): التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، ص.97.

⁽²⁾ منذر قحف، (1999): مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ص.12.

⁽³⁾ هيا جميل بشار، (2008): التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الأردن، ص.23.

⁽⁴⁾ صادق راشد الشمري، (2008): أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر، الأردن، ص.24.

⁽⁵⁾ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.47.



ج) تحريم الغرر: الغرر يعني الجهالة أي يعقد البيع على شيء مجهول، أو عقد لا يحدد فيه السعر تحديداً نهائياً أو لا يكون تاريخ الإنجاز في المستقبل معروفاً ينطوي على غرر مما يجعل المعاملة غير قانونية.⁽¹⁾

د) تحريم القمار والميسر: تستخدم كلمتي القمار والميسر بالمعنى نفسه، الميسر يعني الثراء المتاح بسهولة أو حيازة الثروة بالمصادقة، سواء كانت تحرم الآخر من حقه أم لا، ويعني القمار لعبة الحظ، يربح الأول على حساب الآخر، ليراهن المرء بماله أو بجزء من ثروته قد يحقق المبلغ المخاطره مبالغ ضخمة من المال أو يخسره أو يبدهه.⁽²⁾

ثانياً: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان

هذه القاعدة تنطبق خاصة على استحقاق الربح، هناك فرق جوهري بين الأجر والربح، فالأجر هو بيع للمنفعة ويستحق بمجرد تقديم هذه المنفعة، أما الربح فيعتمد على المخاطرة فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج إلى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجرة، فعليه أن يقبل المخاطرة أي أن يضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق وهو معنى الغنم بالغرم أي المشاركة في أخذ الغنم وإذا حصل لأبد أن يكون مقابلاً لتحمل الغرم أو الخسارة وهذا معنى الخراج بالضمان.⁽³⁾

ثالثاً: استمرار الملك لصاحبه

إن التمويل عملية إنتاجية في الاقتصاد الإسلامي يقتضي استمرار الملكية لصاحبها ولو تغيرت أوصاف هذه الملكية، ففي الشركات نجد أن ما يصفه الشركاء من أموال يبقى ملكاً لهم حتى لو كان أحد الشركاء غير عامل، فإن ملكيته سوف تستمر ولو كانت حصته شائعة من مجموع أموال الشركة، ورغم تغير صفة ذلك المال من نقود أو عروض في أغلب الأحيان.⁽⁴⁾

(1) محمد أيوب، (2009): النظام المالي في الإسلام، أكاديمية انترناشيونال ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، ص.120.

(2) المرجع نفسه، ص.126.

(3) هيا جميل بشارات، مرجع سابق، ص.25.

(4) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.56.



رابعاً: ربط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد

يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئاً جديداً للمجتمع، أي معرفة الغرض منه وكيفية استخدامه.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

وتعد من أهم وأبرز أدوات الإدارة في البنوك الإسلامية، للحكم على مدى سلامة النظام وكفاءة أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المصرفية والإجراءات الإدارية الموضوعية.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الشرعية

مع ظهور البنوك الإسلامية، فقد استحدث نوع جديد من الرقابة يتلاءم مع الفكرة الأساسية لقيام البنوك الإسلامية، ويكون في استطاعتها الحكم على مدى سلامة المعاملات من الناحية الشرعية وبعدها عن الفوائد الربوية والقمار والغرر والجهالة المحرمة،⁽²⁾ ويقصد بالرقابة الشرعية إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من سلامة تطبيقها،⁽³⁾ ومع هذه الرقابة الشرعية يوجد رقابة مصرفية يقوم بها البنك المركزي على كافة البنوك ومنها الإسلامية للتحقق من سلامة العمل المصرفي في جانبه المحاسبي بهدف تسجيل الأعمال المصرفية وتدقيقها وصحتها المحاسبية.⁽⁴⁾

الفرع الثاني: مكونات الرقابة الشرعية

حتى تتحقق السلامة الشرعية في المعاملات المالية للبنوك الإسلامية لابد أن تقوم الرقابة الشرعية بدورها الأساسي وهذا من خلال ثلاث مكونات رئيسية هي:⁽⁵⁾

أولاً: هيئة الرقابة الشرعية

وهي مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.57.

(2) محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، مرجع سابق، ص.233.

(3) عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص.169.

(4) محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، مرجع سابق، ص.170.169.

(5) عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص.170.169.



للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة.

ثانياً: إدارة الرقابة الشرعية الداخلية

وهي التي تسهر على تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع معاملات البنك.

ثالثاً: الرقابة الشرعية المركزية

تعمل على الإشراف على عمليات السلطة الإشرافية التابعة لها، والتأكد من فعالية الرقابة الشرعية على مستوى البنوك، وذلك من خلال التدقيق على أعمال هيئات الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية، مع وضع لوائح ومعايير تنظم أعمال الرقابة الشرعية بما في ذلك آلية تعيين الأعضاء وإعفائهم وأهليتهم وعددهم وعملهم في بنكهم الذي هم أعضاء في هيئته.

الفرع الثالث: أهمية الرقابة الشرعية

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة الصيرفة الإسلامية، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزامها بالأحكام الشرعية وتعتبر من أهم الفوارق الأساسية للبنوك الإسلامية والتقليدية، وتظهر أهمية هيئات الرقابة الشرعية من خلال عدة نقاط أبرزها:⁽¹⁾

- العملية الشرعية مكون أساس في بناء المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية وجزء لا يتجزأ من أعمالها اليومية، لكي لا تخرج البنوك الإسلامية عن طبيعتها المالية أو تكون غير قادرة على مواكبة التطورات الناتجة عن عمليات النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
- القيام بالاعتراض على ما يجده في هذه البنوك الإسلامية من خلل شرعي إذا وجد.
- حاجة البنوك الإسلامية للتكليف الشرعي المستمر والمتواصل والتعامل مع مخرجات أنظمة البنوك التقليدية.
- مجرد وجود الرقابة الشرعية يمنح الصبغة الإسلامية للبنك، وهو أيضاً عامل نفسي يحتاجه العملاء.

(1) العديد من المراجع أهمها:

- إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص 86-88.
- عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سابق، ص 134-135.



- التحري عن فعالية الأساليب ونجاحتها، لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات المصرفية وسلامتها من الناحية الإدارية: إظهار محاسن الشريعة اثبات كمالها وتاممها.
- يتحمل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية عبء تحري الطابع الإسلامي لهذه البنوك في الجوهر والمضمون من خلال تبيين الحلال من الحرام في المعاملات الاقتصادية، وكشف الغامض وإزالة المشتبه.

المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

ترتبط البنوك الإسلامية علاقة رئيسية أساسية مع البنوك المركزية لا يمكن الاستغناء عنها، وتختلف طبيعة هذه العلاقة حسب النظام المصرفي الذي تعمل فيه، سواء كان نظام مصرفي إسلامي أو تقليدي.

الفرع الأول: طبيعة علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

- في واقع الحال، لا يمكن للبنوك الإسلامية ممارسة أعمالها دون التعامل مع البنوك المركزية، حيث تتجلى علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي من خلال مايلي:
- يلتزم البنك الإسلامي بتعليمات البنك المركزي الخاصة بإيداع العملات الأجنبية وسحبها.
 - يطلب البنك المركزي من البنوك بما فيها البنك الإسلامي إيداع نسبة معينة من مجموع ودائعه على شكل نقد لديه، وذلك للمحافظة، على المركز المالي للبنوك وأموال المودعين مقابل فائدة يدفعها البنك المركزي للبنوك على هذه الودائع، وحيث أن المبدأ الأول لعمل البنوك الإسلامية هو عدم التعامل بالأخذ أو عطاء، فإنه يحرم من توظيف ودائعه.
 - من وظائف البنك المركزي العمل كملجأ أخير لإقراض البنوك مقابل فائدة وذلك في حالة نقص السيولة لدى البنوك، ولا يستطيع البنك الإسلامي الاستفادة من هذه الوظيفة نتيجة لقوامها على الربا فيقوم البنك المركزي بإقراض البنك الإسلامي قرض حسنا بلا فائدة في حالة احتياج الأخير للسيولة.
 - يحدد البنك المركزي سقفاً للانتماء الذي تمنحه البنوك في مدة معينة وذلك بهدف تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أموال البنك، والمودعين لديه، ولا يتم التمييز بين البنك التقليدي القائم على أساس الفائدة وضمن الودائع كافة والبنك الإسلامي القائم على أساس المشاركة في



الربح والخسارة، حيث أن التمويل في البنوك الإسلامية يعني الاستثمار وليس الإقراض، وبالتالي فإن الهدف من هذا السقف الائتماني غير ذي علاقة بالبنوك الإسلامية التي يجب أن تعفى منه. - كذلك بهدف حماية أموال المودعين، يحدد البنك المركزي نسبة رأس المال إلى كافة الودائع، حسب مقررات لجنة بازل، فالبنك المركزي لا يفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في مدى تغطية رأس مال البنك للمخاطر الائتمانية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أشكال علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

يوجد حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، التي يمكن تقييم أشكال علاقاتها مع البنك المركزي إلى أربع مجموعات رئيسية كما يلي:⁽²⁾
أولاً: المجموعة الأولى، علاقة متكاملة

وتمثلها الدول التي حولت بنوكها بالكامل إلى بنوك إسلامية بما فيها البنوك المركزية ذاتها، ومن أمثلتها: باكستان والسودان، إيران، وهذه البنوك مندمجة في النظام المصرفي وليست لها مشكلات كبيرة مع البنوك الإسلامية.

ثانياً: المجموعة الثانية، علاقة خاصة

وتمثلها الدول التي منحت البنوك الإسلامية عناية خاصة فأصدرت لها قوانين خاصة تحدد علاقاتها بالبنك المركزي مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله، مما جعل الطريق واضحاً أمام كل بنك إسلامي يتم انشاءه، ويراعي في تلك العلاقة إعانة البنك الإسلامي على تحقيق أهدافه وتجنبه الوقوع في الربا المحرم.

⁽¹⁾ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص 145-147.

⁽²⁾ رابح حدة، (2009): دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص ص 204-210.



ثالثا: المجموعة الثالثة، علاقة استثنائية

نشأت هذه العلاقة في البلدان التي أنشأت بنوك إسلامية بقوانين استثنائية بجانب البنوك التجارية التقليدية، وقد ضلت القوانين السابقة هي التي تحكم العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وتحمل جنبا إلى جنب في بيئة واحدة مع البنوك التقليدية، وتخضع لنظام رقابي وإشراف واحد. وفي ظل هذه المجموعة قد تحصل البنوك الإسلامية التي أصدرت لها قوانين استثنائية أو مؤقتة، على إعفاءات صريحة أو ضمنية كاملة أو جزئية.

رابعا: المجموعة الرابعة، علاقة بدون تنظيم خاص يحكمها

ففي ظل هذه المجموعة تقوم البنوك الإسلامية بنشاطها دون تنظيم خاص يحكمها، ولا فرق بينها وبين البنوك التقليدية في كافة القوانين التي تحكم السياسة النقدية للبلاد ودون أي إعفاءات يمكن أن تحصل عليها البنوك الإسلامية القائمة على النظم والقوانين المصرفية التقليدية، وهذا يعتبر تحدي آخر للبنوك الإسلامية وقدرتها على الاستمرار والتعايش مع القوانين المصرفية التقليدية.



المبحث الثالث: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

توفر البنوك الإسلامية صيغاً متعددة للتمويل والاستثمار من خلال صيغ وأساليب تمويلية هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي جرى تطويرها لكي تتلاءم مع أغراض وطبيعة نشاط البنك باعتباره وسيطاً مالياً.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

وتعد من أهم صيغ التمويل المتعامل بها في المعاملات المالية الإسلامية حيث تشمل كل من صيغ المضاربة، صيغ المشاركة والصيغ الزراعية.

الفرع الأول: صيغة المضاربة

أولاً: تعريفها

المضاربة لغة من الفعل ضرب بمعنى الكسب، وهي مشتقة أيضاً من الضرب في الأرض بمعنى سار في ابتغاء الرزق.⁽¹⁾

والمضاربة اصطلاحاً هي اتفاق بين طرفين، أحدهما يساهم بالمال ويهم الآخر بالعمل، بهدف تكوين أرباح ممارسة نشاط المضاربة بينهما، بحسب عقد الاتفاق بينهما.⁽²⁾

وتعرف المضاربة (القراض) أيضاً على أنها اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر، بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما، ويطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض، الذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة وحده إذا ما وقعت، أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب، الذي به نصيب في الربح يتفق عليه، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصيره أو تعمده.⁽³⁾

(1) عيسى ضيف الله منصور، (2006): نظرية الأرباح في المضاربات الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص.178.

(2) محمود حسن الوادي، (2007): المضاربات الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقية العلمية، دار المسيرة، الأردن، ص.57.

(3) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.55.



ثانياً: شروطها

للمضاربة شروط يجب توفرها، وإلا اعتبرت المضاربة باطلة وهي:

(أ)- شروط متعلقة برأس المال:

تتمثل أبرز الشروط الخاصة برأسمال المضاربة فيما يلي:⁽¹⁾

- أن يكون رأس المال الخاص بالمضاربة معلوماً ومحدداً بحيث تنتفي معه الجهالة التي يمكن أن تقود إلى اختلاف ونزاع بين أطراف عملية المضاربة، أي محددًا من حيث قيمته وقدرته وجنسه وصفته.
- أن يكون رأس المال من النقود، لأن السلعة أو العين غير النقدية تتغير قيمتها، وتصبح غير محددة وغير معلومة القيمة نتيجة هذا التغير، لذلك يوجد خلاف على المضاربة العينية (السلعية) غير النقدية.
- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة العامل في المضاربة، باعتبار أن ما في ذمته لا يتحول إلى أمانة، ولأن الزيادة في الدين التي هي ربح المضاربة عند استخدام الدين فيها تعتبر ربا.
- أن مال المضاربة لا يجوز إعطائه لشخص آخر يضارب فيه، إلا بإذن من صاحب المال، ولهذا تقوم البنوك الإسلامية عادة بأخذ مثل هذا الإذن من صاحب المال بتحويله لها بخلط ماله مع أموال الآخرين للمضاربة بها في الاستثمار المشترك حتى تتفادى من خلال ذلك عدم جواز الخلط هذا.

(ب)- شروط متعلقة بعمل المضارب:

تتمثل الشروط المتعلقة بعمل المضارب فيما يلي:⁽²⁾

- أن يشمل العمل كل الأعمال التجارية والصناعية والزراعية وغيرها.
- أن يتمشى العمل وضعياً بنشاط المضارب.
- أن لا يقيد صاحب المال على المضارب العمل.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 233-235.

(2) بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص 138.



ج- شروط الربح والخسارة في المضاربة:

وتتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- تحديد نسبة الربح لكل من ربّ المال والمضارب، باتفاق مسبق.
- أن لا يكون الربح محددًا بنصيب، وأن لا أن تكون قيمته محددة سلفًا.
- لا يجوز لربّ المال اشتراط ضمان الربح على المضارب.
- لا يجوز ربط حصة أي طرف من الأرباح بنسبة من رأس المال.

ثالثًا: أنواعها

من حيث أن المضاربة عبارة عن عقد من العقود فإن شروط هذا العقد يحدد نوعيته، وبالتالي يتم تحديد أنواع المضاربة، وهي على نوعان:⁽²⁾

أ- المضاربة المطلقة

وهي أن يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيف ما يشاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة، في مقابل دفع مال المضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل.

ب- المضاربة المقيدة

وهي التي تحمل شروط تتعلق بنوع العمل، أو السلعة، والزمان والمكان، والمضاربة المقيدة تحتل شروطًا كأن:⁽³⁾

- يتفق الطرفان العاقدان على المكان، فلا يجوز للمضارب ان يعمل خارج المكان الذي تم تحديده سلفًا.
- يتفق العاقدان على نوع معين من التجارة، لا يحيد المضارب عنها.
- أن يتفق العاقدان أن تكون التجارة مع شخص معين.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.216.

(2) عبد العزيز أحمد العبادي، (2004): فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، دار المتقدمة، الاردن، ص.235.

(3) نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص.155.



رابعاً: توظيف المضاربة في البنوك الإسلامية

يستخدم البنك الإسلامي المضاربة كأداة لتوظيف الأموال وتمويل المشروعات، حيث يكون البنك ربّ المال، بالإضافة إلى كونها أحد وسائل جذب الادخارات وتشغيلها، حيث يكون البنك ربّ عمل، كما يجب على البنك أن ينتهج في استخدامه للمضاربة سياسية انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين يتعامل معهم بدقة متناهية حفاظاً على أموال البنك وعملاءه وأيضاً بهدف تحقيق عوائد ملائمة على أموال المضاربة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: صيغة المشاركة

أولاً: تعريفها

المشاركة في اللغة هي مخالطة الشريكين، يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وهي الاختلاط أي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما.⁽²⁾

والمشاركة اصطلاحاً هي اشتراك شخصين أو أكثر في مشروع معين كل حسب مساهمته فيه سواء برأس المال أو العمل مع تقاسم ما ينجم عن نشاطه من ربح أو خسارة.⁽³⁾

وتعرف بأنها الاتفاق بين البنك والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع وإدارته، أي أنها أية صيغة يتزوج فيها عنصر رأس المال والعمل في استثمار رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا الاستثمار سواء ربح أو خسارة.⁽⁴⁾

ثانياً: شروطها

(أ)- شروط متعلقة برأس المال: وتتضمن الآتي:

- أن يكون رأس المال نقداً، لا ديناً، ويمكن أن يكون من موجودات عينية (غير نقدية)، على أن يتم تقييمها بالنقد لتحديد نسبة المشاركة لدافعها.
- أن يكون رأس المال مدفوعاً نقداً من الطرفين عند التعاقد، وأن لا يكون ديناً في الذمة فلا تصح الشركة بمال غائب.

(1) محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص.218.

(2) خالد أمين عبد الله، (2006): إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل، الأردن، ص.23.

(3) المرجع نفسه، ص.23.

(4) محمد محمود الكاوي، (2011): الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية طباعة -نشر وتوزيع، مصر، ص.145.



- لا يشترط تساوي الشركاء في حصة رأس المال بل يجوز التفاضل بحسب الاتفاق.⁽¹⁾
- (ب)- شروط متعلقة بأطراف عقد المشاركة:
 - تتمثل أبرز الشروط فيما يلي:⁽²⁾
 - أن لا يضمن أحد من الشركاء مال الشركة أو حصة الشريك أو الشركاء الآخرين من رأس المال، فلا يضمن الشريك المال إلا إذا تعدى أو قصر.
 - ليس للشريك التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة.
 - يجوز للشريك إعطاء المال إلى آخر لبيعه أو يشتري به على أن يرد الثمن والربح دون مقابل، ويجوز المضاربة به، والعمل به بما جرى به العرف بين التجار وبما لا يخالف الشرع.
- (ج)- شروط متعلقة بتوزيع الأرباح بين الشركاء
 - لا يجوز أن يتم احتساب أرباح أو تحميل خسائر بنسب مختلفة بين الشركاء، وهناك حالة واحدة يتم احتساب نسب مختلفة من الأرباح وهي إذا كان أحد الشركاء يقوم بعملية إدارة الشركة وكان الاشتراط أن يأخذ نسبة معينة من الأرباح مقابل تفرغه للإدارة.⁽³⁾

ثالثاً: أنواعها

تأخذ المشاركة في مجال الاستثمار اشكالاً كثيرة ومتنوعة غير أنها تدور بصفة عامة حول المحاور أو الأشكال التالية:⁽⁴⁾

(أ)- المشاركة الثابتة (الدائمة): وتشمل

- المشاركة الثابتة المستمرة: وهي التي تظل مشاركة البنك قائمة طالما أن المشروع موجود ويعمل.
- المشاركة الثابتة المنتهية: وهي أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن أجلاً محدوداً لإنهاء العلاقة بينهما، على أن تعطى ملكية ثابتة في المشروع وما يترتب عليها من حقوق.

(1) حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص.110.

(2) محمود حسين الودي، حسين محمد سمحان، (2012): المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، طبعة رابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.197.

(3) نعيم نمر داود، مرجع سابق، ص.151.

(4) بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص.143.142.



(ب)- المشاركة على أساس صفقة معينة

وهي قيام البنك بتمويل الصفقة المطلوبة تمويلاً كاملاً أو جزئياً حسب قدرة الشريك.

(ج)- المشاركة المتناقصة

وهي التي توجي بأن البنك سيخرج بعد مدة معينة بشكل تدريجي، وقد تنتهي بتمليك الأصل وهنا تسمى المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

رابعا: توظيف المشاركة في البنوك الإسلامية

وهي أن يقوم البنك الإسلامي بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة مسبقا، وإنما يشارك في الربح أو الخسارة في ظل ما هو متفق عليه.⁽¹⁾

من هنا فإن البنك الإسلامي لن يصير بموجب هذا الوضع مجرد دائن لأصحاب النشاط الإنتاجي، بل شريكا معهم في هذا النشاط، بحيث معهم أفضل مجالات الاستثمار ويرشدهم إلى أفضل الطرق، وبذلك يصبح المال والعمل أساس النشاط الاقتصادي، ومن تعاونهما يتحقق منهج الله القويم في عمارة الأرض.⁽²⁾

الفرع الثالث: الصيغ الزراعية

وهي الصيغ التمويلية التي تهتم بالقطاع الزراعي وأهمها نجد المزارعة، المغارسة والمساقات.

أولاً: صيغ المزارعة

(أ)- تعريفها

المزارعة في اللغة تعني المفاعلة في الزرع أو طرح الزرع أو إلقاء البذرة على الأرض.⁽³⁾

واصطلاحاً هي عقد على استثمار الأرض بالمزارعة بحيث يكون الناتج مشتركاً بين طرفي العقد حسب الاتفاق الذي تم بينهما.⁽⁴⁾

(1) محسن أحمد الخضيرى، (1999): البنوك الإسلامية، طبعة ثالثة، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ص.128.

(2) المرجع نفسه، ص.128.

(3) أحمد سفر، (2005): المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر، رياض الصلح، لبنان، ص.179.

(4) المرجع نفسه، ص.179.



(ب)- شروطها

للمزارعة عدة شروط أهمها:⁽¹⁾

- أهلية العاقدين.
- تحديد وتسليم الأرض محل الزراعة لمن وجب عليه العمل.
- حتى يكون رأس المال كله لأحد الطرفين، أن يكون البذر من صاحب الأرض.
- أن يكون نصيب كل منهما جزء شائع في الغلة.
- تحديد أجل انتهاء العقد، أي مدة المزارعة.

(ج)- أنواعها

تأخذ المزارعة عدة أشكال منها:⁽²⁾

- تقديم الأرض ورأس المال من طرف، أما العمل يكون من الطرف الثاني.
- تقديم الأرض من طرف ورأس المال والعمل من الطرف الآخر.
- تقديم الأرض من طرف والعمل من الطرف الآخر، في مقابل رأس المال يكون مشتركا بينهما.
- اشتراك كلا الطرفين في كل من الأرض والعمل ورأس المال.

(د)- توظيفها في البنوك الإسلامية

نظرا لتمييز الإنتاج الزراعي وطبيعته المتذبذبة، وبالتالي وجود درجة عالية من المخاطر الاستثمارية فيه من حيث الإنتاج والأسعار، تحجم البنوك التقليدية عن تمويله أو الاستثمار فيه، حيث أن التمويل القائم على المشاركة بالغنم والغرم، يعد أكثر ملائمة لتمويل هذا القطاع⁽³⁾، حيث يدخل البنك الإسلامي في عقد المزارعة التي هي نوع من المشاركة بين البنك الإسلامي الذي يوفر التمويل، وبين المتعامل صاحب الأرض الزراعية، أو صاحب العمل الزراعي الذي يجتاح للتمويل، وهذا يؤكد شرعية التعامل بها لأنها مشاركة حقيقية وفعلية بين طرفين أو أكثر وفقا للمنهج الإسلامي، الذي يتضمن أن الأرض إذا لم تحقق ناتجًا، لسبب ما، وعندما لا يكون ذلك بسبب تقصير أو إهمال، فإن

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.94.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.365.

(3) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.277.



كل الأطراف تتحمل الخسارة، أما في حالة تحقق عائد فإن كل الأطراف في المنازعة تتقاسم العائد حسب المتفق عليه بين الأطراف.⁽¹⁾

ثانيا: صيغة المغارسة

(أ)- تعريفها: المغارسة في اللغة من غرس، والغرس هو الشجر الذي يغرس.

أما اصطلاحا هي عقد قائم على تعمير الأرض بالشجر في مقابل أن يدفع لمن يغرسها عوضا معلوما لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينه وبين صاحب الأرض.⁽²⁾

(ب)- شروطها: يشترط في المغارسة خمسة شروط هي:⁽³⁾

- أن يكون الغرس في الأرض أشجار ثابتة الأصول.
- أن تتماثل أصناف الشجر أو تتقارب في مدة إطعامها.
- أن لا تكون أجلها طويلة، فإن صرف لها أجل إلى ما فوق الإطعام لم يجز.
- أن يكون للعامل حقه من الأرض والشجر.
- أن لا تكون المغارسة في أرض موقوفة.

(ج)- أنواعها: للمغارسة ثلاث أنواع هي:⁽⁴⁾

- أن يغرس الطرف الثاني الأرض لصاحبها مقابل أجره معلومة.
- أن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيب فيها مما يثمر خاصة.
- هو أن يغرس له شجرا في مقابل أن يكون له نصيب منها كلها ومن الأرض.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.370.

(2) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.281.

(3) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.122.

(4) أحمد سفر، مرجع سابق، ص.179.



ثالثاً: صيغة المساقاة

(أ)- تعريفها: لغة هي مفاعلة من السقي، أما اصطلاحاً فهي معاقدة على أن يدفع شخص شجرة أو زرة إلى شخص آخر يتعهد بالسقي والحفظ مقابل جزء شائع معلوم من ثمره.⁽¹⁾

أي أن المساقاة هي شكل من أشكال التعاون أو الشراكة بين صاحب الأرض الذي يمتلك زرعاً والعمل الخبير بشؤون الزراعة، يقوم فيها العامل بتقديم كل ما يحتاجه الزرع من سقي وتسميد ومحافظة وعناية إلى مدة معلومة بينها، مقابل جزء متفق عليه من الغلة.⁽²⁾

(ب)- شروطها: هناك عدة شروط لصحة المساقاة وهي:⁽³⁾

- أهلية العاقدين.

- أن يكون العمل معلوماً، لإصلاح السواقي والسقي.

- أن يكون الأصل مثمرًا.

- أن يكون نصيب كل منهما جزءاً شائعاً من الثمر.

- أن يعقد العقد قبل بدء وإصلاح الثمر، مع الاتفاق على المدة.

(ج)- أنواعها: للمساقاة عدة أشكال أهمها:⁽⁴⁾

- أن تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من قبل أحد طرفي المساقاة، والعمل من الطرف الآخر.

- أن تكون الأرض والأشجار من قبل أحد طرفي المساقاة، والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.

- أن تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف والمستلزمات من الطرف الآخر.

- أن تكون المستلزمات من طرف البنك الممول لها والأرض والأشجار من طرف ثاني، أما العمل من

طرف ثالث.

- أن تكون المساقاة بالاشتراك في الأرض والأشجار والمستلزمات والعمل، من قبل كل الأطراف.

(1) بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص.160.

(2) المرجع نفسه، ص.160.

(3) صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.78.

(4) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.361.



(د)- توظيف المساقاة في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية على تمويل شركات خدمات زراعية التي تتولى المزارع الكبيرة التي لا يستطيع فردا واحدا أن يقوم بالعمل فيها، لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع، على أن يكون العقد بين شركة الخدمات الزراعية والبنك الإسلامي عقد مشاركة في المساقاة على أن يقتسما بينهما حصة العامل الخارج من الزرع.⁽¹⁾

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيع

وتتضمن ثلاثة صيغ هي صيغ المرابحة، صيغ السلم، صيغ الاستصناع.

الفرع الأول: صيغة المرابحة

أولاً- تعريفها

المرابحة في اللغة مشتقة من ربح واربح وكلا اللفظين يعنيان البيع أو الشراء بزيادة على رأس المال وهو الربح، والمرابحة اصطلاحاً هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.⁽²⁾

ثانياً- شروطها

يلزم لصحة المرابحة، بالإضافة الى الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل والصيغة) بعض الشروط التي تتمثل في الآتي:⁽³⁾

- العلم بالثمن للمشتري الثاني (العميل)، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع الزيادة (ربح)، فإذا لم يكن معلوماً فهو بيع فاسد.
- العلم بالثمن شرط لصحة البيع، لذا يجب أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء الثمن.
- الثمن في العقد الأول لا يكون مقابلاً بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون رأس المال من المثليات كالموازين والمكيالات ، ورأس المال هو ما لزم المشتري الأول بالعقد، أي ما ملك به البيع ووجب بالعقد، لا بالمال الذي يدفعه بعد العقد بدلاً عن المسعى بالعقد لأن البيع بالمرابحة يكون بالثمن الأول، وهذا الأخير هو ما وجب بالعقد.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.280.

(2) عيسى ضيف الله منصور، مرجع سابق، ص.333.

(3) مصطفى كمال السيد طایل، (2012): البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دارأسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.274.



- يستلزم صحة العقد في البيع الأول، فلا تجز المرابحة إن كان العقد فاسداً، والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمته أو بمثله لا بالثمن.

ثالثاً- أنواعها

تنقسم أنواع المرابحة إلى نوعين:

(أ)- المرابحة البسيطة: وتعني بيع المالك سلعة تملكها أصلاً بمثل ثمنها الأول وزيادة مثل البيوع التي يقوم بها التجار عادة، وقد يكون البيع أمانة أو مساومة وقد يكون الثمن مقسطاً أو حالاً أو مؤجلاً.⁽¹⁾

(ب)- المرابحة المركبة (المرابحة لأمر بالشراء): تتمثل في أن يتقدم من يريد شراء سلع موصوفة لبنك ما، يطلب أن يقوم البنك أو غيره بشراء السلعة المطلوبة، واعد بشرائها منه بنية ربح يتفق عليها.⁽²⁾

رابعاً- توظيف المرابحة في البنوك الإسلامية

تتم عملية البيع بالمرابحة بين البنك الإسلامي وعملية بموجب عقد مكتوب يتعين أن يتوفر فيه كافة الشروط اللازمة لصحة العقد، حيث تستخدم البنوك الإسلامية عمليات بيع المرابحة كأسلوب هام من أساليب توظيف الأموال المتجمعة لديها، وتمثل تلك العمليات التوظيف الجانبي الكبير من عمليات استثمار الأموال في تلك البنوك، إلا أن النسبة الغالبة من عمليات بيع المرابحة التي تقوم بها البنوك تتم في صورة "بيوع المرابحة للأمر بالشراء"⁽³⁾، حيث يعتبر هذا النوع من المرابحة من أدوات التوظيف قصيرة ومتوسطة الأجل، مما يتيح للبنك سرعة دوران أمواله وانخفاض درجة المخاطرة التي يتحملها البنك نتيجة المعرفة اليقينية بمقدار العائد المتوقع من هذه الأداة من جهة، وتوافر درجة عالية من الضمانات التي يأخذها البنك من العميل من جهة ثانية.⁽⁴⁾

(1) حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص.137.

(2) أحمد سالم ملحم، (2005): بيع المرابحة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، دار الثقافة، لبنان، ص.ص.25. 26.

(3) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص.ص.122. 123.

(4) محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص.ص.245. 246.



الفرع الثاني: صيغة السلم

أولاً- تعريفها

السلم لغة هو التسليم و التقديم ، ومصدر السلم اسلم وهو بمعنى الترك والإعطاء والإقراض أما السلم في الاصطلاح وهو بيع أجل بعجل، أبان يدفع المشتري (المسلم) قيمة السلعة حالاً الى البائع (المسلم اليه) على ان يسلم البائع السلعة المعلومة القدر والجنس والصفة في اجل محدد متفق عليه في عقد البيع.⁽¹⁾

ثانياً- شروطها

تزيد شروط بيع السلم على شروط البيع العادي، وذلك حتى يكون رأس المال أو الثمن والمسلم فيه أي السلعة المباعة، منضبطين محددين، لاسيما تنتفي الجهالة، ولا يقع نزاع بين المتعاقدين، فإلى جانب شروط عقد البيع الخاصة بأن يكون العاقدين أهلاً للتصرف، وشرط التراضي بين العاقدين، وأن يكون المعقود عليه مما يباح الانتفاع به، إمكانية تسليم السلعة، وبشرط معرفة الثمن للمتعاقدين، هناك شروط أخرى لصحة عقد السلم وهي:⁽²⁾

- أن يكون المسلم فيه (السلعة) من الأموال التي يمكن تحديدها من حيث الجنس، والنوع، والصفة.
- أن يكون المسلم فيه (السلعة) موصوفاً معلوم المقدار سواء بالوزن أو العدد أو الزرع، وجميع الصفات التي يختلف الثمن باختلافها.
- أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم.
- تحديد الثمن وتسليمه عند التعاقد، إذ يشترط الحلول في رأس المال.
- أن يكون المسلم فيه موجوداً عند حلول الأجل.

(1) عدنان محمود العساف، (2004): عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة، دار جهينة، الأردن، ص.ص.21. 22.

(2) حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سابق، ص.ص.186.187.



ثالثاً- أنواعها

تتمثل أنواع السلم، في: ⁽¹⁾

أ- بيع السلم البسيط

يقوم البنك الإسلامي بدفع الثمن (السلم) للمتعامل حالاً، واستلام السلعة (المسلم فيه) آجلاً، بموعد معين ومحدد ومتفق عليه، وهو نفسه الذي يتم مع التجار، أو المزارعين، أو الصناعيين أو المقاولين، والحرفيين وغيرهم ممن يقوم بالنشاطات الاقتصادية.

ب- بيع السلم الموازي

يقوم البنك الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم البسيط إلى طرف ثالث بصيغة السلم، وعليه يحصل البنك على ربح نتيجة عمليات المتاجرة بالسلعة وفق صيغة السلم.

ج- بيع السلم بالتقسيط

وهو أن يتم الاتفاق على تسليم المسلم فيه، أي السلع بأقساط، وليس دفعة واحدة، وكذلك تسليم السلم أي الثمن بدفعات، في مقابل ذلك يلتزم البنك الإسلامي بتسديد قسط معين من مبلغ بيع السلم، ويتسلم لاحقاً ما يقابلها من سلعة، والمتعامل يسدد دفعة أخرى، وسيتم لاحقاً ما يقابلها، وعليه تتم العملية حسب ما هو متفق عليه بين أطراف التعامل.

رابعاً- تطبيقات بيع السلم في البنوك الإسلامية

كان أن يستخدم عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة، حيث يكون البنك رب السلم، ويكون التاجر المسلم اليه، والبضاعة المراد تمويل شرائها المسلم فيه، حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلاً مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلاً، حيث يتاح للتاجر أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة للمصانع أو المزارع التي تباعه ما سوف يتاجر فيه، وكذلك يمكن استخدام عقد السلم في الزراعة، حيث يتم تقديم

⁽¹⁾ بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص.154.



المال للمزارعين الذي يستخدمون هذه الأموال في رعاية مزروعاتهم وحتى الموسم، أي قطف الثمار، كما يمكن استخدام عقد السلم في الصناعة بنفس الطريقة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: صيغ الاستصناع

أولاً- تعريفها

الاستصناع لغة هي استصنع الشيء ودعا إلى صنعه، أي طلب الصنع.⁽²⁾

أما اصطلاحاً فهو عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بصنعها بمادة من عنده مقابل ثمن يدفعه المشتري حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط.⁽³⁾

ثانياً- شروطها

تتمثل شروط الاستصناع في ما يلي:⁽⁴⁾

- تحديد طبيعة السلع المطلوب صنعها ونوعيتها وكميتها وأوصافها، أي بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة، منعاً للجهالة.
- تحديد وقت صنع السلع، أي يحدد فيه الأجل ومكانه أي تحديد أجل تسليم المستصنع والمصنوع.
- النص على تأجيل الثمن كله أو تقسيطه على أقساط معلومة لأجل محددة.
- يمكن وضع شرط جزائي إذا ما اتفق الطرفان على ذلك باستثناء حالات القوة القاهرة.
- أن يكون الاستصناع في السلعة تم الاتفاق عليها في العقد.
- أن يكون محل العقد هو الشيء المستصنع وليس عمل الصانع.
- أن تكون المواد المكونة للسلعة من قبل الصانع.
- تحديد الثمن جنساً وقدرًا ووصفاً، بثمن عاجل أو مؤجل.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.259.

(2) محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.200.

(3) محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النظرية، التطبيق، التطوير، مرجع سابق، ص.229.

(4) مصطفى كمال السيد طایل، مرجع سابق، ص.294. 295.



ثالثاً- أنواعها

وتتمثل في: (1)

(أ)- عقد استصناع عادي

يرتبط بالصانع والمستصنع ، فالعقد هنا يمر بمرحلتين تنفيذيتين أولاهما مرحلة إبرام العقد مع طالب الأصل، والثانية انجاز العمل المطلوب، وعندما يكون البنك هو الصانع فإنه قد يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ماتم صنعه.

(ب)- استصناع موازي

أي يقوم البنك بعقد إبرام عقد الاستصناع مع العميل لطالب الصيغة بعقد اتفاق آخر مع طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة المطلوبة، وذلك بموجب عقد استصناع موازي وبنفس المواصفات.

رابعاً- توظيفات عقد الاستصناع في البنوك الإسلامية

أصبح التمويل عن طريق عقد الاستصناع يمثل دوراً رئيسياً في الصناعة المصرفية الإسلامية، إذ قامت البنوك الإسلامية بتمويل انشاء المباني السكنية والاستثمارية بنظام عقود الاستصناع، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذ ساهمت في توفير السلع التي يطلبها العميل وفقاً لاحتياجاته ومتطلباته بما يؤدي لتلبية احتياجات العميل، وساهمت البنوك في صناعات أخرى عديدة، وأبرمت الكثير من عقود الاستصناع مع عملائها، غير أن أوضحها حجماً في المعاملات هي المجال العقاري مثل عقود انشاء المدارس وانشاء محطات الكهرباء وانشاء الفنادق.(2)

(1) نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص.177.

(2) مصطفى كمال السيد طایل، مرجع سابق، ص.301.302.



المطلب الثالث: صيغة الاجارة، وصيغ التمويل التكافلي

توجد صيغ أخرى لا تقل أهمية عن الصيغ السابقة، والتي منها صيغة الاجارة والقرض الحسن، الزكاة والوقف.

الفرع الأول: صيغة الاجارة

أولاً- تعريفها

الاجارة في اللغة هي اسم للأجرة وهي كراء أو أجير، أما في الاصطلاح هي تملك المنافع بعوض، سواء كان ذلك العوض عينا أو دنا أو منفعة⁽¹⁾.

وتعرف الاجارة كذلك على أنها الإيجار الذي يدفع مقابل الأصل المؤجر، أي هي الثمن المدفوع مقابل المنفعة التي يحصل عليها المستأجر من الأصل طيلة فترة استئجاره واستخدامه.⁽²⁾

ثانياً- شروطها

يجب أن تتوفر في الاجارة العديد من الشروط حتى يمكن للبنك الإسلامي التعامل بها وهي:⁽³⁾

- أنها تمثل المقابل أو الثمن الذي يتم دفعه للحصول على منفعة السلعة (العين) المؤجرة، لا السلعة (العين ذاتها)، وهذا يجعلها تختلف عن البيع الذي يتم للسلعة (العين)، وكذلك فإنه يختلف عن الإعارة التي لا يوجد ثمن يقابلها.
- أن تكون منفعة استئجار الأصل (العين) مشروعة، وأن لا تكون من الأصناف الربوية.
- أن تكون المنفعة معلومة، ومحددة حتى لا يثار نزاع بخصوص عدم العلم أو التحديد لها.
- أن يكون مقابل خدمة الأصل المستأجر محدد ومعروف مسبقاً ومتفق عليه.
- أن تكون مدة الإجارة محددة، أو مرتبطة بالعمل الذي تنتهي الإجارة بانتهائه.

(1) بن حدوفواد، مرجع سابق، ص.164.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.114.

(3) فليح حسين خلف، مرجع سابق، ص.393.394.



ثالثا- أنواعها

تطورت بدرجة كبيرة في الوقت الحاضر أشكال الإجارة أو التأجير بحيث تتخذ أشكال عديدة تتناسب والحاجة إليها، ومن هذه الأشكال ما يلي:

(أ)- التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك)

هو عقد إيجار يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين لمدة محدودة من الوقت، يقوم من خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك الأصل ومن الممكن أن يكون الأصل منقولاً مثل المعدات أو المركبات، أو أن يكون غير منقول مثل المباني، ويعتبر التأجير التمويلي من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد، ويحصل المؤجر على إيجار كاف خلال هذه الفترة، يشمل هامش ربح مناسب.⁽¹⁾

وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك الأصول والمعدات أو الأجهزة والآلات والمسكن والمحلات محل العقد للمستأجرين، وفي هذه الحالة يكون البيع بالتقسيط بيعاً حقيقياً، ويكون الشراء تأجيرياً، ويتم حساب القسط بحيث يؤدي خلال مدة التعاقد إلى تعويض رأس مال الأصل المؤجر وتحقيق عائد مناسب للمستثمر.⁽²⁾

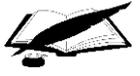
(ب)- التأجير التشغيلي

يرتبط بتشغيل واستخدام الأصول التي يتم تأجيرها، كاستئجار معدات البناء، أو الآلات والمكين المستخدمة في العمليات الزراعية أو الصناعية، وما إلى ذلك، وفي الغالب يكون التأجير التشغيلي هو لفترة زمنية قصيرة الأجل، وقد يتم لفترة زمنية طويلة. إلا أنه لا يمتد عادة ليشمل العمر الإنتاجي للأصول المؤجرة، أي عمر استخدامها بالضرورة.⁽³⁾

(1) مصطفى كمال السيد طایل، مرجع سابق، ص.ص. 280. 281.

(2) بن حدوفؤاد، مرجع سابق، ص. 165.

(3) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 395.



رابعا- توظيف عقد الإجارة في البنوك الإسلامية

يعتبر عقد الإجارة نوع من البيوع المستحدثة، ومصرفيا هو نوع من الائتمان متوسط وطويل الأجل الذي يتضمن عملية تمويل رأسمالية أو تشغيلية لا تهدف إلى التملك، وفي البنوك الإسلامية يقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل البنك الحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها ولا يستطيع شراؤها أو التي لا يحتاجها إلا لفترات محدودة، فهو يطلب حق الانتفاع بالأصل وحيازته لفترة محددة مقابل ثمن معلوم يدفع دوريا، تتضمن عقود الإجارة في البنوك الإسلامية خيار الشراء، أي حق العميل في شراء الأصل المستأجر عند نهاية عقد الإجارة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: صيغ التمويل التكافلي

يعتمد في التمويل الإسلامي على صيغ تمويلية متعددة في صورة تمويل تكافلي، من أمثلتها القرض الحسن، الزكاة، الوقف.

أولا: القرض الحسن

(أ) تعريفه

القرض لغة هو القطع، أي يقطع له قطعة من ماله، وفي الاصطلاح هو تملك الشيء، على أن يرد بدله، وهو ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني، أي دون أن يتقاضى في مقابل هذا القرض منافع مادية.⁽²⁾

والقرض الحسن في البنوك الإسلامية تقدمه للعملاء الأفراد أصحاب الدخل القليل دون فوائد، ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها ولا يأخذ البنك أي زيادة على مبلغ القرض عند سداده من قبل المقترض، وهو القرض الذي يأتي في إطار البعد الاجتماعي لعمل البنك الإسلامي وينشر الرخاء والمحبة بين الناس.⁽³⁾

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر أموال القرض الحسنة في البنوك الإسلامية هي من أموال الزكاة والتبرعات والصدقات، الهبات، والجزء الذي يخصمه البنك من فائض أرباحه لمواجهة الخدمات

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.263.

(2) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.91.

(3) شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سابق، ص.99.



الاجتماعية،⁽¹⁾ حيث يصعب على البنك الإسلامي التوسع في منح القرض الحسن، لأنه يضر بمصلحة البنك والمساهمين فيه، ومن ثم فإن البنوك الإسلامية تقوم عادة بتكوين رصيد معين إضافة إلى الأموال سابقة الذكر تخصص لمنح القروض الحسنة وفي الحدود التي لا تضر بمصالح البنك ومصالح مودعيه.⁽²⁾

ب)- شروطه

- للتمول بالقرض الحسن مجموعة شروط، نوجز أهم الشروط الأساسية في الآتي:⁽³⁾
- يشترط توثيق الإقراض برهن، إشهاد وكتابة، فإن أخل المقرض بشرط كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحق للمقرض فيما اقترض قبل الوفاء بالشرط.
 - أن لا ينص عقد القرض على الزيادة مقابل التمويل ومقابل الأجل، على أن يكون التمويل بدون مقابل مادي.
 - يشترط استرجاع القرض على أقساط متساوية متفق عليها مسبقا، نقدا وبالعملة نفسها التي اقترض بها.

ثانيا: الزكاة

أ)- تعريفها

الزكاة في اللغة تعني الطهارة والنماء والبركة، أما شرعا فالزكاة هي الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، ويطلق على الزكاة الشرعية أيضا في القرآن والسنة الصدقة، أو هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص، بلغ نصابا لمستحقه.⁽⁴⁾

(1) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.92.

(2) محسن الخصيري، مرجع سابق، ص.204.

(3) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.92.93.

(4) موسى كاسحي، (2017): دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 11، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر، ص.216.217.



ب)- شروطها

- اشترطت الشريعة الإسلامية شروط معينة يجب توفرها في الشخص المؤدي للزكاة وشروط أخرى يجب توفرها كذلك في المال الذي تقتطع منه الزكاة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:⁽¹⁾
- الإسلام: تعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام، لهذا أجمع العلماء على أن الزكاة لا تجب إلا على المسلم، ولا يطالب بها الكافر.
 - العقل والبلوغ: لقد اجمع العلماء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل.
 - الملك التام: المراد بهذا الشرط هنا الحيابة والتصرف أي ملكية الاستغلال والتصرف على أن يكون ذلك بإحدى وسائل التملك المشروعة عن عمل أو عقد أو ميراث.
 - السلامة من الدين: من تمام الملك أن يكون سالما من الدين، فإذا كان المالك مدينا بدين يستغرق نصاب الزكاة أو ينقصه فإن الزكاة لا تجب فيه.
 - النماء: الزكاة تؤخذ من المال القابل للنماء سواء تم تشغيله أو تركه عاطلا، وذلك لدفع الأفراد إلى الاستثمار، وإلا يؤدي فرض الزكاة إلى نقص رؤوس الاموال أو تعطيل الاستثمار مع مرور السنوات.
 - النصاب: يقصد بالنصاب في لغة الفقه الحد بين الفقر والغنى، وهو المقدار الذي ينبغي أن يبلغه المال، ويختلف مقدار النصاب من مال إلى مال.
 - الفضل عن الحوائج الأصلية: إن الحاجات الأصلية للإنسان ليست ثابتة بل متغيرة ومتطورة وفق الظروف والأحوال الاقتصادية، والأولى ترك التقدير لأهل الرأي والاجتهاد، والمعتبر هنا أن الزكاة قد أخذت بفكرة شخصية الضريبة حيث ينظر إلى كل فرد على أساس ظروفه الخاصة وأعبائه العائلية، فلم يكتفي بإعفاء الحد الأدنى وإنما أخذ بعين الاعتبار الحالة الشخصية للمكلف بدفع الزكاة.

⁽¹⁾ تندرت محمد، قاسمي مريم (2020): دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 04، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، ص.104.



- حولان الحول: أي أن يمر على الملك من ملك المالك حولاً هجرياً أو قمرياً، أي اثنا عشر شهراً عربياً، وهذا الشرط إنما هو بالنسبة للأنعام والنقود وعروض التجارة والصناعة، أما الزروع والثمار والعسل والمستخرج من المعادن ونحوها، وهي التي يتم إخراج الزكاة فيها عن الدخل وحده، أي يتم إخراج وقت الجني والحصاد والاستخراج.

وتجدر الإشارة أن حصيلة أموال الزكاة داخل البنوك الإسلامية توجه لمنح القروض الحسنة وغيرها من الأعمال المخصص لها حصيلة الزكاة حسب شروط الشرع

ثالثاً: الوقف

(أ)- تعريفه

الوقف لغة هو الحبس وسمي وقفاً لما فيه من حبس المال على الجهة المعنية، والحبس: المنع، وهو يدل على التأكيد، ويقال فلان وقف أرضه وقفاً مؤبداً، إذا جعلها جيبس لا تباع ولا تورث، والوقف اصطلاحاً هو تحبيس الأصل: تسييل المنفعة على برا وقرابة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً لله عز وجل، والمراد بالأصل ما يتمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.⁽¹⁾

أما في المعنى الاقتصادي فالوقف هو تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعياً أو فردياً، إذن هو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، تتألف من اقتطاع أموال، وبالوقف نفسه تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع.⁽²⁾

⁽¹⁾ عليش فطيمة، فرقاني سومية، (2020): دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، ص.130.

⁽²⁾ دلال بن سمية، جهاد بوضياف (2019)، دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 02، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، ص.166.



ب)- شروطه

- لا يقوم الوقف إلا بتوافر أركانه التي لا يتم إلا بها والمتمثلة في الواقف الموقوف، الموقوف عليه والصيغة والتي يمكن التفصيل فيها على النحو الآتي:⁽¹⁾
- الواقف: وهو المكلف الرشيد الحر الذي صدر منه الإيجاب بإنشاء عقد الوقف.
 - الموقوف: وهو كل عين مملوكة يصح بيعها.
 - الموقوف عليه: وهو الذي يخصص الوقف أو ريعه عليه.
 - الصيغة: وهو القول الذي دل على إنشاء عقد الوقف، كمن يبني مسجدا.
- وتقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموال الوقف والمحافظة عليها واستخدامها بطرق وأساليب تؤدي إلى تحقيق الغرض وهو تحقيق أعلى عائد ممكن مع المحافظة على أصل الوقف، حيث لا بد أن يكون الاستثمار بضوابط دقيقة حسب مقاصد الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

⁽¹⁾ بن عزة هشام، يونسى صبرينة (2014): دور الصكوك الإسلامية في التنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 03، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، ص.243.

⁽²⁾ عليش فطيمة، فرقاني سومية، مرجع سابق، ص.132.



المبحث الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، والتحديات التي تواجهها سعياً لتحقيق الأرباح تهتم كافة البنوك سواء الإسلامية منها أو التقليدية بتنمية مواردها المالية اللازمة لتمويل عملياتها المصرفية التي قد تأخذ شكل سلع أو خدمات مصرفية، حيث تصنف مصادر مواردها المالية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تختلف المصادر المالية الداخلية منها والخارجية التي توفر الاحتياجات المالية لمختلف العمليات والإجراءات المتعلقة بالبنك الإسلامي.

الفرع الأول: المصادر الداخلية

وهي التي تندرج ضمن حقوق الملكية للبنك أي بمعنى هي التي تعود إلى أصحاب البنك المالكين له، وتضم كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات.

أولاً- رأس المال

يتمثل في مختلف الموارد المجمعة من قبل مساهمي البنك، أي رأس المال المدفوع، فرأس المال مهما في عمل البنوك لأنه يحقق ما يلي:⁽¹⁾

- توفير التمويل اللازم للبنك في المراحل الأولى لإنشائه لممارسة عمله ونشاطاته، حيث أن في بداية حياة المشروع لا يوجد الوقت الكافي للبنك للحصول على موارد تمويل خارجية.
- يعتبر رأس المال مصدر التمويل الأساسي في تكوين الأصول الثابتة للبنك مثل آلات، أثاث، أبنية، أجهزة إلى غير ذلك، حيث أن من غير الممكن الاعتماد في تمويل تكوين الموجودات الثابتة على المصادر الخارجية للتمويل.
- أن رأس المال يوفر الأمان والحماية المطلوبة للمودعين، وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع بموجب القوانين ذات الصلة بعمل البنوك، وكلما زادت هذه النسبة كلما وفرت أماناً وثقة أكبر لدى المودعين في البنك، ويحصل العكس عندما تنخفض هذه النسبة، لذلك ينبغي أن لا تقل عن حد معين كأن تكون نسبة رأس المال إلى الودائع هذه 10 و 15% سواء تم

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص.191-193.



تحديد هذا الحد بالقانون أو نتيجة الممارسة العملية للبنك، والتي تعتمد على طبيعة الودائع وحسب أشكالها وحركة الإيداع فيها والسحب منها، وسرعة هذه الحركة وانتظامها.

- إن رأس المال الخاص يوفر الضمان اللازم لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في ممارسة عمله ونشاطه، سواء كانت الخسائر التي قد تتحقق نتيجة عوامل ترتبط بالبنك ذاته في إدارته وممارسة عمله، أو في العوامل التي تحكم هذا العمل.

ثانيا- الاحتياطات

تحتفظ البنوك بجزء من أرباح السنوات السابقة على شكل احتياطات مالية لتعزيز رأس المال ولمواجهة المخاطر المالية المستقبلية، ولزيادة الثقة لدى المودعين بمتانة الوضع المالي للبنك، وتمثل احتياطات البنوك الإسلامية في الحسابات التالية:⁽¹⁾

- حساب الاحتياط القانوني: البنك المركزي يفرض على البنوك الإسلامية أيضا الاحتفاظ بنسبة من الأرباح يطلق عليها الاحتياطي القانوني.
- حساب الاحتياطي الاختياري: هذا الحساب لا يفرضه القانون فهو ناتج عن اتفاق بين مؤسستين، وهذا من أجل تعزيز المركز المالي للبنك، ومن أجل مواجهة المخاطر المحتملة، ويمكن أن يأخذ نسبا مختلفة بين البنوك وينص عليه القانون التأسيسي.
- حساب الاحتياطي الرأسمالي: وهو ذلك الاحتياطي الناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة إذ تضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي الرأسمالي، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية تسعى إلى تعزيز مواردها الخاصة، فيجب أن تكون أرصدة رأس المال والاحتياطات أكبر نسبيا بالمقارنة مع البنوك التقليدية.

⁽¹⁾ معي الدين محمود عمر (2010): إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية- حالة مصرف البركة الإسلامي 2009-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر، ص.ص.115.116.



ثالثا- الأرباح غير الموزعة

وهي الأرباح المرحلة أو المحتجزة، فحسب النظام الأساسي للبنك الإسلامي يمكن للبنك في نهاية السنة المالية اضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس مال البنك بما يدعم مركزه المالي.⁽¹⁾

رابعا- المخصصات

وهي المبالغ التي تخصم أو تحتجز من أجل استهلاك، تجديد، مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو مقابلة التزامات معلومة يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة⁽²⁾، فهي على العموم مبالغ تقتطع من إجمالي الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، كما لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعد أعباء لم تصرف بعد.⁽³⁾

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

تتمثل في المصادر المالية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير أصحاب المشروع، وعادة تعتمد المؤسسات المصرفية ومنها البنوك الإسلامية على هذه المصادر بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطها وبخاصة الاستثمارية منها، وتحتل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل البنوك لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها وفي موجوداتها، وتتمثل أهم المصادر الخارجية لأموال البنوك الإسلامية في الودائع بمختلف أشكالها، وصكوك التمويل الإسلامية، إضافة إلى موارد صناديق الزكاة.

أولا- الودائع

تتلقى البنوك الإسلامية العديد من الودائع بشكل يتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية، في مقابل استخدامها وفق مبدأ تحريم الفائدة، وهي:⁽⁴⁾

أ)- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)

وتعرف على أنها حسابات تعطي لأصحابها حق الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع، دون أن يحصل صاحبها على أي عائد، فهي تعد بمثابة قروض حسنة يقترضها الموردون للبنك

(1) رايس حدة، مرجع سابق، ص.232.

(2) الوادي محمود حسين وآخرون، (د.س.ن): النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، ص.195.

(3) رايس حدة، مرجع سابق، ص.ص.232.233.

(4) شوقي بورقبة، (2013): التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص.ص.96-93.



إلى حين الحاجة إليها وذلك في الأجل القصير، أما الخاصية التي تتميز بها الودائع تحت الطلب عند البنوك الإسلامية هي إمكانية صاحب الوديعة أن يرفق طلبه من أجل فتح الحساب الجاري لصالحه، بإذن منه للبنك في استخدام رصيده بعد أن يدمجه مع أموال بقية العملاء مع التزام البنك بأدائه عند الطلب.

ب)- الودائع الإستثمارية (حسابات استثمارية)

تعرف الحسابات الاستثمارية على أنها الأموال التي توظف في البنك بغرض تحقيق الربح، على أن يلتزم البنك بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة منفردة أو مشتركة وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما تعتبر لدى البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع، فلا يضمن البنك الوديعة ولا أرباحها إذا قصر أو تعدى أو خالف شروط العقد، ونجد أن نسبة هذه الودائع تمثل في البنك الإسلامي أعلى نسبة لمصادر الأموال حيث تصل إلى نحو 80% بينما لا تتعدى 50% في البنوك التقليدية.

ج)- الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

تعرف على أنها حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض ادخارها أو توفيرها لظروف مستقبلية، ويسمح لهم عادة بالسحب منها في أي وقت، وتعتبر هذه الحسابات لدى البنوك الإسلامية عقد مضاربة بين المودع والبنك، ويحصل بمقتضاها المودع على عائد يحدد على أساس الأرباح الصافية للاستثمار، مبلغ ومدة استثمارها باستخدام طريقة أدنى رصيد في حساب المودع، وتنقسم إلى نوعين هما:

- حسابات توفير مع تفويض بالاستثمار: يحصل بمقتضاه المودع على ربح نتيجة مضاربة البنك.
- حسابات توفير دون تفويض بالاستثمار: فهي مثل الحسابات جارية، لا يحصل مودعها على أي أرباح.



ثانيا- صكوك التمويل الإسلامية

تصدر البنوك الإسلامية أنواعا مختلفة من صكوك التمويل التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للبنك تساعد في تحقيق أهدافه وتمكينه من انجاز مشروعاته.

أ)- تعريف الصكوك الإسلامية

تعرف من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، منافع، خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمتها وغلق باب الاكتتاب فيها وبدأ استخدامها في ما أصدرت لأجله".⁽¹⁾

كما تعرف الصكوك الإسلامية بأنها: " ملكية مشتركة في أصل ما، ولها الحق في الدخل الناتج عن هذا الأصل، أما عن طريق تدفق الدخل فيتم ترسيخه وترجمته عبر أدوات قابلة للتداول يمكن إصدارها في السوق المالي، لذلك فإن الصكوك تمكن المستثمر من حصر أو حجز العوائد متوسطة وطويلة الأجل"⁽²⁾

ب)- أنواع الصكوك الإسلامية

تصنف الصكوك الإسلامية حسب معايير عدة، منها ما يصنف حسب الأصول التي تمثلها، أو حسب آجالها أي قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل، أو حسب الجهة المصدرة لها الحكومة، البنوك، الشركات.

أما عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صنفت الصكوك إلى أربعة عشر نوعا من الصكوك هي:⁽³⁾

- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة؛

- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة؛

(1) حكيم براضية، جعفر هني محمد، (2016): دور التصكيك الإسلامية في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر، الأردن، ص.170.

(2) صفية أحمد أبو بكر (2009): مداخلة بعنوان الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، يومي 31 ماي و 1 جوان 2009، الإمارات العربية المتحدة، ص.7.

(3) أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، (2011): إدارة السيولة في المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية نقدية، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 02، العدد 02، ماليزيا، ص.62.



- صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة؛
- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين؛
- صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة؛
- صكوك السلم؛
- صكوك الاستصناع؛
- صكوك المربحة وصكوك المشاركة؛
- صكوك الشركة؛
- صكوك المضاربة؛
- صكوك الوكالة بالاستثمار؛
- صكوك المزارعة؛
- صكوك المساقاة؛
- صكوك المغارسة.

ثالثا- موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات

ينفرد البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية بإدارة موارد صندوق الزكاة والتي يقتطعها البنك من ناتج أعماله ومن ناتج استثمارات عملائه فيه، بالإضافة إلى الآخرين من غير العملاء، ومن أهم مصادر الصندوق نجد الزكاة الواجبة أو المحصلة على:⁽¹⁾

- أموال البنك؛
- نتائج أعمال البنك؛
- أموال العملاء؛
- نتائج استثمارات العملاء؛
- المساهمين؛
- غير العملاء من أفراد المجتمع المحلي.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.ص.201.202.



تبلغ زكاة الأموال 2,5 % من أصل رأس المال، ويجب أن تبلغ النصاب المحدد للزكاة وأن يحول عليها الحول كاملاً.

ومن المصادر الخارجية لأموال البنك الإسلامي نجد الهبات، التبرعات والصدقات.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية على العديد من أوجه التوظيفات للموارد المالية المتاحة لها، بما فيها مجالات الاستثمار المختلفة التي تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديم الخدمات في المصرفية والتكافل الاجتماعي.

الفرع الأول: مجال الاستثمار

يستثمر البنك الإسلامي أمواله وأموال المودعين كما يلي:⁽¹⁾

- شراء السلع والمنتجات الجاهزة أو المواد بقصد تأجيرها أو بيعها نقداً أو على أقساط والبيع بالمربحة أو السلم والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير والتخليص على السلع وتخزينها.
- القيام بالاستثمار بالمشاركة أو المضاربة في كافة المشاريع التجارية والصناعية والزراعية.
- الاتجار بالمعادن النفيسة وفي بعض الأسهم وفي العملات الأجنبية في حدود الشريعة.
- القيام بكافة دراسات الجدوى الاقتصادية لاكتشاف فرص الاستثمار المتاحة للبنك وللغير.

الفرع الثاني: مجال الخدمات المصرفية

- يمكن للبنوك الإسلامية أن تؤدي العديد من الخدمات المصرفية المختلفة مقابل عمولة أو سمسرة، سواء خدمات مصرفية ذاتية منها أو تلك المرتبطة بممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، ومنها:⁽²⁾
- إصدار اعتمادات مستندية التي تعتبر كأداة تستخدم في المعاملات الخارجية الخاصة بالتجارة الخارجية، أي الاستيراد والتصدير.
 - إصدار خطابات الضمان (الكفالات) والتي ترتبط بالقيام بأعمال ونشاطات في الداخل في الغالب، والتي ترتبط بأعمال المقاولات والتعهدات من أجل إقامة مشروعات.
 - اجراء تحويلات للأموال من بنك آخر في نفس الدولة أو في دولة أخرى بموجب شيكات أو حوالات.

(1) رايس حدة، مرجع سابق، ص.235.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.108-119.



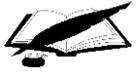
- تحصيل الأوراق التجارية التي تعتبر حق نقدي يستحق الدفع بأجل معين وفي الغالب يكون هذا الأجل قصير، ويتم قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء وتقوم البنوك الإسلامية باستحصال قيمة الأوراق التجارية في وقت استحقاقها.
- بيع وشراء العملات الأجنبية والتعامل بالأوراق المالية التي لا تتضمن الفائدة.

الفرع الثالث: مجال التكافل الاجتماعي

إن البنك الإسلامي ليس فقط مؤسسة مالية تهدف إلى الربح، فهو يتبنى الهدف الاجتماعي من ضمن أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، فهو مشروع اجتماعي يهدف إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي، ولعل أهم الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية في مجال التكافل الاجتماعي ما يلي:⁽¹⁾

- يقوم البنك بجمع حصيلة الزكاة المفروضة على أمواله وأموال مودعيه ومن أفراد المجتمع في صندوق الزكاة لديه، التي تقوم عليها لجنة متخصصة دورها الاشراف على توزيع الزكاة في مقاصدها الشرعية.
- منح القروض الاجتماعية بدون فوائد (القرض الحسن).
- يقدم البنك الإسلامي خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية من خلال المساهمة مثلا في انشاء المنظمات الدينية، انشاء المعاهد العلمية وتنظيم المسابقات الإسلامية.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 338-348.



المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

بالرغم من النمو المتسارع والمتزايد الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية، سواء من حيث العدد أو الأصول المالية المتداولة، إلا أنها تبقى عرضة لمواجهة العديد من التحديات التي تواجه نموها واستقرارها.

ولعل من أهم التحديات التي تواجهها في عملها وممارسة نشاطها ما يلي:

- ضعف كفاية تطور البنية التحتية للبنوك الإسلامية مما انعكس على مستوى استقرارها، نظرًا لتنامي أعداد البنوك الإسلامية حول العالم من جهة، واختلاف النظم والقوانين التي تحكمها في الدول التي تعمل فيها، فتطوير البنية التحتية والقاعدية للصناعة المالية الإسلامية يعتمد بشكل كبير على إيجاد نوع من المواءمة بين القوانين التي تحكم البنوك عامة مع الأطر والتنظيمات والمبادئ التي تحكم وتفيد الصناعة المصرفية الإسلامية.⁽¹⁾
- النقص الواضح الكمي والنوعي في القدرات الإدارية والتنظيمية والعاملين وبما يتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية ونشاطاتها والتي تتطلب الجمع بين الإيمان بالفكرة والعقيدة الإسلامية، وبرسالة البنوك الإسلامية المستندة عليها، والخبرة والكفاءة في أداء العمل المصرفي من الناحية المهنية والفنية.⁽²⁾
- عدم وجود أدوات مالية إسلامية تمكنها من تحويل مواردها قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل، وتحتفظ في الوقت نفسه بقدرتها على تسهيل هذه الاستثمارات وقت الحاجة.⁽³⁾
- في ظل إلزام البنك المركزي البنوك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، وجدت البنوك الإسلامية نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام، خاصة مع وجود بعض المعايير المنافية للأحكام الشرعية.⁽⁴⁾
- اختلاف فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، فأحياناً تصدر هيئة الرقابة الشرعية في إحدى البنوك الإسلامية حكماً بشرعية نشاط مصرفي، وفي ذات الوقت تصدر هيئة رقابة شرعية أخرى في بنك

(1) نجيب الله حاكمي، (2019): إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية- دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، ص.24.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.415.

(3) عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، (2019): التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة،

مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، ص.92.

(4) شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقي مقارنة، مرجع سابق، ص.16.



آخر حكما يخالف الحكم السابق على النشاط المصرفي نفسه، مما يؤدي الى حدوث اضطراب في الأحكام والفتاوى وقلق لدى المسؤولين وإدارة البنك بخصوص هذه النشاطات المصرفية، كذلك اهتزاز ثقة العملاء بشرعية هذه البنوك.⁽¹⁾

■ ندرة الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطوير المنتجات المستخدمة في البنوك الإسلامية مما أدى الى اعتماد معظم هذه البنوك على المنتجات المستخدمة في البنوك التجارية فتقوم باجراء التعديلات اللازمة عليها على العقود المسماة في فقه المعاملات ولم تقم بأي تجديد أو تطوير يجعلها مميزة عن نظيرتها التجارية.⁽²⁾

■ عدم وجود أسواق مالية إسلامية: أن البنوك الإسلامية لا تستطيع اللجوء الى البنوك الأخرى لأن التعامل معها يكون على أساس معدل الفائدة الذي يخالف مبادئها، ولا تتعامل بمعظم الأدوات الاستثمارية على اعتبار أن معظمها يقوم على سعر الفائدة باستثناء الأسهم التي تفضل البنوك الإسلامية التعامل معها، وتعد السوق من ضروريات الاستثمار في البنوك الإسلامية لما تحققه من عائد أكبر للأموال على هذه البنوك، فعدم وجود أسواق مالية إسلامية في كثير من الدول يمثل تحديا كبيرا امام البنوك الإسلامية في ظل العولة المالية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل، فهذه الاستثمارات يرافقها مشكلة السيولة للبنوك الإسلامية ان لم تستطع تحويل هذه الاستثمارات الى سيولة عند الحاجة.⁽³⁾

■ خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها سواء على المستويات المحلية أو على مستوى المؤسسات الدولية: مع وجود بعض الدول التي غيرت أنظمتها المصرفية بالكامل الى نظام إسلامي بحت، ووجود البعض الآخر الذي يحاول التكيف بين النظامين ومعاملة البنوك الإسلامية معاملة خاصة، إلا أن أغلبية الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تتواجد بها المؤسسات المالية الإسلامية تلزم سلطاتها الرقابية والتنفيذية البنوك الإسلامية بالمعايير والضوابط المالية نفسها التي تطبقها مع البنوك التقليدية، وبالتالي قصور

(1) عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، مرجع سابق، ص.93.

(2) نجيب الله حاكمي، مرجع سابق، ص.25.

(3) عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، مرجع سابق، ص.97.96.



بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صنع تمويل لا ربوية.⁽¹⁾

- تواجه البنوك الإسلامية زيادة مستمرة في المنافسة، ليس فقط في مستوى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها، وانما في اقتحام البنوك التقليدية سوق الخدمات المصرفية الإسلامية.⁽²⁾
- تحدي العملات الافتراضية : وهي وحدات تعامل تتواجد ببيئات الكترونية مشفرة وتتميز بغياب الدعامة المادية، كالقطع المعدنية أو الأوراق النقدية، أو البطاقات البنكية، فحقيقة هذه العملات أنها مجموعة من الأحرف والأرقام بلغة الحاسوب تجمع على شكل خوارزميات معينة، فهي عملات رقمية مشفرة، ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع، وتعامل الناس بها يترتب عليه أضرار شديدة ومخاطر عالية، لاشتمال العملات على الغرر والجهالة، فالحكم الشرعي الذي يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم به، هو تحريم وحظر التعامل بأي من العملات الافتراضية من خلال حسابات المعتمدين القائمة لديها بأي شكل من الأشكال وهذا من التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، ويكبر حجم هذا التحدي كلما ازداد انتشار العملات الافتراضية، وكثير تعامل الناس بها.⁽³⁾

(1) بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص.46.

(2) المرجع نفسه، ص.47.

(3) محمد مطلق محمد عساف، (2018): مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية، المؤتمر الدولي التأمين "المصرفية الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول"، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص.4-11.



خلاصة الفصل

تقوم البنوك الإسلامية حسب طبيعة عملها بتقديم خدمات الوساطة المالية للجمهور من خلال تجميع أموال المودعين وتوظيفها وفق طرق مشروعة إسلامية، وتخضع البنوك الإسلامية للرقابة من جهتين مختلفتين، الأولى الرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي، أما الرقابة الثانية وهي الرقابة الشرعية التي تتلاءم مع الفكرة الأساسية للبنوك الإسلامية، حيث يتم إصدار الفتاوى الشرعية والأحكام ومتابعة تنفيذها وهذا من قبل هيئة الرقابة الشرعية المتواجدة على مستوى إدارة البنك، وتعتمد البنوك الإسلامية على مصادر تمويلية مختلفة منها المصادر الداخلية والخارجية، ويتم توظيفها في صيغ تمويلية واستثمارية متعددة مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة... الخ، على أن يتم توزيع العوائد بنسب شائعة بين البنك الإسلامي وأصحاب المال، لكن تواجه البنوك الإسلامية تحديات عديدة في الساحة المصرفية في مقدمتها مشكلة السيولة لما لها من أهمية كبيرة في حفظ وسلامة البنك من المخاطر المصرفية التي قد تواجهه بسبب نقص أو فائض في السيولة، أو سوء إدارتها.

الفصل الثاني

إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية



تمهيد

تولي البنوك الإسلامية أهمية بالغة لمعالجة مشكلة السيولة في ظل مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تحارب الاكتناز، وهو ما يلزم البنوك على استثمار ودائعها واحتياطياتها لتحقيق العوائد بما يتماشى ومبادئ الاستثمار الإسلامي، حيث تعد السيولة في البنوك الإسلامية من أهم المؤشرات الحيوية التي تميزها عن باقي المؤسسات المالية، لما لها من أهمية كبيرة، خاصة أن كل من حالي الفائض والعجز في السيولة تعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر على وضعية البنك الإسلامي، وهذا ما يتطلب إدارة فعالة للسيولة للتحوط من مخاطر العسر المالي، وابتكار أدوات مالية إسلامية لعلاج مشكلة السيولة، وأن وجود البنوك الإسلامية أمام هذا الضغط لمخاطر السيولة جعلها تبحث عن مختلف الأساليب والتقنيات المعتمدة لتخفيض وقياس مثل هذه المخاطر لمواجهة التقلبات المحتملة إضافة إلى سعيها للالتزام بمعايير مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والعمل على تكييف هذه المعايير بما يتماشى وطبيعة عمل البنوك الإسلامية، بما فيها معايير كفاية رأس المال ونسب السيولة.



المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للسيولة في البنوك الإسلامية

تعتبر السيولة من المؤشرات الحيوية التي تميز البنوك عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، إذ يمكن للمؤسسات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية أما البنوك فإنها بمجرد وجود إشاعة على عدم توفر السيولة كفيلا بأن تزعزع ثقة المودعين.

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية

من خلال هذا المطلب نركز أساسا على مفهوم السيولة وأهميتها لدى البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية

تعني السيولة في معناها المطلق النقدية، أما في معناها الفني هي قابلية تحول الأصل الى نقدية بسرعة وبخسائر أقل، وانطلاقا من كون الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا، فإن السيولة هي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول السائلة وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها.⁽¹⁾

وعليه فالسيولة تحدد قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية من خلال بعدين أساسيين هما:⁽²⁾

- الأول، ويتمثل في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل الى نقدية، إذ كلما انخفض الوقت زادت درجة سيولة الأصل.
- أما الثاني، ويتمثل في درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة للبنك.

⁽¹⁾ أحلام بوعبدلي، عائشة طيبي، (2015): إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 08، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، ص.107.

⁽²⁾ شوقي بورقبة، (2011): إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 01، العدد 02، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص.159.



أما من وجهة نظر أخرى تعرف السيولة "بأنها مدى قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات والوفاء بالالتزامات، دون أن يضطر إلى اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية أو تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة".⁽¹⁾

أما بالنسبة لمفهوم السيولة في البنوك الإسلامية فتعني مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

والسيولة في البنوك الإسلامية تعبر عن قدرتها على تحويل أصولها في أي وقت إلى سيولة نقدية حاضرة عن الطلب وبدون خسائر بهدف مواجهة التزاماتها سواء المقابلة سحبوات الودائع أو لتلبية طلبات الائتمان في شكل قروض لمواجهة احتياجات المجتمع وذلك تبعاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.⁽³⁾

الفرع الثاني: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

تكتسي السيولة في البنوك الإسلامية أهمية كبيرة مقارنة بالبنوك التقليدية المنافسة لها وهذا للأسباب الآتية:

- وجوب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار التي تتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم اكتنازها وجبسها بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام والمحافظة على سمعة البنك الإسلامي، لأنه بوجود عجز نقدي قد يعرض البنك لمشكلات فقدان الثقة، مما يجعل المودعون والمستثمرون يسحبون أموالهم منه، أما في حالة

⁽¹⁾ مشري فريد، (2015): الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ص.3.

⁽²⁾ عمر بوجمعة، حمزة العرابي، (2020): أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، ص.367.

⁽³⁾ كرومي أسية، (2017): مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها- دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، ص.319.



الاحتفاظ بفائض نقدي أكثر مما يستلزم، قد يفهم منه أن البنك يجمد الأموال ولا يوجد له برنامج استثماري.

- لا يسمح للبنوك الإسلامية التعامل مع البنوك التقليدية في معالجة مشكلة السيولة، لأنه في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى البنوك الربوية، كما لا تستطيع أن تغطي الانخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعا.
- باعتبار أن البنك الإسلامي يوظف معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنمية فعلية مختلفة الآجال، كان عليه التخطيط للسيولة النقدية اللازمة لهذه المشروعات وفق البرامج الزمنية المحددة، حتى لا يحدث خلل في تمويلها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مكونات السيولة في البنوك الإسلامية

ترتكز البنوك الإسلامية في توفير سيولتها على مكونين أساسيين هما، الأول وهو سيولة السوق ويعبر عن قدرة البنك على استغلال الأسواق المالية لتسييل الأصول، أما الثاني هو سيولة التمويل والتي مصدرها التمويلات المختلفة التي يقوم بها البنك، وعليه في مجمل ذلك يمكن تصنيفها إلى السيولة النقدية والسيولة شبه النقدية.⁽²⁾

الفرع الأول: السيولة النقدية

تضم السيولة النقدية جميع الأصول السائلة، والمتمثلة في النقدية بخزينة البنك بنوعها بالعملات الأجنبية والمحلية، الودائع، إضافة إلى شيكات تحت التحصيل، وكل الأصول السائلة التي بإمكان البنك الإسلامي السيطرة عليها والتحكم فيها بصورة مباشرة.⁽³⁾

⁽¹⁾ ZERARGUI Hadjer, (2019): **the impact of liquidity risk on the performance of islamic banks evidence from the GCC region**, Journal of economics and management, Vol 19, N 01 , Setif1 University – Algeria, pp.200-202.

⁽²⁾ كمال بوصافي، شياد فيصل، (2013): تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية- آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص. 4.

⁽³⁾ حكيم براضية، جعفرهني محمد، مرجع سابق، ص.ص.91.90.



الفرع الثاني: السيولة شبه النقدية

تضم السيولة شبه النقدية الأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي، الأسهم، المستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة أشهر والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي، غير أن سيطرة البنك عليها لا تصل إلى درجة سيطرته على مكونات السيولة النقدية، مع إمكانية التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة بدون أو بأقل الخسائر.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

يسبب كل من الفائض النقدي والعجز في السيولة جملة من الآثار المتتالية، غير المرغوب بها في البنوك الإسلامية، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لهذه الآثار بنوعها.

الفرع الأول: آثار انخفاض السيولة النقدية

يمثل العجز النقدي بما يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلية مقارنة بما يجب الاحتفاظ به، حيث ينشأ بسبب انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو زيادة التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وفيما يلي أبرز آثار هذا الانخفاض:⁽²⁾

أولاً: الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، فعندما يشاع أن مصرفاً ما يعاني من نقص في السيولة، يقود هذا إلى سلسلة من التفاعلات والسحوبات التي تؤدي إلى إفلاسه، ويكون الأمر أشد خطورة في البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية.

ثانياً: يؤدي نقص السيولة إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى بيع أصوله أو التنازل عن مشروعات استثمارية قائمة قبل أجالها وبأقل من قيمتها، مما ينجم عنه خسائر.

ثالثاً: تضييع فرص مربحة على البنك الإسلامي، كان من المفترض أن تتحقق في ظل استقرار الظروف وتوافر الأموال السائلة، ولاسيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

رابعاً: حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك الإسلامي نتيجة نقص في السيولة، مما قد يؤثر سلباً على قراراتها الاستثمارية وحتى منها الإدارية.

⁽¹⁾ ZERARGUI Hadjer, Op.Cit ,p.202.

⁽²⁾ حسين حسين شحاتة، (2010): إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة، المملكة العربية السعودية، ص.ص.17.16.



الفرع الثاني: آثار فائض السيولة النقدية

تكمن آثار وجود فائض في السيولة لدى البنوك الإسلامية فيما يلي: ⁽¹⁾

أولاً: يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، بدليل أنه غير قادر على استثمار الأموال لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: يسبب تعطيل الأموال، والتي نجم عنها فائض في السيولة ضياع عوائد استثمار، كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال النقدية قد استثمرت استثماراً نافعاً.

ثالثاً: تتعرض الفوائض النقدية غير المستثمرة لانخفاض قوتها الشرائية بسبب عامل التضخم النقدي، وهو ما يؤثر على معدل الربحية من جهة والقيمة الحقيقية لرأس المال من جهة أخرى.

⁽¹⁾ حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص.17.



المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تعد إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ذات أهمية كبيرة في التخفيض من المخاطر التي تحدث أثناء صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة وتحقيق هدف الربحية، لهذا يجب التركيز أكثر على هذا الجانب في عمل البنوك الإسلامية، والبحث عن أحسن الأساليب لإدارته وتوفير أفضل الأدوات المالية الإسلامية لعلاج مشكلة إدارة السيولة.

المطلب الأول: ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

لإبراز ماهية إدارة السيولة نتطرق للجوانب التعريفية التي توضح أكثر مفهوم إدارة السيولة وسياساتها، أهدافها والأنظمة والمؤسسات اللازمة لإدارتها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة

تعرف إدارة السيولة على أنها مجموع الخطط المستقبلية التي تشتمل على النسب اللازمة من السيولة لتحقيق توازن مثالي بين احتياجات السيولة لمواجهة الالتزامات المتوقعة والسيولة اللازمة لتمويل مختلف العمليات الاستثمارية، وهي خطط مبنية على دراسات دقيقة وخبرات مالية وتحليلية تهدف إلى استغلال السيولة المتوافرة بشكل مناسب ودون تعرض البنك إلى مخاطر عالية وتجنب التقلبات المفاجئة، الأمر الذي يحقق أهداف البنك برفع ربحيته بشكل يفوق كلفة توفير السيولة، حيث تكون جميع هذه الخطوات بداية من توفير السيولة والاستثمار إلى تحقيق الأرباح متمشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأساليب التمويل الإسلامي.⁽¹⁾

ويمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية كذلك على أنها قدرة البنك الإسلامي على الوفاء بالالتزامات الحالية وتلبية طلبات التمويل ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة، من خلال الاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة أو تلك القابلة للتحويل إلى سائلة دون خسائر جوهرية في قيمتها، بما يضمن سير الأنشطة دون معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة لما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

(1) عمر بوجميلة، حمزة العرابي، مرجع سابق، ص.368.

(2) محمد شويات، أسامة العاني، (2017): السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة للأبحاث والدراسات، المجلد 23، العدد 02، جامعة العجلون، الأردن، ص.265.



الفرع الثاني: سياسات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

- على الرغم من اختلاف سياسات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ونقص أدواتها مقارنة بالبنوك التقليدية، توجد على الأقل عناصر أساسية تدخل ضمن إدارة السيولة هي:⁽¹⁾
- تحتوي سياسات إدارة السيولة على أهداف محددة وأهداف عامة لإدارة السيولة بما في ذلك استراتيجية طويلة وقصيرة الأجل لإدارة السيولة.
 - تحدد السياسات أدوار ومسؤوليات الهيئات المشاركة في عملية إدارة السيولة بما في ذلك سياسات إدارة الخصوم والأصول والعلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى والهيئات التنظيمية.
 - تحدد السياسات هيكل التحديد، التقرير، الرصيد واستعراض ظروف السيولة في البنك.
 - تقوم السياسات بوضع حد لخطر السيولة، وإعداد خطة طوارئ لمعالجة وتخفيف ضغوط السيولة.

الفرع الثالث: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

وتتمثل في النقاط الآتية:⁽²⁾

- الحفاظ على استمرارية أداء البنك لوظائفه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من توافق تاريخ استحقاق التزامات البنك مع مواعيد تحصيل الدعم والتمويلات والاستثمارات.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، والتنازل عنها بأقل من قيمتها الحقيقية.
- تقوية ثقة المودعين وتشجيعهم على الايداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- توريق الأصول بهدف تحقيق عوائد مقبولة للمستثمرين وتغطية العجز في الموازنة.

(1) معي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص.119.

(2) أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، مرجع سابق، ص.55.54.



الفرع الرابع: الأنظمة والمؤسسات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية

إن استخدام مجموعة الأدوات المالية الإسلامية والتقنيات المختلفة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، والعمل تحت إدارة هيئات الرقابة الشرعية لا يمكن أن يكون كفوًا من دون وجود بنية أساسية مكونة من الأنظمة والمؤسسات الضرورية لإدارة السيولة.

أولاً- السوق المالية الإسلامية الدولية

تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية، وتطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامي لمعالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

ثانياً- مركز إدارة السيولة الإسلامية

يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من وضع خطط استراتيجية لإدارة السيولة والتقليل من مخاطرها من جهة، والموازنة بين مواردها واستخداماتها من جهة أخرى، بالاعتماد على الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية والتي منها الصكوك.

ثالثاً- سوق النقد ما بين البنوك

هدفه الرئيسي تسوية استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، إلى جانب اعتماده كحلقة مهمة في تنفيذ السياسة النقدية، من خلال الأدوات المالية المتداولة به.

رابعاً- الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية

تصدر هذه الهيئة أدوات مالية تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية، بغرض مساعدة البنوك الإسلامية على إدارة سيولتها بكفاءة وفعالية.

خامساً- صناديق السيولة الإسلامية

تساعد هذه الصناديق على ابتكار منتجات مالية قصيرة الأجل، بغرض تداول السيولة بين البنوك والمؤسسات الإسلامية.

سادساً- قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير

لكي تؤدي البنوك المركزية وظيفتها الأساسية كملجأ أخير للاقتراض تجاه البنوك الإسلامية، فإنه من الممكن إجراء تعديلات على التشريعات المصرفية للسماح للبنك المركزي بالتدخل في تقديم



السيولة اللازمة للبنوك الإسلامية مع فتح حساب استثماري لدى البنك الإسلامي عند حاجته للسيولة مقابل الحصول على حصة من الأرباح المحققة ويمكن أن تكون هذه الحسابات مغطاة بضمانات التعدي والتقصير قد يطلبها البنك المركزي.⁽¹⁾

سابعاً- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

وهي هيئة دولية تقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المصرفية الإسلامية خاصة والصناعة المالية الإسلامية عامة.⁽²⁾ ولقد أصدرت الهيئة حتى نهاية 2023 المعايير التالية :

(61) معياراً شرعياً، (41) معياراً محاسبياً، معياران (2) أخلاقيان، إضافة إلى معايير خاصة بالمراجعة والضوابط والعمل.

وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽³⁾

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها.
- توحيد الممارسات المحاسبية وإعطاء نماذج للقوائم المالية للبنوك الإسلامية.
- العمل كضابط للمعايير وهيئة رقابية للوفيق بين الممارسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية
- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة المتعلق بالبنوك الإسلامية.
- كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية.
- تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والارشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية لتواكب تطور أنشطتها، والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

(1) عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، (2014): تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، ص.ص.26.25.

(2) بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، (2019): معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.75.

(3) نوال صالح بن عمارة، (2013): المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.223.



المطلب الثاني: مرتكزات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ومتطلبات التسيير الفعال لها نحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم مرتكزات حسن إدارة السيولة، إضافة إلى المتطلبات الأساسية للتسيير الفعال لها في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مرتكزات حسن إدارة السيولة

من أهم المرتكزات الذي يجب أن تتوفر عليها البنوك لإدارة السيولة ما يلي: ⁽¹⁾

أولاً: توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين

وجود عدد كبير من المتعاملين النشطين في السوق المالية يعطي متنفساً للبنوك الإسلامية، ويقوي من كفاءة السوق المالية.

ثانياً: تنوع الأدوات المالية وتطويرها

لمواكبة التطور المتسارع للصيرفة الإسلامية، يعد كل من تنوع الأدوات المالية وتطويرها عاملين مهمين في إدارة السيولة، حيث أن توفر حزمة متنوعة من المنتجات المالية الإسلامية يسهل من إدارة السيولة.

ثالثاً: ضمان شفافية السوق

غياب الشفافية وضعفها في السوق المالية يؤدي إلى تضيق المجال على المستثمرين وضعف الإقبال على الأوراق المالية، كون عملية الحصول على المعلومات المتعلقة باختيار الأوراق المالية مستهلكة للوقت ومكلفة.

رابعاً: دعم الحكومات للسوق النقدي

يتحقق دعم الحكومات للسوق النقدي من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالة في هذه السوق، من خلال إصدار الأوراق المالية المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، إذ تعد هذه الإجراءات عامل قوي لتفعيل إدارة السيولة وتطويرها.

خامساً: إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي

يحقق الإطار القانوني والتنظيم القوي وضوح العمل واستقراره ويكسب طمأنينة لدى المتعاملين ومن ثم ازدهار السوق.

⁽¹⁾ أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، مرجع سابق، ص 55-59.



الفرع الثاني: متطلبات التسيير الفعال للسيولة في البنوك الإسلامية

هناك العديد من المتطلبات أبرزها ما يلي:

أولاً- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال: وتتمثل في:⁽¹⁾

- الودائع بأشكالها المختلفة (الجارية، الادخارية والاستثمارية).
- رأس المال، الأرباح المحتجزة والاحتياطات.

ثانياً- تحديد مجالات استخدامات الأموال

وتتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنوك، وما تمارسه البنوك من عمليات تمويل مختلفة في

مجالات المشاركة والمضاربة والمرابحة... الخ.⁽²⁾

ثالثاً- تخطيط التدفقات النقدية

أي تحليل وتصنيف التدفقات النقدية لتحقيق درجة مناسبة من التوافق فيما بينها، وتحقيق

المستوى المطلوب من السيولة لمقابلة الاحتياجات التالية:⁽³⁾

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل الموعد.
- طلبات التمويل المختلفة المشاركة، المضاربة والمرابحة.

رابعاً- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية

يمثل الاحتفاظ بسيولة زائدة فقدان البنك أرباحاً كان بإمكانه تحقيقها، لو تم توجيهها

لاستثمارات منتجة، وباعتبار الربحية هدف والسيولة وسيلة لتحقيقه، فإن تعارضهما يمثل عائقاً

أمام تحقيق أهداف البنك الإسلامي، ولذلك يجب العمل دائماً على تحقيق الانسجام والتوافق بين

الأهداف الخاصة بالبنك الإسلامي والوسائل أو الأدوات المساعدة في تحقيقها.⁽⁴⁾

(1) مشري فريد، مرجع سابق، ص.ص.4.3.

(2) المرجع نفسه، ص.4.

(3) حكيم براضية، جعفرهني محمد، مرجع سابق، ص.ص.94.95.

(4) مشري فريد، مرجع سابق، ص.4.



خامساً: تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة

تقوم البنوك بتجميع مواردها في وعاء واحد، ثم توزعها على مختلف الاستخدامات دون البحث في مواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة، وهو ما يتعارض مع مبادئ إدارة السيولة والذي قد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس، وعليه يجب على البنوك تخصيص مواردها المالية على النحو التالي:⁽¹⁾

- تخصيص الودائع الجارية للأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل.
- تخصيص نسبة من الودائع الاستثمارية للنقدية والتمويل بنوعيه قصير الأجل وطويل الأجل.
- تخصيص ودائع التوفير للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.

- تخصيص الأموال المملوكة للأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.

المطلب الثالث: دور الأدوات المالية الإسلامية في علاج مشكلة لسيولة

إن نجاح إدارة السيولة في البنوك الإسلامية يتطلب توفير أدوات مالية مبتكرة ذات فعالية عالية، تحقق العديد من المزايا للبنوك، حيث تجمع بين الربحية، التنوع والاستجابة لمختلف آجال الاستحقاق، ومن بين أهم وأبرز الأدوات لإدارة مشكلة السيولة هي الصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الحكومية الإسلامية لإدارة السيولة بين البنوك والرقابة عليها من قبل البنك المركزي، إضافة إلى شهادات الاستثمار الإسلامية، حيث تقوم البنوك الإسلامية بإصدارها حسب الهدف المراد تحقيقه منها سواء الحصول على سيولة من الاكتتاب فيها أو تمويل مشاريع استثمارية.

الفرع الأول: الصكوك الحكومية الإسلامية لإدارة السيولة

ترتكز الصكوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في تمويل المشاريع الاستثمارية وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، فهي ذات أنواع متعددة تصنف حسب معيار الآجال، ومعيار الجهة المصدرة كصكوك التمويل الحكومية، أو صكوك موجهة لتمويل المشاريع بالقطاعات الصناعية، التجارية، الزراعية... الخ.⁽²⁾

(1) حكيم براضية، جعفرهني محمد، مرجع سابق، ص.ص.96.95.

(2) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص.35.



أولا- خصائص الصكوك الإسلامية

- من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي:⁽¹⁾
 - يتكون رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) من وحدات استثمارية متساوية القيمة، يحول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل نسبة ملكيته من الصكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك.
 - قد تكون الموجودات أعيان أو حقوق معنوية أو نحو ذلك، ولا يكون أغلبها نقودا تجنباً للربا.
 - قابلية الصكوك للتداول بما يتماشى والأحكام الشرعية والقانونية، مع إمكانية نقل ملكية الصك أو رهنه أو نحو ذلك، من خلال شركات الوساطة المالية عن طريق الأسواق المالية أو ما في حكمها.
 - يطبق على الصكوك الإسلامية بصفة أساسية صيغة فقه المضاربة.
 - قد تستعين الشركة المصدرة للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجهة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية.
 - يتم توزيع العوائد التشغيلية، وكذلك العوائد الرأسمالية الناجمة عن المشروع المستثمر فيه، بين الشركة المصدرة وبين المشاركين في الصكوك بنسبة شائعة يتم الاتفاق والتراضي عليها، والمشار إليها في نشرة الاكتتاب، ويجوز أن يعاد النظر في كل فترة باتفاق الطرفين.
- ثانيا- الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك المالية الإسلامية، وتتمثل في:

أ)- الضوابط الشرعية للإصدار

- وهي أن تكون الصيغة التي أصدر بها الصك مستوفية لأركانها، شروطها وألا تتضمن شروطا تنافي أحكامها، ضمن نشرة الإصدار، ومن هذه الضوابط:⁽²⁾
- أن ينص ضمن نشرة الإصدار على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، مع وجود هيئة رقابة شرعية تتابع آلية الإصدار.

(1) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص.ص.36.35.

(2) زكية بوستة، فطيمة الزهرة نوي، (2018): الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك المالية الإسلامية بين التنظير والتطبيق، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ص.ص.98.97.



- أن تتضمن نشرة الإصدار مجال الاستثمار، صيغة التمويل الإسلامي.
- لا يجوز أن يتضمن الإصدار على نص بضمان حصة الشريك في رأس المال، أو ضمان ربح منسوب إلى رأس المال، سواء كان بشكل صريح أو ضمناً، وإن وقع ذلك بطل بشرط الضمان.
- لا يجوز أن يحتوي الإصدار على نص إلزامي لأحد الشركاء ببيع حصته، ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل، بينما يجوز أن يتضمن الصك وعداً بالبيع، ولا يتم البيع إلا بعقد، وبالقيمة التي يحددها الخبراء وبرضا الطرفين.
- لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار نصاً باحتمال قطع الشركة في الربح، وإن وقع كان الشرط باطلاً، ويصح العقد وتوزيع الأرباح بحسب رؤوس الأموال، إذا لم يتفق على نسب التوزيع، ومحل القسمة هو الربح بمعناه الشرعي، أي الزائد عن رأس المال، وليس الإيراد أو الغلة، مما زاد عن التقويم فهو الربح، والذي يوزع بين حملة الصكوك وفقاً لشروط العقد.
- لا يوجد ما يمنع شرعاً النص ضمن نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تقويم دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب، ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.
- لا يوجد ما يمنع شرعاً النص ضمن نشرة الإصدار بوعود طرف ثالث منفصل في شخصيته، وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لتغطية خسائر المشروع، وعلى أن يكون الالتزام مستقلاً عن العقد، بمعنى الوفاء بالالتزام ليس شرطاً في نفاذ العقد.

ب)- الضوابط الشرعية للتداول

من الناحية الشرعية فإن تداول الصكوك جائز شرعاً، فالصك ما هو إلا وثيقة بما يمثله من أعيان ومنافع وديون، ويراعى في التصرفات المتعلقة بالصكوك الأحكام الفقهية في التصرف، فالتصرف في الصك تصرف في العروض، ومعروف أن أحكام الشرع لا تضع قيوداً على التصرفات في العروض، إلا إذا كانت أعيانها محرمة.



إضافة على ذلك هناك ضوابط شرعية تخص بعض القيود على التصرفات المتعلقة بالديون والنقود السائلة،⁽¹⁾ فالنقود تخضع في تبادلها لأحكام الربا فيما حسب أحكام عقد الصرف، وأن التصرف في الديون يخضع لضوابط شريعة مثل تحريم بيع الدين بالدين، وتحريم بيع الدين بدين أكثر إلى أجل أطول، إلى غير ذلك من التفضيلات الفقهية.⁽²⁾

ثالثاً: دور الصكوك الحكومية الإسلامية في إدارة السيولة

تحقق الصكوك الحكومية الإسلامية فاعلية كبيرة في إدارة السيولة في إطار السياسة النقدية، حيث تعتبر أداة مالية رقابية للبنك المركزي بديلة للسندات التقليدية وأذونات الخزينة، حيث أن الهدف الأساسي لإصدار هذه الصكوك الحكومية هو توفير أداة مالية بيد البنك المركزي تدير علاقته في جانب السيولة مع البنوك الإسلامية، حيث يمكن لهذه الصكوك أن تؤدي دور أذونات الخزينة في الأجل القصير، حيث تقوم بتمويل العجز قصير الأجل في الموازنة العامة، أو في تعديل وتنظيم المعروض النقدي داخل الجهاز المصرفي، حيث يمكن استخدامها من قبل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة في إدارة السيولة في الاقتصاد، فعند نقص السيولة يتم ضخها من خلال قيام البنك المركزي بشراء الصكوك من البنوك الإسلامية، وفي أحوال زيادة السيولة في السوق يتم سحب جانب منها من خلال بيع الصكوك للبنوك الإسلامية.⁽³⁾

الفرع الثاني: شهادات الاستثمار الإسلامية لإدارة السيولة

في ضوء الأهمية الكبيرة للسيولة في الساحة المصرفية الإسلامية والبحث عن البدائل التمويلية التي لا تقوم على الربا، ومحاولة إيجاد أدوات استثمارية وتمويله لمعالجة مشكلة السيولة وكذلك، استثمار أموال المدخرين بطريقة إسلامية، لذلك بات على الاقتصاد الإسلامي أن يستجيب ويخلق وسائل شرعية لتتماشى مع التطورات والاحتياجات، وبرز هنا ما يسمى بشهادات الاستثمار الإسلامية

(1) حكيم براضية، جعفرهني محمد، مرجع سابق، ص.189.

(2) عبد الملك منصور المصعبي، (2009): العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 31 ماي و 3 أفريل 2009، الإمارات العربية المتحدة، ص.22.

(3) أحمد محمد أحمد مداني، (2020): استخدام الهندسة المالية الإسلامية في تصميم وابتكار صكوك حكومية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) لإدارة السيولة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 128، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، العراق، ص.39.



التي تصدرها صناديق الاستثمار الإسلامية، وهي صناديق تقوم بصفة أساسية على مراعاة الضوابط الشرعية في المعاملات التي تجري فيها.

أولاً: تعريف شهادات الاستثمار الإسلامية

باعتبار أن صناديق الاستثمار الإسلامية هي من تقوم بإصدار شهادات استثمار مشاركة في الربح والخسارة، وعليه تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها مؤسسات تتولى تجميع المدخرات من صغار المدخرين، بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحد القيمة، تعهد بها إلى جهة أخرى لإدارتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بغرض استثمارها لتحقيق أعلى عائد من الربح بأقل مخاطرة وفق شروط متفق عليها.⁽¹⁾

وعليه تقوم شهادات الاستثمار بدور هام في معالجة مشكلة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية كما يلي:⁽²⁾

(أ)- حالة وجود فائض في السيولة

يعمل البنك على شراء شهادات الاستثمار، وفق ما يناسبه، حسب نوعية المخاطر، الأجل، آلية التسييل وطبيعة تشكيلة المحافظ الاستثمارية.

(ب)- حالة وجود عجز في السيولة

يعمل البنك على بيع ما لديه من شهادات الاستثمار، في الوقت المناسب لذلك حتى لا يتحمل خسائر، ولا يضيع عليه فرص استثمارية مربحة.

ثانياً: مخاطر شهادات الاستثمار:

من أهم سلبيات هذه الشهادات هو عدم التعامل بها في سوق الأوراق المالية أو صعوبة التسييل بسرعة عند الحاجة، وهذه السلبيات يمكن التغلب عليها إذا طبقت سياسة التنوع في هذه الشهادات، كما أن من أهم مخاطرها تعرض المشروعات الاستثمارية للتقلبات والأزمات المالية، وسوء الإدارة، أو التعامل بما يخالف احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.⁽³⁾

(1) نور الدين كروشي وآخرون، (2020): دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، ص.3.

(2) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص.34.

(3) المرجع نفسه، ص.35.



المبحث الثالث: مخاطر السيولة وأساليب إدارتها في البنوك الإسلامية

تحظى مخاطر السيولة بأهمية بالغة لدى البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع إمكانية الاقتراض بفوائد، وهذا ما يستدعي منا التعرف أكثر على هذه المخاطر في البنوك الإسلامية، ومختلف التقنيات المعتمدة لقياسها، إضافة إلى الأساليب والإجراءات التي تعتمد عليها إدارة البنك الإسلامي للتخفيف من حدة المخاطر المحتملة من السيولة.

المطلب الأول: ماهية مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

قبل التعرف على مفهوم خطر السيولة في البنوك الإسلامية لابد من التطرق إلى تعريف المخاطر عامة و المخاطر المصرفية، وأنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية على غرار خطر السيولة.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

لقد تعددت التعاريف لإعطاء مفهوم محدد للمخاطر حيث تعرف على أنها "حالة عدم التأكد التي تحيط بالمستقبل والأحداث والنتائج" وتعرف كذلك على أنها "احتمالية وقوع حدث ما أو سلسلة من الأحداث خلال مدة محددة من الزمن مما يؤثر سلباً في تحقيق هدف معين".⁽¹⁾

أما تعريف المخاطر المصرفية فهي التقلبات في القيمة السوقية للبنك، وتنقسم المخاطر إلى نوعين، ما يخرج عن إرادة البنك والعميل معاً كمخاطر التضخم، مخاطر الدورة الاقتصادية، أسعار الصرف..... الخ، ومنها ما هو خاص بتعلق بطبيعة نشاط البنك وعملياته، ويرتبط بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.⁽²⁾

⁽¹⁾ عقيل شاكر عبد الشرع، باسم محمد عودة الهرموشي، (2019): أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2010-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 01، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بابل، العراق، ص.294.

⁽²⁾ منال هاني، (2017): اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، الجزائر، ص.306.



الفرع الثاني : أنواع مخاطر البنوك الإسلامية

تعرض البنوك الإسلامية العديد من المخاطر المتعلقة بمبدأ عملها وطبيعتها علاقتها والمحيط الخارجي لها حيث تبرز أهم مخاطر البنوك الإسلامية باختصار فيما يلي:⁽¹⁾

أولاً- مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر، ومن المتوقع أن تكون مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغتي المضاربة والمشاركة بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويشار إلى هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه " خطر ضياع رأس المال " وقد يؤدي خطر الائتمان الى خطر الامتثال للشريعة.

ثانياً- مخاطر السوق: تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات.

ثالثاً- مخاطر السيولة: وهي عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للوفاء بالتزامات البنك، أي تتعلق بالفائض أو بالعجز في السيولة.

رابعاً- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، قد تكون أعلى في البنوك الإسلامية نتيجة التعقيدات في الشريعة الإسلامية، وتتضمن المخاطر القانونية.

خامساً- مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية: وهي المخاطر الناتجة عن تباين آراء الفقهاء حول تطبيق هذه الصيغ.

سادساً- المخاطر التجارية المنقولة: وهي المخاطر التي تحول إلى المساهمين، أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة، هي أيضا المخاطر التي تنشأ عند تحقيق البنك لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك قد يتنازل عن جزء من نصيبه أو كل نصيبه من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم الى حين العائد الأعلى.

(1) أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، (2013): إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، معهد البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ص 61-67. من الموقع:

<http://iesjournal.org/arabic/journalarticles.html>



الفرع الثالث: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تعرف مخاطر السيولة على أنها الخطر الذي يحدث بسبب الفروقات في توقيت التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الخارجة لاحتياجات البنك واستحقاق التزامات الديون ومخاطر السيولة أثر شديد على أداء البنوك من حيث الأرباح ورأس المال.⁽¹⁾

وتعرف مخاطر السيولة كذلك على أنها احتمال تعرض البنوك لخسائر إذا كانت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الأصول المتزايدة عند استحقاقها وهو أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك، ويحدث خطر السيولة عندما يكون البنك لا يستطيع الوفاء بالتزاماته لأنه لا يوجد تنسيق لتواريخ الاستحقاق بين استثمارات البنك ومطلوبات الأصول وتوقعاتها،⁽²⁾ حيث تصنف مخاطر السيولة إلى: مخاطر عدم تطابق السيولة، مخاطر السيولة الطارئة، مخاطر السيولة اليومية.⁽³⁾

غير أن مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية قد تتعاضم في ظل عدم تعاملها بالاقتران بفوائد وعدم مشروعية بيع القروض،⁽⁴⁾ حيث تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك الإسلامي على تلبية التزاماته اتجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤثر سلبا على ربحية البنك الإسلامي وخاصة عند تعذر تسهيل أصوله بتكلفة مقبولة.⁽⁵⁾

لذا يجب على البنوك أن تمتلك سيولة محتملة كافية عند وجود احتياجات تمويلية (من خلال رفع الخصوم، التوريق، أو بيع الأصول) وبتكلفة معقولة، ويمكن أن يظهر خطر السيولة في البنوك الإسلامية بنوعين: نقص في السوق، وعدم الحصول على التمويل.⁽⁶⁾

(1) Nabil Bello, Aznan Hasan, Buerhan Saiti,(2017): **the mitigation of liquidity risk in islamic banking operations, banks and bank systems**, Vol 12, Issue 3, p.p.155.156.

(2) Odai Abd Al-Aziz Abd-Allah Al Ghzawi,(2017) : **the impact of financial risks on conventional and islamic Banks profitability:the case of Jordan**, Doctoral thesis, Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Science, Dep of Banking and Finance, p.9.

(3) Enzo Scannella, (2016) :**Theory and regulation of liquidity Risk management in banking**, International journal of Risk Assessment and management, vol 19, Nos1/2, University Palermo, Italy, p.p.5.6.

(4) رقية شرون ، (2014): تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد01، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، الجزائر، ص.145.

(5) حسن سامي بدرانة، (2018): أثر المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية على القيمة السوقية لأسهم البنوك الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ص.8.

(6) رقية شرون، محمود فوزي شعوبي،(2018): محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية - حالة بنك البركة الجزائري (2002-2015)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ص.14.



الفرع الرابع: أنواع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تصنف مخاطر السيولة إلى خمس أنواع هي:⁽¹⁾

أولاً- خطر السيولة الوقي: يتعلق بالتأخير والتمديد غير المتوقع (سداد التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات الإقراضية).

ثانياً- خطر سحب السيولة: يتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد آجالها.

ثالثاً- خطر السيولة الهيكلية: وهو عدم قدرة البنك على مواجهة المدفوعات والالتزامات والضمانات التي على عاتقه عند استحقاقها.

رابعاً- خطر السيولة المشروطة: وهو الخطر المرتبط بالأموال الإضافية للتمويل أو تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.

خامساً- خطر سيولة السوق: يكون عندما لا يستطيع البنك التخلص والتعويض من وضعية ما سعر السوق بسبب عدم كفاية او اختلال السوق.

الفرع الخامس: أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك أسباب عديدة داخل السوق المصرفي تزيد من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أهمها⁽²⁾:

- التواجد المحدود للسوق النقدي وسوق بين البنوك يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يضاعف من خطر السيولة.
- ضالة الأسواق الثانوية يعتبر أيضا مصدر لخطر السيولة حيث أن الوسائل المالية الممكن تداولها في السوق الثانوية محدودة.
- تفرض الشريعة بعض القيود لتداول الأوراق المالية إلا إذا كانت مرتبطة بأصل حقيقي، مما يجعل ضرورة تطوير الأوراق المالية المرتبطة بالأصول المعروفة بالصكوك حتى وإن توفرت

⁽¹⁾ Suresh Padamalatha, Justin Paul, (2011): **management of banking and financial services**, Second Edition, Pearson, Dorling Kindersley, India, P.310.

⁽²⁾ رقية شرون، (2018): إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.188.189.



الوسائل فإن المتعاملين محدودين، حتى عدم تقبل تدخل البنك المركزي كملجأ أخير لأنه يتعامل بالفائدة إلا إذا كان بنك مركزي إسلامي.

- تحريم بيع الديون التي تعتمد على الفائدة في وقت الحاجة، إضافة إلى غياب سوق نقدي بين البنوك فعال، يقيد خيارات البنوك الإسلامية لإدارة وضعيات السيولة بصورة فعالة، كما يرفع من متطلبات كفاية رأس المال واحتياجات السيولة.
 - بعض البنوك الإسلامية تحتفظ بمستوى عالي من النقود المعطلة في حالة غياب الوسائل السائلة قصيرة الأجل، وقد تستثمر جزء من أموال الحسابات الجارية.⁽¹⁾
 - كما أن التعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة يجعل البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر من المفروض تنشأ من المستثمرين وليس أصحاب الديون، ويرجع السبب إلى⁽²⁾:
 - إدارة الصيغ التمويلية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أكثر تعقيدا من صيغ التمويل في البنوك التجارية، حيث تتضمن تحديد معدلات اقسام الربح والخسارة في المشاريع الاستثمارية لقطاعات مختلفة بالإضافة إلى المراجعة الداخلية للمشاريع الممولة لضمان الشفافية.
 - نقص وسائل الحيلة من المخاطر، تحريم الربا والغرر يعني أن عدد كبير من وسائل التحوط من المخاطر التي تعتمد على الوسائل التقليدية مثل الخيارات، المستقبلات غير متوفرة في البنوك الإسلامية.
 - البنوك الإسلامية ملزمة بالاحتفاظ بجزء كبير من أصولها كاحتياطات في البنوك المركزية وهذا ما يؤثر على ربحيتها وتنافسيتها ويجعلها أكثر عرضة للمخاطر.
- بعض الخصائص الإسلامية تزيد من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، مثلا: تصبح السيولة مشكل يشمل مخاطر الإلغاء في المرابحة، أو عدم القدرة على متاجرة المرابحة أو عقود بيع السلم، تحتفظ البنوك الإسلامية بجزء معتبر من الأموال كودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية ويمكن

(1) رقية شرون ومحمد فوزي شعوبي، مرجع سابق، ص.15.

(2) Seyed Nazanuddin Makujan, (2003): **risk management and challenges in islamic banks**, Journal of Islamic Economics, Bankings and Finance, p.48.



سحبها في أي وقت، تضمن البنوك الإسلامية تسديد الودائع الأساسية، وأصحاب الحسابات ليس لهم الحق لاقتسام الأرباح⁽¹⁾.

وتعتبر المصادر سابقة الذكر من أبرز وأهم مصادر مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية حيث إذا واجهها البنك الإسلامي تجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته أو تمويل فرص جديدة للأعمال المرهقة، وبالتالي فإن الإدارة السلمية للسيولة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك إذا كانت ترغب في تجنب الانغماس في مشاكل السيولة الخطيرة⁽²⁾.

المطلب الثاني: أساليب إدارة وتخفيض مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

يميل المودعون في البنوك الإسلامية إلى سحب أموالهم لأسباب متنوعة منها:

- معدل أقل من المتوقع أو المقبول لعائد الودائع.
- القلق على الوضع المالي للبنك الإسلامي.
- اخلال البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وقيمها.

ففي هذه الحالة نجد إدارة البنك تسعى إلى اعتماد أساليب أساسية للتخفيف والتخفيض من

مخاطر السيولة، بناء على توجهات ومبادئ الشريعة الإسلامية بشكل أساسي ومواجهة التقلبات

المحتملة للسيولة، وهي:

- الطلب المنتظم على السيولة.
- الطلب غير المنتظم والمتوقع على السيولة.
- الطلب غير المنتظم وغير المتوقع على السيولة.

و فيمايلي نحاول التعرف على أساليب معالجة ومواجهة كل حالة من حالات تقلبات السيولة بالتفصيل.

⁽¹⁾ رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص.190.

⁽²⁾ Umer Chapra, Tariqullah Khan, (2000): **regulation and supervision of islamic banks**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute Paper, N:03, Saudi Arabia, p.p . 56.55.



الفرع الأول: أساليب مواجهة الطلب المنتظم للسيولة

يتم اعتماد مجموعة من الأساليب لمواجهة الطلب المنتظم للسيولة في البنوك الإسلامية، تكمن أبرزها في تأسيس الاحتياطات، تنظيم وقت استرداد الودائع، تخفيض خسارة المشاريع والتمويل القائم على حقوق الملكية، التخفيض من حدة التأخر عن السداد في التمويل القائم على الديون، وأخيرا اتفاقية السيولة الداخلية مع الشركة الأم.

أولا- تأسيس الاحتياطات

إلزام البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التجارية بتأسيس احتياطي سيولة لمواجهة سحبات المودعين للسيولة العادية، كما هو منصوص عليه من قبل البنك المركزي، غير أن جوهر الاختلاف يكمن في أن الشريعة لا تسمح بأي مكافأة أو عائد على هذه الاحتياطات، ولهذا فإن العقود المتاحة لأجل احتياطات السيولة في البنوك الإسلامية هي عقود مثل: الوديعة، القرض الحسن، الكفالة.⁽¹⁾

ثانيا- تنظيم وقت استرداد الودائع

على اعتبار التمويل الإسلامي يخصص لتمويل المشاريع الحقيقية التي تحتاج لفترة محددة، فإن الفقه الإسلامي الحديث أدخل تقنية تعرف بـ "التصفية الاستدلالية"، حيث هذه التقنية تقترح حساب قيم الأصل الصافية للمشروع لفترات دورية من خلال استثناء (حذف) كل الالتزامات من قيم الأصل، وعليه يتحقق تطابق وقت سداد الودائع مع وقت التصفية، وبذلك يتم تنظيم الطلب المنتظم للسيولة.⁽²⁾

ثالثا- تخفيض خسارة المشاريع والتمويل القائم على حقوق الملكية

تحتاج البنوك الإسلامية لمراجعة، مراقبة وتقييم أداء المشاريع، من خلال إعادة جدولة تسديد العوائد من الشركاء بدون أي تكاليف إضافية أو إنهاء العقد ببيع أصول المشروع، لتجنب خسارة المشاريع.⁽³⁾

⁽¹⁾ Ismal Rifki, (2010): **the manegement of liquidity risk in islamic banking the case of indonesia**, Doctoral thesis, Durham Islamic Finance Program, United kingdom, Durham University, p:78.

⁽²⁾ رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص.194.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص.195.



رابعاً: التخفيض من حدة التأخر عن السداد في التمويل القائم على الديون

يرتبط التمويل المستند إلى الدين دائماً بالأصل محل المعاملة، ولا تعويض في الأمانة في حالة اتلاف قيمة الأصول إلا إذا كانت الخسارة بسبب إهمال المستأجر، وتنتقل ملكية الأصل من البائع إلى المشتري بمجرد الاتفاق على العقد بين طرفين، حيث تنتقل مخاطر الخسارة أو المخاطر الأخرى ذات الصلة إلى المشتري باعتباره المالك الجديد للأصل، وعليه فإنه إذا ما حدث تخلف عن السداد في عقود المرابحة أو الاجارة، يصبح لدى البنك الإسلامي ثلاثة خيارات هي:

- ✓ بيع الأموال واستخدامها لتسوية العقد (في المرابحة).
- ✓ جعل المستأجر مسؤولاً من الناحية الاقتصادية عن الأضرار أو الخسارة في الأصول، إلا في حالة الطوارئ القاهرة.
- ✓ إعطاء وقت إضافي حتى يتمكن المدين عادة من سداد مكاسب الدين (في المرابحة أو الاجارة)، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك الإسلامي تأمين الأصل لدى شركات التأمين التكافلي.⁽¹⁾

خامساً: اتفاقية السيولة الداخلية مع الشركة الأم

تفضل بعض البنوك التقليدية فتح نوافذ مصرفية إسلامية كخطوة أولية، بدلا من انشاء بنك إسلامي متكامل، حيث تظهر الاتفاقية بين الشركة الأم والنوافذ الإسلامية التابعة لها، حيث توافق الشركة الأم على توفير أموال الطوارئ لنوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يبدو هذا الهيكل هو الوسيلة الأكثر فعالية وفورية للحصول على السيولة عند الحاجة، ومع ذلك يجب عليهم معالجة مثل هذه الحالات واستخدامها وفحصها لأن الشركة الأم عادة لا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

(1) Ismal Rifki, Op. Cit, p.79.

(2) Ibid, p.79.



الفرع الثاني: أساليب مواجهة الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة

للتعامل مع الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة على أساس الشريعة الإسلامية، يعد تنفيذ الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل واقتراض الأموال من سوق المال الإسلامي من الحلول البديلة.

أولاً- بيع الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل

هناك بعض أدوات السيولة المالية قصيرة الأجل متوفرة لتباع في السوق النقدي الإسلامي لأغراض السيولة، والتي من بينها:⁽¹⁾

(أ)- شهادة المضاربة الممكن سدادها: حيث أن صاحب هذه الشهادة يحصل على السيولة من خلال الالتزام بإعادة الشراء (وهي اتفاقية تمويل مشتركة بين البنوك الإسلامية مع تسهيلات لسداد الدين)، عندما يوفر المصدر السيولة من خلال تصفية المشاريع أو استخدام أمواله الخاصة للحفاظ على المشاريع.

(ب)- قبول محافظي البنوك الإسلامية: في هذه الحالة يتعامل البنك الإسلامي كوكيل، ويحصل على عمولات ثابتة من صاحب هذه الوسيلة وهي التي يتم إصدارها كضمان للدفع المستقبلي لصاحبها، وفي حالة الحاجة للسيولة يمكن بيعها في السوق الثانوية.

(ج)- عقد الوكالة: وهي أن يقوم البنك بدور الوكيل في حالة عقد "الوكالة"، باستثمار أموال الموكل في أصل متفق عليه مسبقاً مع الحصول على رسم ثابت يدفع من قبل الموكل للبنك، بحيث تسمح هذه الأداة للبنوك بالحصول على السيولة من البنوك الإسلامية والتجارية عند بيع هذه الأداة المالية في السوق النقدي باعتبارها قابلة للتداول.

(د)- المرابحة: هذه الأداة، على اعتبار أن هذه الأداة تسمح ببيع بضاعة هي في الأصل غير مملوكة من قبل البائع لطرف ثالث، وترك التزام الدين من الطرف الثاني (العميل) إلى الطرف الأول (البنك)،

⁽¹⁾ بالاعتماد على العديد من المراجع أهمها:

- رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص ص.195-197.

- Ismal Rifki, Op. Cit, p.p.80.81.



فهناك اختلاف من حيث مشروعيتها، ومع ذلك فهي مقبولة في السوق النقدي وتعتبر أفضل العقود لكثير من البنوك الإسلامية.

(هـ)- مبادلة العملة الإسلامية لتخفيض خطر سعر الصرف الأجنبي: تسمح هذه الأداة للمؤسسة بالحصول على تمويل بعملة محددة ومبادلتها بعملة أخرى لتخفيض التكلفة، فهي تتضمن اتفاق بين طرفين لتبادل أرباح وأصل مدفوعات بعملة واحدة بأرباح وأصل مدفوعات بعملة أخرى خلال فترات عديدة محددة،

(و)- توريق الأصول الخاصة كبديل لتوريق الأصول الحقيقية طويلة الأجل: يتم التوريق في بعض العقود (مثل الاجارة) لمواجهة احتياجات السيولة الفورية، بحيث تطابق هذه الأداة الطلب المتوقع للسيولة طويل الأجل مع إنتاج عائد دوري للبنك.

ثانيا- بيع الأدوات المالية الإسلامية طويلة الأجل

يتم مواجهة احتياجات السيولة طويلة الأجل من خلال شراء شهادات الاستثمار الإسلامية للبنوك المركزية أو الحكومات، هذه الشهادات قابلة للتداول في السوق الثانوية عندما يحتاج أصحابها لسيولة قصيرة الأجل.

وكمثال على ذلك: أموال استثمار التأجير الإسلامي، وهي أداة حكومية تستعمل لتمويل مشاريع عمومية في إطار عقود الاجارة وتوفير ثلاث منافع لأصحابها:⁽¹⁾

▪ عائد ثابت مرتبط بالقيمة الاسمية لهذه الأداة.

▪ ربح نسبي من المشاريع.

▪ قابلية التداول في سوق النقد.

بالإضافة إلى ذلك هناك الأوراق المالية الإسلامية الحكومية، والأدوات النقدية الإسلامية للبنك المركزي (الودائع المركزية)، صكوك السلم، الاجارة.

⁽¹⁾ Ismal Rifki, Op.Cit, p.p.82.83.



ثالثا- الاقتراض من السوق النقدي الإسلامي:

تقدم البنوك الإسلامية الأموال الى مشاريع القطاع الحقيقي (التمويل المباشر) أو الأدوات المالية الإسلامية (التمويل غير المباشر)، حيث يوجد طلب غير منتظم يمكن التنبؤ به على السيولة، بدلا من تنفيذ المشاريع الجارية، ويمكن تبديل ملكية الأدوات المالية الإسلامية عن طريق بيعها في الأسواق المالية، ومع ذلك يصعب أحيانا بيع هذه الأوراق في السوق المالي بسبب محدودية البنوك الإسلامية في السوق ومحدودية الأدوات المالية الإسلامية إضافة إلى عدم وجود تسهيلات إعادة الشراء للبنك المركزي الإسلامي، وبدلا من ذلك يمكن للبنوك الإسلامية اقتراض الأموال من السوق النقدي الإسلامي، ومع ذلك فإن هذا الخيار يتطلب علاقة جيدة بين البنوك الإسلامية والوصول السلس إلى السوق وتوفر المال فيه⁽¹⁾.

ولتأمين السيولة نجد السوق النقدي الإسلامي المجال المناسب لعرض قدر هام من الموارد المالية للبنك وتوظيفها، كما يساعده على وضع خط دفاعي في حالات العجز في السيولة، كما يشكل جزءا مكتملا لعملية إدارة السيولة⁽²⁾.

ويتم اللجوء لسوق ما بين البنوك للاقتراض قصير الاجل حيث يعطها مرونة أكثر لتنظيم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، وعموما يمكن للبنك الدخول في السوق النقدي ما بين البنوك لتلبية احتياجاته وتغطية ومواجهة عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق، وكتأمين ضد عدم قدرته على تغطية النقص غير المتوقع للتدفقات النقدية في سوق ما بين البنوك يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة أوراق مالية قابلة للتداول التي يمكن تحويلها لسيولة بسرعة في وقت الحاجة⁽³⁾.

لكن يصعب على البنوك الإسلامية الاستفادة من خدمات البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض كونه يعتمد على معدل الفائدة (باستثناء الدول التي تم تحويل بنكها المركزي إلى بنك مركزي إسلامي)، مما دعا لضرورة إيجاد بدائل تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

(1) Ismal Rifki, Op.Cit, p.83.

(2) حكيم براضية، جعفر هي محمد، مرجع سابق، ص82

(3) Robert Hudson, (1998) :**treasury management**, Third Edition, The Chartered Institute of Bankers, United Kingdom, p.37.



حيث هناك ثلاث بدائل لسوق ما بين البنوك يمكن أن توفر سيولة قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية هي⁽¹⁾:

- يمكن أن تقوم البنوك الإسلامية بالاتفاق مع بنوك أخرى لتسهيلات تمويلية مشتركة، كما يحدث في البنوك التجارية، ولكن بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يمكن البنوك من توظيف السيولة الفائضة لمواجهة مشكل السيولة والموازنة بين الأصول والخصوم.
- يمكن أن يكون هناك ترتيب تعاوني ما بين البنوك لتمديد الكمبيالات المتبادلة لكل بنك بشرط أن يكون الاستعمال الصافي لهذا التسهيل مساوي للصفر طول الفترة المحددة.
- يمكن لهذه البنوك أن تخلق تجمع مشترك في البنك المركزي لتوفير كمبيالات تبادلية مشتركة. بالإضافة إلى هذه الإجراءات فقد تم الاتفاق على تأسيس سوق مالي إسلامي عالمي في نوفمبر 2001 من قبل محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية لماليزيا، البحرين، اندونيسيا، السودان، ورئيس بنك التنمية الإسلامي يهدف إلى:⁽²⁾

- التشجيع على تأسيس وتطوير سوق مالي عالمي يتوافق مع مبادئ الشريعة.
- حل مشاكل السيولة بين البنوك الإسلامية.
- تعزيز نطاق التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الثالث: أساليب مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع للسيولة

وتتضمن هذه الأساليب ما يلي:⁽³⁾

- إقراض الشركات الأم
- إقراض أصحاب الأسهم.
- أموال السيولة الطارئة للبنك المركزي.
- الإنقاذ الحكومي.

⁽¹⁾ Abdul Rais, Abdul Majid, (2003): **development of liquidity management instruments: challenges and opportunities, regulation and supervision**, Jakarta, Indonesia, 30 September to 3 October, 2003, p.10

⁽²⁾ Ibid, p.11.

⁽³⁾ رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص. 199.



الخيارين الأولين يعتبران الأسرع للحصول على السيولة، غير أن ذلك يتطلب إلتزام صارم في البنك، لأن إدارة البنك ملزمة بشرح منطقي للجوء للتمويل من الشركات الأم أو أصحاب الأسهم⁽¹⁾. أما الخيارين الأخيرين يجب أن يكونوا كحل أخير فالبنك المركزي ليس مؤسسة تجارية وإذا تم توفير الأموال الطارئة كقرض فإن اتفاق بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية يجب أن يكون في إطار التبرع، لذا فإن هناك شروط حتى يمكن للبنك المركزي تقديم هذه الأموال:⁽²⁾

- يجب أن يحتفظ البنك الإسلامي بمؤشرات أداء بنكي جيدة.
- أن يلتزم بإعادة تسديد قصيرة الأجل لأموال السيولة الطارئة.
- أن يكون للبنك الإسلامي ضمانات سيولة.
- الموافقة على العقوبة في حالة الفشل في التسديد حسب جدول محدد.

كما أن اللجوء لهذه الوسيلة يمكن أن يكون له أثر سلبي كخلق صورة سيئة حول متانة سياسة إدارة البنك، لذا فإن هناك اقتراح أنه بدلا من الاقتراض من البنك المركزي تقوم البنوك الإسلامية بخلق مجمع تمويل مشترك في البنك المركزي يتم اللجوء إليه وقت الحاجة للسيولة. أما الإنقاذ الحكومي هو محاولة ضخ السيولة في البنوك لحماية المودعين والاقتصاد غير أن هذه الوسيلة يمكن أن تؤدي إلى نتائج أخرى في حالة البنوك الإسلامية، وهي:⁽³⁾

- إنهاء أعمال البنك.
- إنهاء عقود الاستثمار طويلة الأجل.
- إنهاء دور البنك في تنمية الاقتصاد.

(1) رقية شرون، تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية، مرجع سابق، ص.158.

(2) المرجع نفسه، ص.158.

(3) رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص.200.



المطلب الثالث: التقنيات الكمية لقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

لا تختلف الأساليب والتقنيات لمواجهة خطر السيولة في البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية لا تكتفي بالتقيد بالمبادئ التنظيمية في شكلها النظري فقط، وإنما تحاول التوفيق والاعتماد على أساليب نظرية لتخفيض وإدارة خطر السيولة، إضافة إلى اعتماد تقنيات كمية لقياس الخطر بدقة ومحاولة تحسين وضعه قبل التفاقم، وعليه تنقسم هذه التقنيات إلى تقنيات كمية تقليدية وتقنيات كمية حديثة.

الفرع الأول: التقنيات التقليدية لقياس مخاطر السيولة

تشمل التقنيات الكمية التقليدية لقياس مخاطر السيولة على تقنيتين أساسيتين هما:

أولاً: إدارة الأصول والخصوم

تعرف إدارة الأصول والخصوم على أنها فن وعلم لاختيار أفضل مزيج لمحفظة البنك.⁽¹⁾

ففي حالة ما إذا واجه البنك حالة إعسار في السيولة، فإن أمامه أسلوبان هما:

الأسلوب الأول وهو "إدارة الأصول" ويعني التصرف في الأصول، ويكون ذلك بالاحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية عند الحاجة، أما الأسلوب الثاني فهو "إدارة الخصوم" ويكون إما بالاقتراض أو البحث عن أية مصادر تمويل لتغطية الحاجة إلى السيولة.⁽²⁾

فإدارة الأصول والخصوم هدفها الأساسي هو إنتاج دخل صافي عالي الجودة، مستقر ومتزايد، مرتبط بتحقيق التركيب الملائم بين مستوى الأصول والخصوم والمخاطر المالية.⁽³⁾

وعليه تنشأ البنوك أجهزة خاصة لتنظيم سياسات إدارة السيولة في المستويات الدنيا بالموازاة مع إدارة الأصول والخصوم، تسمى بـ"لجنة الأصول والخصوم" تعمل على تطبيق سياسات إدارتها بالتعاون مع لجان إدارة المخاطر (مخاطر الصناعة، المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية).

⁽¹⁾ رضوان سمير عبد الحميد، (2005): المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، ص.94.

⁽²⁾ مائير كوهين، (2007): الأسواق والمؤسسات المالية: الفرص والمخاطر، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر، مصر، ص.487.

⁽³⁾ Henine Van Grenning, Zamir Iqbal, (2008): **risk analysis for islamic banks**, the world bank, Washington, D.C, p.146.



ثانيا: طريقة الفجوات

تركز التقنيات الكمية التقليدية إضافة إلى طريقة إدارة الأصول والخصوم على طريقة الفجوات لقياس خطر السيولة، وهذا اعتمادا على الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين التي تعبر عن العجز بالسيولة، وتقوم هذه التقنية بناء على الفجوة التي تمثل الفرق بين استحقاق الخصوم والأصول وتعرف بفجوة السيولة "Liquidity Gap"، وهي الفرق الصافي بين الأصول والخصوم،⁽¹⁾ يتم ادارتها بطريقة تضمن بأن العجز في التمويل المتوقع يمكن أن يقابل تحت ظروف عادية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من الفجوات هما:⁽²⁾

(أ)- فجوة موجبة (Positive Gap): أي وجود تدفق صافي موجب عند استحقاق الأصل، من خلال تمويل قرض قصير الأجل عبر وديعة طويلة الأجل، حيث هذه الوضعية لا تخلق خطر السيولة على اعتبار أن استحقاق الأصل قبل استحقاق الخصم، كما يفسر هامش الفجوة الموجبة بأن التغيير في الأصول يفوق التغيير في الخصوم، ومع اهتلاك الأصول والخصوم عبر الزمن فإن هذه التغييرات تصبح سالبة، والفجوة الموجبة.

(ب)- فجوة سالبة (Negative Gap): وتعبر عن تمويل قرض طويل الأجل بمورد قصير الأجل، أي أن استحقاق الخصم يكون قبل استحقاق الأصل وهنا يبرز خطر السيولة.

إضافة إلى كل ما سبق فإنه لقياس خطر السيولة حسب الفجوة، توجد طريقتين هما:

■ طريقة اللامنفذ المتتالية (الفجوة الثابتة (Static Gap)): وتركز على حساب مؤشر كل فترة زمنية والذي يعبر عن الفرق بين الأصول والخصوم في فترة واحدة، وهو ما يسمح للبنك بمعرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين أصول وخصوم البنك.

(1) Moorad Choudhry, John Wiley, (2004): **global repo markets: instruments and applications**, Sons LTD.Asia, p.211.

(2) رقية شرّون، تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية، مرجع سابق، ص.151.



- طريقة اللامنافذ المتراكمة (الفجوة الديناميكية (Denamic Gap)): " وتعتمد على تجميع الأصول والخصوم لفترات معينة ثم بعدها يتم حساب الفرق، ليتحدد بعدها أقصى احتياج أو فائض للبنك.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التقنيات الحديثة لقياس مخاطر السيولة

تشمل التقنيات الكمية الحديثة كل من طريقة التدفقات النقدية وطريقة سلم الاستحقاق، وأخيرا طريقة المؤشرات.

أولا: طريقة التدفقات النقدية :

تسمح لنا التدفقات النقدية المتوقعة والتدفقات النقدية المتراكمة ببناء الأدوات الأساسية لرصد ومراقبة السيولة وإدارتها،⁽²⁾ حيث يساعد بناء التدفقات المتوقعة التراكمية على مراقبة الموازنة الصافية للتدفقات النقدية خلال فترة محددة، كما يساعد على إعطاء رؤية ديناميكية حول تطور التدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن تكون الطريقة وفق الآتي:⁽³⁾

(أ)- بناء التدفقات النقدية المتوقعة TSECF: وهو مجموع التدفقات النقدية الصافية والمتوقعة المحققة والمرتبة حسب الزمن خلال فترة زمنية معينة $(T_0 T_b)$ حيث :

$$TSECF_{(t_0 t_b)} = \{ c \int_e^+ (t_0 t_0), c \int_e^- (t_0 t_0), c \int_e^+ (t_0 t_1), \int_e^- (t_0 t_1) \dots \dots c \int_e^+ (t_0 t_b), c \int_e^- (t_0 t_b) \}$$

(ب)- بناء التدفقات النقدية المتراكمة TSECCF: يمثل مجموع التدفقات المتوقعة المتراكمة المحققة في كل لحظة مرتبة حسب الزمن خلال الفترة الزمنية $(t_0 t_b)$ ، حيث :

$$TSECCF_{(t_0 t_b)} = \{ cF(t_0, t_0 t_1), cF(t_0, t_0 t_2) \dots \dots cF(t_0, t_0 t_b) \}$$

حيث أن : $CF(tx, ty)$: المبالغ التراكمية لجميع التدفقات النقدية في الزمن t.

⁽¹⁾ Joel Bessis, (2011): **risk management in banking**, John Wiley and Sous LTd, England, p.159.

⁽²⁾ بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، (2016): الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، ص.65.

⁽³⁾ فاروق فخاري، نورة زبيري، (2018): الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: الإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، جامعة عمارتليجي الأغواط، الجزائر، ص.181.



(ج)- أداة قياس قدرة توليدا لسيولة البنكية: هي قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية موجبة من موارد الخزينة المتوفرة خلال فترة زمنية محددة من داخل الميزانية أو من خارج الميزانية، والتي يمكن الحصول عليها من ثلاث مصادر أساسية هي: بيع احدى الأصول AS، البيع مع إعادة الشراء RP (Repo)، الإقراض من سوق ما بين البنوك USF. ومن أهم المؤشرات المالية في إدارة مخاطر السيولة ما يلي:

$$TSLGC(t_0t_b) = \{As(t_0t_1), RP(t_0t_1), USF(t_0t_1) \dots \dots \dots As(t_0t_b), RP(t_0t_b), USF(t_0t_b)\}$$

حيث أن: $AS(t_0t_i)$ هي الأصول المتوقع توليدها من خلال بيع الأصول في اللحظة t_i

والمحسوبة في زمن الأساس t_0 ، وبالمماثلة فيما يتعلق بـ $Rp(t_0t_i)$ و $USF(t_0t_i)$

(د)- هيكل السيولة المتوقعة: تصب كل من التدفقات النقدية المتوقعة والتدفقات النقدية المتراكمة، في بناء هيكل السيولة المتوقع الذي يمثل أداة المراقبة الأساسية لدائرة السيولة، حيث يعبر عن هيكل السيولة المتوقعة من خلال إدماج كل من التدفقات النقدية المتوقعة المتراكمة والقدرة المتوقعة على توليد السيولة، ويمكن صياغة ذلك كالآتي⁽¹⁾:

$$TSL_e(t_0t_b) = \{TSECCF(t_0t_1), TSECF(t_0t_1) + TSLGC(t_0t_1) \dots \dots, TSECCF(t_0t_b) + TSLGC(t_0t_b)\}$$

حيث أن:

$$TSECCF(t_0t_0) = Cash(t_0)$$

تختلف أصناف التدفقات النقدية وفقا لوقت وكمية حدوثها حيث معظم هذه التدفقات النقدية هي مؤشر عشوائي لذلك يجب ربط التدفق النقدي الواحد للعقود المرتبطة بالميزانية بعوامل الخطر المتعلقة بالسوق والمتغيرات الأخرى، وبالتالي يجب الأخذ بعين الإعتبار التدفقات النقدية

⁽¹⁾ بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، مرجع سابق، ص.66.



العرضة للخطر⁽¹⁾، وهي رقم منفرد وحيد يعطي مؤشر عن القيمة القصوى الممكنة للتدفقات النقدية المحتملة خلال فترة زمنية عن مستوى ثقة معينة.⁽²⁾

ثانيا: طريقة سلم الاستحقاق:

انطلاقا من مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات، توضع الخطط المناسبة ونسب الفجوات التراكمية السالبة، مثلا:

- الاستثمارات المطلقة من يوم إلى 7 أيام (10%) من الملكية.
- الاستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (20%) من الملكية.⁽³⁾

وعليه فإن هذه التقنية تسمح بقياس عدم تطابق فجوة السيولة أو التدفقات النقدية، في مقابل ذلك لا يدعم هذا التحليل بافتراضات صريحة للسلوك المستقبلي للأصول والخصوم وعناصر خارج الميزانية، وعليه لقياس خطر السيولة لابد من حساب الفائض التراكمي أو العجز للزمن (t)، وفق الصيغة التالية:⁽⁴⁾

$$CFR_T = \sum NFR_T$$

حيث أن:

CFR: احتياج التمويل التراكمي (Cumulative Funding Requirement)

NFR: صافي احتياجات التمويل (Net Funding Requirement)

⁽¹⁾ بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، مرجع سابق، ص.66.

⁽²⁾ فاروق فخاري، نورة زيري، مرجع سابق، ص.181.

⁽³⁾ أحلام بوعبدلي، عبي سعيد حمزة، (2014): دعم وتسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، ص.107.

⁽⁴⁾ رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، مرجع سابق، ص.178.



ثالثاً: طريقة المؤشرات

تستخدم العديد من المؤشرات والنسب المالية لقياس خطر السيولة لدى البنوك الإسلامية، حيث تحسب هذه المؤشرات بناءً على بنود الميزانية، والبيانات المالية للقوائم المالية للبنك، ويمكن الاعتماد عليها لقياس خطر السيولة وتحليلها وتوجيه إدارة خطر السيولة، وهناك مؤشرات كثيرة وعديدة من أهمها:

(أ)- نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، كما تفسر هذه النسبة بأنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد البنكي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر للبنك عوائد مالية، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$100 \times \frac{(\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{أرصدة سائلة أخرى})}{\text{الودائع}}$$

(ب)- نسبة الإحتياطي القانوني: تحدد هذه النسبة بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل البنك المركزي، حيث تمثل بإجمالي احتياطات البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي إلى إجمالي الودائع، وفق العلاقة التالية:⁽²⁾

$$100 \times \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع و الالتزامات الأخرى}}$$

(1) علي عبد الله شاهين و بهية مصباح صباح، (2011) أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 01، فلسطين، ص.11.

(2) عمر بوجميعة وحمزة العرابي، مرجع سابق، ص.369.



(ج)- نسبة السيولة القانونية: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة أو اعتماد البنك على كل من الاحتياطات الأولية والثانوية للوفاء بالتزاماته المالية المستحقة في جميع الظروف،⁽¹⁾ حيث تتراوح نسبة السيولة القانونية ما بين (20-35)% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة،⁽²⁾ ويعبر عنها بالعلاقة التالية:⁽³⁾

$$100 \times \frac{\text{نقدية و ذهب لدى البنك + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية + أذونات الخزينة + شيكات للتحصيل}}{\text{إجمالي الودائع + مبالغ مقرضة من البنك المركزي + مستحقات للبنوك الأخرى + شيكات وحوالات مستحقة الدفع}}$$

وتوجد مجموعة من المؤشرات أو النسب الأخرى المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة يتم من خلالها تحديد مخاطرة السيولة في البنوك، إذ كثيراً ما يتوقف أداء البنك على مخاطرة السيولة كونها إحدى التوظيفات المهمة المرتبطة بأحد أهداف البنوك الأساسية وهو هدف السيولة،⁽⁴⁾ وفيما يلي نعرض أبرز هذه المؤشرات.

■ النسبة الأولى: ويعبر عنها بالصيغة التالية:⁽⁵⁾

$$100 \times \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الودائع + التمويلات قصيرة الأجل}}$$

تعكس هذه النسبة مدى حساسية البنك لمصادر التمويل المتمثلة في الودائع بما في ذلك ودائع المؤسسات المالية، ففي حالة ما إذا كانت هذه النسبة منخفضة (أقل تماماً من 100%) يعني احتمال

(1) محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص.121.

(2) فاروق فخاري ونورة زبيري، مرجع سابق، ص.180.

(3) بونبهي مريم، (2016): الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، الجزائر، ص.218.

(4) صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، الأردن، ص.157.

(5) مركان محمد البشير وبوخاري عبد الحميد، (2021): تطبيقات التقنيات الكمية الحديثة، طريقة المؤشرات لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية- دراسة حالة بنك BNA/البركة/السلام للفترة (2015-2019)، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ص.127.



تعرض البنك لخطر السيولة في حالة سحب الودائع، أما إذا كانت النسبة أكبر أو تساوي 100% يعني أنه بإمكان البنك مواجهة التزاماته فيما يتعلق بمصادر التمويل (الودائع والتمويلات قصيرة الأجل).⁽¹⁾

■ النسبة الثانية: ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$100 \times \frac{\text{القروض}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

تعبر هذه نسبة عن سياسة البنك ومدى اعتماده في توظيف أصوله في أصول (قروض) غير سائلة، وعليه ارتفاع هذه النسبة إن دل فيدل على انخفاض سيولة البنك، و بالتالي ارتفاع خطر السيولة.⁽²⁾

■ النسبة الثالثة: ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

عموما كلما كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مرتفعة (عالية)، كانت قدرة البنك على تخطي أزمة السيولة أعلى، غير أن ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يترجم بعدم الكفاءة لكون الأصول السائلة تولد مدخول ضعيف، مما يتطلب ضرورة التوفيق بين السيولة والربحية، وعليه فإن هذه النسبة تعكس مدى قدرة البنك على امتصاص أزمة السيولة.⁽³⁾

■ النسبة الرابعة: ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$100 \times \frac{\text{صافي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

تعبر هذه النسبة عن أحد أهم المؤشرات في قياس مخاطر السيولة، والذي يربط بين أهم استخدام وأهم مصدر لأموال البنك، وقد اعتمد صافي القروض، أي مبلغ القروض بعد طرح خسائرها، وتوضح النسبة مدى استخدام الودائع في تمويل القروض، فكلما زادت هذه النسبة دل

⁽¹⁾ Mabwe Kumbiria, Robert Webb,(2010): **a financial ratio analysis of commercial bank performance in south africa**, African Review of Economics and Finance, Vol 02, N 01, p.40.

⁽²⁾ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص.185.

⁽³⁾ رقية شرون ومحمود فوزي شعوي، مرجع سابق، ص.16.



ذلك على انخفاض سيولة البنك والعكس صحيح، حيث يجب عدم تجاوز هذه النسبة حد معين يؤثر على الوضع المالي للبنك.⁽¹⁾

■ النسبة الخامسة: ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$100 \times \frac{\text{النقد والأرصدة المملوكة لدى البنك}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من أهم المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، إذ يشير ارتفاع هذا الأخير إلى انخفاض المخاطرة على اعتبارات ذلك يعكس زيارة الأرصدة النقدية للبنك، ولكن في المقابل إذا زاد الاحتفاظ بالأرصدة النقدية قلت ربحية البنك، وعليه يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 25%.⁽²⁾

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص.ص.157.158.

⁽²⁾ صلاح سعاد، بن رجم محمد خميسي، (2016): إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل 3، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، ص.46.



المبحث الرابع: البنوك الإسلامية بين ضغط مخاطر السيولة ومتطلبات مقررات لجنة بازل انطلاقاً من هذا المبحث نبرز أكثر أهمية لجنة بازل للرقابة المصرفية ومختلف اصلاحاتها، إضافة إلى مدى سعي البنوك الإسلامية الالتزام بمعايير اللجنة، من خلال عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على تكييف معايير كفاية رأس المال ونسب السيولة بما يتماشى وطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مقررات لجنة بازل 1 والبنوك الإسلامية

يوجز هذا المطلب المضامين الرئيسية لبازل 1 والتعديلات التي أجريت عليها بما يتماشى وطبيعة المخاطر الموجودة في السوق المصرفية، و تكييف نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن بازل بما يلائم وطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل 1

في ظل أهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع البنوك، حرصت الدول الصناعية الكبرى على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية عام 1974م وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، ليأتي بعدها تقديم لجنة بازل توصياتها الأولى والتي عرفت باتفاقية بازل 1 وذلك في جويلية 1988م،⁽¹⁾ تم من خلالها اعتماد نسبة عالمية لكفاية رأس المال قدرت بـ 8 %، تركزت على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول مرجحة بمخاطرها، على أن يبدأ تطبيقها مع نهاية عام 1992م.⁽²⁾

كما تختلف الأوزان الترجيحية باختلاف الأصل والملتزم به (المدين) من جهة أخرى، ولحساب معيار كفاية رأس المال ترجح الأصول بخمسة أوزان هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%⁽³⁾ مع تقسيم رأس المال إلى شريحتين هما:

⁽¹⁾ Philippe GARSUAULT, Stéphane PRIAMI,(1995): **la banque fonctionnement et stratégies**, Economica, Paris- France, p.170.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، (2001): العولة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، ص.84.

⁽³⁾ مفتاح صالح ورحال فاطمة، (2012): مداخلة بعنوان كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3) واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، جامعة البويرة، الجزائر، ص.4.



- ✓ رأس المال الأساسي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع)، الاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والأرباح غير الموزعة).
- ✓ رأس المال المساند: احتياطات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين+ حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية. وحسب مقررات لجنة بازل يشترط أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ المال الأساسي.⁽¹⁾

وعليه يحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 1 كما يلي:

$$\text{رأس المال} \leq \frac{\left(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند} \right)}{\text{اجمالي التعهدات والالتزامات مرجحة بدرجة المخاطرة}} \geq 8\%$$

الفرع الثاني : التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1

بعد أن كانت الاتفاقية الأولى مهمة فقط بمخاطر الائتمان، أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة مع إدخال تعديلات أصبحت جاهزة للتطبيق ابتداء من العام 1998م، مع الإبقاء على معدل الملاءة الإجمالية 8% مع تعديل مكونات النسبة، وهذا بالسماح للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية والمتمثلة في الخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها في ظل تقلبات أسعار السوق، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار حقوق الملكية و أسعار السلع، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة) والشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي) والشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين).⁽²⁾

⁽¹⁾ لجيلح طيب (2005): كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر،

جامعة جيجل- الجزائر، جويلية 2005، ص.ص. 6.5.

⁽²⁾ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص.86.



كما تضمنت مقترحات لجنة بازل طرقاً إحصائية نمطية لقياس المخاطر السوقية، منها القيمة المقدرة للمخاطرة (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى، وبالتالي الصيغة المعدلة لحساب كفاية رأس المال هي:

$$\%8 \leq \frac{\left(\text{الشريحة 1} + \text{الشريحة 2} + \text{الشريحة 3} \right) \text{ اجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} * (12,5)}$$

الفرع الثالث: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء مقررات بازل 1

إن البنوك الإسلامية جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، فهي كغيرها من البنوك التقليدية تخضع لمتطلبات هيئات للرقابة الدولية، إلا أن تطبيقها لهذه الأخيرة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجوهرية والفروقات الموجودة بينها وبين البنوك التقليدية.

وسعى من الهيئات المالية الإسلامية على راسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تم إعطاء اوزان ترجيحية لمخاطر اصول البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية، و تكييف نسبة كفاية راس المال الصادرة عن بازل بما يلائم طبيعة البنوك الإسلامية.

أولاً: مخاطر الأصول في البنوك الإسلامية

تقسم أصول البنوك الإسلامية إلى بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية، حسب درجة مخاطرها كما يلي:⁽¹⁾

- أ- بنود الميزانية: تتمثل في أصول البنك الإسلامي التي يضمها في ميزانيته العمومية، وهي:
 - الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وهي أصول مرتفعة المخاطر، يعطى لها وزن ترجيحي قدره 100%، كالأستثمار الحقيقي، المشاركة، المضاربة وغيرها
 - الصيغ القائمة على عائد ثابت:
 - إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي 100%.
 - إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي 50%.
 - باقي أنشطة البنك الإسلامي يطبق عليها نفس المعاملات المقررة في اتفاقية بازل 1.

⁽¹⁾ مفتاح صالح، رجال فاطمة، (2013): تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي -النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، يومي 9، 10 سبتمبر، 2013، تركيا، ص.ص.12.11.



ب- البنود خارج الميزانية: وهي الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية وتسجلها خارج ميزانيتها العمومية كخطابات الضمان والأوراق التجارية المقبولة وغيرها من الأصول، تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل 1.

ثانياً: نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لمقررات بازل 1

حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحسب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفقاً لمقررات بازل 1 كما يلي⁽¹⁾:

■ أن نسبة كفاية رأس المال البنك هي مقدار رأسماله منسوباً إلى موجوداته الموزونة حسب درجة مخاطرها.

■ رأس المال وفقاً لمقررات بازل يضم شريحتين:

- الشريحة الأولى: رأس المال البنك الدائم واحتياطاته باستثناء احتياطات إعادة التقويم والاحتياطات التي تتسم بالحذر (احتياطي مخاطر الاستثمار، احتياطي معدل الأرباح)
- الشريحة الثانية: احتياطات إعادة التقويم، احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح باستثناء المخصصات العامة، على أن لا تتجاوز الشريحة الثانية ما نسبته 50% من الشريحة الأولى.

■ موجودات البنك الموزونة حسب درجة مخاطرها والتي يتم تمويلها من رأس المال البنك ومطلوباته، إضافة إلى 50% من الموجودات الموزونة حسب درجة مخاطرها التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار لدى البنك.

(1) موسى عمر مبارك أبو محييميد، (2008): مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، ص. 56-57.



وعليه نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية تعطى بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

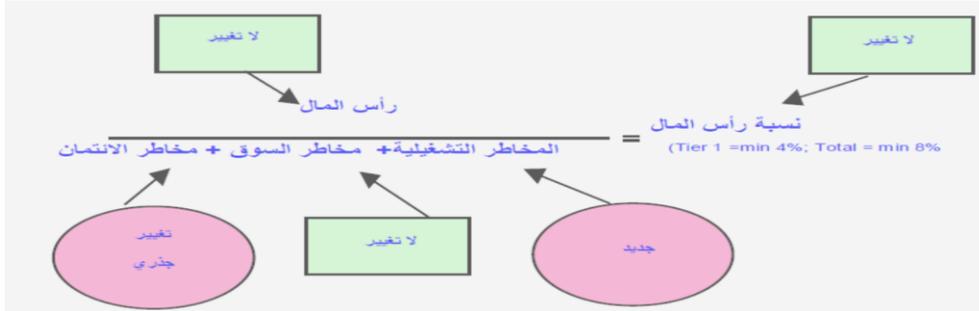
$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطات} + \text{مخصصات مخاطر الاستثمار} + \text{احتياطات إعادة تقييم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأس مال المصرف} + \text{المطلوبات} + \text{باستثناء حسابات الاستثمار المشترك)}} + 50\% \text{ من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}$$

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل2 والبنوك الإسلامية

بدأ تطبيق مقررات بازل2 مع بداية عام 2007م، حيث جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، فعلى الرغم من ايجابيات اتفاقية بازل1، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل، حيث أخذت اتفاقية بازل2 بمخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان.

وعليه تعطى معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل2 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2



المصدر: مفتاح صالح ورحال فاطمة، (2012): مداخلة بعنوان كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.3.

⁽¹⁾ ماهر الشيخ حسن، (2003): مداخلة بعنوان قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث حول: للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص. 10.



الفرع الأول: الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2

ركزت مقررات بازل 2 على ثلاثة دعائم أساسية والموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (2): الدعائم الأساسية للمقررات اتفافية بازل 2

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
<p>متطلبات الحد الأدنى</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ لا تغيير في معدل كفاية رأس المال وهو 8% ولكن مع تغيير شامل في حساب أوزان المخاطر، ولا تغيير جوهري في حساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. مع إدراج مخاطر التشغيل. ▪ تغيير كبير في أساليب حساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، مع إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. ▪ اعتماد ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى وهي، الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، بالنسبة للمخاطر الائتمانية، ▪ وجود حوافز للبنوك لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، مع ضرورة تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات والبيانات وإدارة المخاطر ▪ اعتماد ثلاث أساليب في حساب متطلبات كفاية رأس المال، بالنسبة للمخاطر التشغيلية وهي: المؤشر الأساسي، المعياري ، والقياس المتقدم 	<p>عمليات المراجعة الداخلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> تعمد على أربعة مبادئ رئيسية هي: ▪ ضرورة تطبيق البنوك استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة، وامتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال المرجح بدرجة المخاطر ▪ يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال توقع الجهة الرقابية احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. ▪ يتوجب على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر للحد من تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب. ▪ بالنسبة للمراجعة الرقابية ضرورة الاهتمام بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات. 	<p>انضباط السوق</p> <p>تحفيز البنوك على الحفاظ على رأسمال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وبالتالي يتطلب انضباط السوق زيادة درجة إفصاح البنوك عن حجم رأسمالها و نوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات و المطلوبات و تكوين المخصصات، وأيضا استراتيجيات البنوك للتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.</p>

المصدر: مفتاح صالح ورحال فاطمة، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.5.



انطلاقاً مما سبق تأخذ معادلة كفاية رأس المال الصيغة التالية:⁽¹⁾

$$\%8 \leq \frac{\text{اجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + (مقياس المخاطرة السوقية + مقياس مخاطر السوقية التشغيل) * (12,5)}} \leq 8\%$$

الفرع الثاني: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لمقررات بازل 2

حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية تم الأخذ بعين الاعتبار نفس أنواع المخاطر التي أقرتها اتفاقية بازل 2 في حساب معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، إلا أن الأهمية النسبية لها تختلف تبعاً لطبيعة نشاط البنك الإسلامي وأدوات الاستثمار.

وعليه فإن هيكل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يتكون من سبعة أقسام تبين متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وهي: الاستثمار والاستصناع والموازى، الاجارة والاجارة المنتهية، المضاربة، السلم والسلم الموازي، المرابحة والمرابحة لأمر بالشراء، المشاركة والمشاركة المتناقصة والصكوك المحتفظ بها في شكل استثمارات في السجل المصرفي.⁽²⁾

وبما أن 100 % من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها، ممولة من حسابات الاستثمار التي تأخذها البنوك الإسلامية على سبيل المضاربة أي لمشاركة في الربح والخسارة، فإن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق يتحملها أصحاب هذه الحسابات، بينما المخاطر التشغيلية يتحملها البنك.⁽³⁾

⁽¹⁾ الخطيب سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر، ص.41.

⁽²⁾ خديجة سعدي، (2016): اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك لإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية)، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص.ص.79.78.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص.79.



وعليه فإن نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقا لمقررات بازل 2 تعطى بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$8\% \leq \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الإستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق)} + \text{مخاطر التشغيل} - \text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الإستثمار المشترك (مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق)}}$$

الفرع الثالث: انعكاسات مقررات لجنة بازل 2 على البنوك الإسلامية

تحمل مقررات هذه الاتفاقية للبنوك الإسلامية العديد من الفرص الايجابية، كما تفرض عليها أعباء في بعض الجوانب في ظل الالتزام بمقرراتها.

أولاً: الانعكاسات الايجابية : وتتمثل في:⁽²⁾

- تؤمن لها حماية من الخسائر وأية انعكاسات سلبية ناتجة عن انخفاض السيولة، وهو ما يجعلها في أرباحية أكثر ويعطيها حرية أكبر في تحديد نوع المخاطر التي قد تواجهها.
- تحفزها على بذل مجهودات إضافية للالتزام بمقرراتها، مع تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر.
- تعزيز قدراتها التنافسية.

ثانياً: الانعكاسات السلبية، وتتمثل في:⁽³⁾

- انخفاض مستويات الربحية، نتيجة محدودية نشاطها و صغر حجم رأسمالها، بالإضافة إلى إلزامها بحجز نسب متزايدة من رأسمالها لتغطية المخصصات.

⁽¹⁾ رقية بوحيدر، مولود لعرابة، (2009): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2، الملتقى الدولي حول

أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص.15.

⁽²⁾ يحيوي وفاء، (2010): تأثير مقررات لجنة بازل (3-2-1) على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة دراسات إقتصادية،

المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص. 155.

⁽³⁾ مفتاح صالح ورحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (3-2-1) واقع تطبيق البنوك

الإسلامية لتوصيات بازل 3، مرجع سابق، ص.7.



- باعتبار أن أغلب البنوك الإسلامية تنتمي لدول تتميز اقتصادياتها بمخاطر مرتفعة، فإن ذلك يحول دون انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها من جهة، وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي الأجنبي من جهة أخرى.
- افتقار أغلب هذه البنوك لإدارة كفوءة، تسهر على إدارة عملياتها، وضبط معاملاتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع خطط استراتيجية لإدارة مخاطرها وتحقيق أهدافها.
- نتيجة الاحتفاظ المغال فيه بالسيولة من قبل إدارة البنك الإسلامي، وعدم توظيفها في تمويل مشاريع استثمارية قد تحقق عوائد مرتفعة، قد يؤثر سلبا على نشاطها ومستويات ربحيتها.

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 3 والبنوك الإسلامية

بتاريخ 12 سبتمبر 2010 أعلنت لجنة بازل عن إصلاحات بالقطاع البنكي ، وتم المصادقة عليها بتاريخ 12 نوفمبر 2010 بـ (Séoul) العاصمة الكورية الجنوبية ، تلزم البنوك وفق مقررات بازل 3 بالتحوط جيدا من الأزمات المالية في المستقبل، والعمل على التغلب الاضطرابات المالية بمفردها دون تدخل البنك المركزي أو الحكومة بقدر ما يمكن.⁽¹⁾

الفرع الاول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

تتمثل أهم هذه الإصلاحات التي أقرت للجنة أنه من المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بها وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ ضرورة احتفاظ البنوك بقدر من رأس المال الأساسي والذي يعادل على الأقل 4,5% من أصولها التي تتضمن المخاطر، بزيادة بـ 2% عن النسبة الحالية وفق ما جاء في اتفاقية بازل 2.
- ✓ إلزامية مضاعفة رأس المال الأساسي إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% لمواجهة الصدمات المستقبلية، مع تكوين احتياطي جديد منفصل مصدره أسهم عادية يعادل 2,5% من إجمالي الأصول.

⁽¹⁾ مفتاح صالح ورحال فاطمة، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3) واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، مرجع سابق، ص.9.

⁽²⁾ Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis, Mario Onorato, (2010): **basel3 what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company**, p32.



- ✓ احتفاظ البنوك بنسب محددة من السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، إضافة إلى الاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية يتراوح ما بين صفر و2,5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لضمان أداء دورها في منح الائتمان والاستثمار معا.
- ✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي إلى 6% بدلا من 4%، مع عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.
- ✓ متطلبات أعلى من رأس المال، أي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10,5%، مع جودة أعلى أي قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين.⁽¹⁾
- ✓ اعتماد مقاييس جديدة للوفاء بمتطلبات السيولة وهي:⁽²⁾

- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، على المدى القصير، وتُحسب بنسبة الأصول عالية السيولة والتي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، على أن لا تقل هذه النسبة عن 100%، لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio): تقيس السيولة البنوية على المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

⁽¹⁾ Basel Committee on Banking Supervision,(2011): **Basel III: a global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, p.64.

⁽²⁾ محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق مقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة- قطر، ديسمبر 2011، ص.7.



✓ إضاف معيار جديد وهو الرافعة المالية (Leverage Ratio)، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%⁽¹⁾.

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

. والجدول الموالي يلخص لنا ذلك

الجدول رقم (3): مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

Source: Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, (2010): **base3 what's new ?business and technological Challenges**, Algorithmics, an IBM Company, p32.

بناء على نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها اتفاقية بازل 3، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوضع معادلة لكفاية رأس المال وذلك لمواكبة إصدارات اتفاقية بازل 3، حيث يمكن القول أن الاختلاف الوحيد يكمن في طريقة حساب عناصر المقام وذلك لاختلاف نوعية الحسابات أو الودائع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حيث أن هذه الأخيرة تحتوي على جزء كبير من ودائعها في شكل ودائع استثمارية، وعليه تعطى نسبة كفاية رأس المال بالعلاقة التالية:²

⁽¹⁾ Emmanuelle Henniaux, (2011): **Basel 3 : recent developments**, base3 a risk management perspective, pwc, p12.

⁽²⁾ عبد الرؤوف حماني، نواري لعلاوي، (2021)، معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ص.30



رأس المال المؤهل

[إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل]

- [إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]

- [($\alpha-1$)¹ (أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق))]

- (α) (الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة² (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)).

إضافة إلى ما سبق وعلى ما تم إقراره في اتفاقية بازل 3 من نسب فقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار نسبة خاصة بالرفع المالي تختلف عن نسبة بازل مع الإبقاء على نسبي السيولة دون تغيير، ويعبر عن نسبة الرفع المالي وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} \leq \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \leq 3\%$$

وبما أن التمويل في البنوك الإسلامية مرتبط بأحكام الشريعة التي تتطلب ارتباط مع مختلف اليات وصيغ التمويل بالاقتصاد الحقيقي، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (المشاركة في المخاطر) ، فإنه توجد بعض القيود على التعامل مع المنتجات التي تحتوي على عنصر الغرر، مما يؤدي إلى الحد من آثار الرفع المالي على مستوى البنوك الإسلامية و يجعله غير معتمد عليه بشكل كبير.

(1) يشير الرمز α إلى النسبة من الموجودات التي يتم تمويلها بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والتي تحددها السلطات الإشرافية، وبالتالي فإن قيمة α تتفاوت بحسب تقدير السلطات الإشرافية وفقاً لكل حالة على حدة.

(2) النسبة ذات العلاقة للموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة بواسطة حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح من احتياطي معدل الأرباح وبواسطة احتياطي مخاطر الاستثمار يتم طرحها من البسط (الصورة)، حيث إن احتياطي معدل الأرباح يؤدي إلى خفض المخاطر التجارية المنقولة في حين يغطي مخصص مخاطر الاستثمار الخسائر المستقبلية في الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار.



الفرع الثاني: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3.

دخلت البنوك الإسلامية بكل ثقة إلى الأسواق المصرفية الدولية بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، فأصبح من الضروري مواجهة التحديات المحلية والدولية والالتزام بالمعايير الاحترازية العالمية ، وعليه لن تكون هناك أي عوائق أمامها لتطبيق معايير بازل 3 لعدة مبررات أهمها:⁽¹⁾

- تسجيل البنوك الإسلامية وخاصة منها في البلدان العربية نسبة مرتفعة لمعدل كفاية رأس المال، وبكثير عن الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل، بسبب السياسات المتشددة للبنوك المركزية تجاهها.
- المعروف عن البنوك الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا، وعليه بإمكانها الوفاء بمتطلبات السيولة على المدى القصير أو حتى على المدى المتوسط والطويل بكل أريحية.
- باعتبار أن البنوك الإسلامية لا تعتمد أصلا على الديون في تدعيم رؤوس أموالها كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة ، وعليه ليست بحاجة لتدخل الدولة لوقف انهيار نظامها المصرفي، كغيرها من البنوك التقليدية.

⁽¹⁾ ناصر سليمان ،(2011)، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل 3» دون صعوبات، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6361، 12 مارس 2011، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2011/03/12/article_513715.html



خلاصة الفصل

تعد مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية من القضايا الهامة التي يجب مراعاتها من قبل إدارات البنوك، فهناك صعوبة في إدارة السيولة في ظل الظروف المحيطة بالعمل المصرفي وعدم توفر الأدوات اللازمة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعليه فإن إدارة مخاطر السيولة تهدف إلى ضمان البقاء في السوق وتخفيض المخاطر، لأنه من غير الممكن أو مستحيلاً إلغائها كلياً في ظل التحديات التي تشهدها بيئة الأعمال المصرفية، وعليه من الضروري على البنوك الإسلامية استخدام الأساليب العلمية لإدارة مخاطر السيولة، بما فيها كل التقنيات الكمية لقياس مخاطر السيولة ومحاولة التخفيف من ضغطها أو تجنبها، إضافة إلى اعتماد المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بغرض التحكم في المخاطر المصرفية، خاصة منها معايير بازل 3 التي اعتمدت نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية نسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، غير أن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه المعايير مرتبط بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي يجب أن تكيف وفق المعايير الدولية الجديدة، لأن الهدف الأساسي من الالتزام بهذه المعايير هو استخدام مختلف تقنيات إدارة مخاطر السيولة وتقوية قدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية للقطاع المصرفي التي تحقق الاستقرار والنمو داخل البنك الإسلامي على المدى الطويل.

الفصل الثالث

تقديم الأداء المالي للبنوك الإسلامية



تمهيد

تمتلك عملية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية أهمية كبيرة، كونها تعكس مدى كفاءة المؤسسة البنكية وفعاليتها في استخدام الأموال واستثمارها، وتبين نقاط الضعف ومواضع الانحرافات لاقتراح الحلول اللازمة، وتعتبر عملية تقييم أداءها مهمة لا بد من إنجازها، وذلك لضمان استمرارية البنك مع تحسينه وتطويره حتى يكون قادرا على منافسة البنوك الأخرى، ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك الإسلامية، وما مدى ملاءمة هذه الأخير مع طبيعة الخدمات المالية الإسلامية، من خلال تحليل البيانات المالية للقوائم المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية، معتمدين في ذلك على أدوات مختلفة للتحليل، أبرزها التحليل باستخدام النسب أو المؤشرات المالية التي تبنى عليها أنظمة التقييم وتصنيف المؤسسات المصرفية، والتي من أبرزها نظام (SCAMELS) الذي يعتبر أداة رقابية فعالة لتقييم الأداء خاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية لكونه يتضمن عناصر عديدة في تقييم الأداء المالي.



المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يمثل الأداء المالي محورًا أساسيًا في قرارات أو خطط البنك كونه أداة رقابية فعالة لتحديد نجاحه أو فشله، لأن الأداء المستقبلي يتوقف على حسن تسيير الأداء المالي الحالي، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مفهوم تقييم الأداء المالي إضافة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة به وصولاً إلى مجالات تقييمه والأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يشمل هذا المطلب على تعريف الأداء بشكل عام ثم الأداء المالي بشكل خاص وبعدها التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية خصيصًا.

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية على اختلاف أنواعها واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها.⁽¹⁾

ويعرف كذلك بأنه تادية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.⁽²⁾

ويمكن تعريف الأداء على أنه انعكاس لكيفية الاستخدام الأمثل للمؤسسة لمواردها المالية والبشرية، واستغلالها بفعالية وكفاءة بشكل يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.⁽³⁾

وبشكل عام يمكن تعريف الأداء على أنه الصورة التي تعكس النتائج والأهداف المحققة من قبل المؤسسة، بعد استغلال مواردها المتاحة والتفاعل مع مختلف العوامل المؤثرة فيها، سواء كان داخليا أو خارجيا.

(1) وائل محمد صبيحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، (2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، ص.39.

(2) الشيخ الداوي، (2020): تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر ص.218.

(3) عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي AFD خلال الفترة (2006-2011)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، ص.23.



ويتحدد تعريفه كذلك في البنوك الإسلامية من خلال ثلاث مراحل هي: مرحلة الإعداد للمشاريع وصياغتها، مرحلة التنفيذ، ومرحلة الرقابة والتقييم، فإن اختلفت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير، فإن الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي للبنوك

لا يختلف الأداء المالي عن الأداء عامة، حيث يعد نوعاً من أنواع الأداء التي تسعى الوحدات الاقتصادية ومن بينها البنوك إلى تحقيقه، ويمكن تعريف الأداء المالي كالآتي:
هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.⁽²⁾

كما يمثل الأداء المالي وضع البنك المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها لدراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات والمبيعات، والموجودات والمطلوبات وصافي الدخل،⁽³⁾ ويعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها البنوك، فهو يعبر عن المفهوم الضيق لأداء البنوك حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.⁽⁴⁾
من التعاريف السابقة لمفهوم الأداء المالي تبرز خصائص مهمة تتمثل فيما يلي:⁽⁵⁾

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة البنكية.
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته.
- الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه البنك وتحديد مواطن القوة والضعف.
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في البنك.
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف البنك.

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.161.

(2) عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سابق، ص.24.

(3) الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، (2003): إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، طبعة ثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص.35.

(4) محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، ص.45.

(5) المرجع نفسه، ص.45.



يعبر مفهوم الأداء المالي للبنك عن أداء هذا الأخير من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين: الربحية والمخاطرة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

في البداية لابد من الفصل بين مصطلحي التقويم والتقييم وإيضاح اختلافها، فالتقويم يعني تصحيح المسارات وتعديلها والتقييم هو الكشف عن الانحرافات وقياس ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه من أهداف في البنوك.

إن تقييم الأداء المالي هو عمليات قياس الأداء الجاري، و العمليات هذه تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، و اعتماد أسلوبا لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط له، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف، ويبين مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء. ويسمى أيضا (رقابة تقييمية)، وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المسطرة من دون رقابة مستنديه تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات للتحليل.⁽²⁾ حيث يقوم بمقارنة عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.⁽³⁾

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي للبنوك على أنها عملية الوقوف على الحالة المالية للبنك، تحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة اعتمادا على جميع البيانات المالية والمحاسبية المتعلقة بالبنك.⁽⁴⁾

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.161.

(2) شالور وسام، ملياني حكيم، (2009): تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.102.

(3) لطيف ريود، ماهر الأمي، (2005): تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد 27، العدد 04، سوريا، ص.163.

(4) محمد جموعي قريشي، (2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ص.9.



كما يعرف تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية على أنه العملية التي تقيس وتقارن فيها جميع مدخلات النشاط المصرفي الإسلامي بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه حسب مبادئ الشريعة الإسلامية، قصد التأكد من أن أداء النشاط يتم ضمن ضوابط المشروعية، وبدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف والأعباء، مع تحقيق جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

تحقق عملية تقييم الأداء المالي مجموعة من الأهداف للوحدات الاقتصادية بكل أنواعها، سواء بنوك أو مؤسسات اقتصادية، وهذا ما يجعلها تكتسب أهمية كبيرة في تحليل وضع البنوك وتحقيق أهدافها وإبراز انحرافاتهما.

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي لبنوك الإسلامية

لتقييم الأداء المالي أهدافا كثيرة أهمها:⁽²⁾

- تقييم الوضعية النقدية و المالية للبنوك الإسلامية؛
- تحسين الأداء المالي وتطوير مستوى إدارة النشاط البنكي الإسلامي؛
- الرقابة الدورية والمستمرة على أداء العاملين؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه البنوك الإسلامية؛
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد الأخطاء وتفسير سببها لتفاديها مستقبلا، وتحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات؛

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.162.

(2) العديد من المراجع أهمها:

- عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، (2018): دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، ص.279.

- بلحشر عائشة، سحنون خيرة، (2022): أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة قياسية لبنك الراجحي السعودي للفترة (2002-2020)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، ص.527.



- الاعتماد على نتائج التحليل لتحديد الفرص المتاحة أمام البنوك الإسلامية التي يمكن الاستثمار فيها وإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- الاطلاع على مدى تحقيق الأهداف المحددة والمعلنة مسبقا، أي ضرورة متابعة تنفيذها كما ونوعاً؛
- تعد مؤشرات الأداء المالي وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء وتحديد مواضع الانحراف وتحليل أسبابها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

- لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية دورا مهما جدا مما يكسبها أهمية كبيرة لدى البنوك، حيث يساعدها على توسيع نشاطاتها واستقطاب المستثمرين كونها تساهم من جهة في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ويمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:⁽¹⁾
- يوفر مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
 - معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء، فمن المهم معرفة مدى تلبية صيغة الاستثمار على حسب احتياجات العملاء وهذا ينعكس إيجابا على البنك ويساعد في تقدمه وتوسعه؛
 - المساهمة الفعالة في التسيير من خلال تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
 - يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة للبنك، ويفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي يساعد في رسم الاستراتيجيات؛

⁽¹⁾ العديد من المراجع أهمها:

- محمد الصغير قريشي، (2011): مداخلة بعنوان عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، الملحق الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص.122.

- بلحشر عائشة، سحنون خيرة، مرجع سابق، ص. 526.527.



- التعرف على مخاطر الصيغ الاستثمارية في البنوك الإسلامية، والتعرف على مشكلات ومعوقات تطبيق هذه الصيغ وهو الهدف الذي يسعى البنك لمعرفته؛
 - معرفة مدى منافسة الصيغ التمويلية في البنك الإسلامي للصيغ التقليدية وهذا عن طريق تقييم الأداء المالي الناجم عنها وإجراء مقارنة هذه الصيغ؛
 - تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.
- المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**
يعتمد تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية على الأركان الأساسية التالية:⁽¹⁾
- أولاً: التحديد الدقيق للأهداف**

تحدد أهداف البنك مسبقاً حيث تتم على أساسها عملية تقييم الأداء، وقد تكون هذه الأهداف في صورة معيار، خطة أو سياسة، إضافة إلى اللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف ومعدلات الأداء المعيارية،

ثانياً: وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما

بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطة التفصيلية لكي تكون مؤشراً لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطة تحديداً للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علمياً وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة.

ثالثاً: التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية

وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية، تحديداً لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد، ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

⁽¹⁾ العديد من المراجع أهمها:

- الطيب بولحية، عمر بوجمعة، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، ص.3.

- نصر محمود مزناد فهد، (2009): أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر، الأردن، ص.33.



رابعاً: قياس الأداء المالي الفعلي

يتم تقدير الأداء المالي الفعلي بالاعتماد على إطارات بشرية مؤهلة للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة، لسرعة عرض نتائج التقدير و القياس واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتستند هذه العملية على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات.

خامساً: الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي

إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك تحديد ووضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي، وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

سادساً: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

تتم هذه المقارنة لتحديد الانحرافات سواء كانت الإيجابية أم السلبية، ولمساعدة إدارة البنك من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، والقدرة على تصحيح الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون ذلك، ويلزم أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، كما أن وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.

سابعاً: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ قرار مناسب لتصحيح أي انحراف يتوقف على كل الخطوات التي تسبقه، من جمع بيانات وتحليلها ومقارنتها وتوفير مؤهلات بشرية للقيام بهذه العملية، لاتخاذ قرار مناسب لتصحيح هذا الانحراف.



المطلب الرابع: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأطراف المستفيدة منه لعملية تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنك مجالات عديدة وواسعة تمسها وتأثر فيها بداية من أعلى مستوى في البنك إلى أدق تفصيل في بيئة البنك الإسلامي سواء البيئة الداخلية أو الخارجية، وهناك أطراف مستفيدة بصورة كبيرة من هذه العملية لإعطاء صورة واضحة عن الوضع والأداء الفعلي للبنك لديها.

الفرع الأول: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك الإسلامية

تظهر مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك الإسلامية فيما يلي:⁽¹⁾

- مسؤولية البنك تجاه عملائه والمجتمع لتقديم الخدمة الجديدة ضمن الأسعار المنافسة، وتحقيق الإنتاجية بتحويل مدخلات البنك إلى خدمات تشبع رغبات العملاء؛
- تدعيم فرص الإبداع وخلق ميزة تنافسية ضمن الجهود المبذولة لتطوير الخدمات المصرفية ضمن ضوابط المشروعية؛
- زيادة موارد البنك المالية من خلال رفع مستوى العوائد المتحققة؛
- المساهمة في التطوير الإداري المستمر للبنك؛
- تقويم أداء العاملين ومدى إنتاجيتهم وغير ذلك؛
- مراقبة وتقويم تحقق المشروعية في أعمال البنك الإسلامي وتعاملاته؛
- متابعة دور البنك في تحقيق أهدافه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم ومراقبة الأداء المالي للبنوك

إن تقييم الأداء المالي للبنك وتحليل بياناته المالية لتحديد وضعه ليس ذا أهمية كبيرة للبنك لوحده، وإنما توجد أطراف أخرى تحتاج إليه وتطلبه بصورة خاصة، وهذه الأطراف هي:⁽²⁾

أولاً- إدارة البنك

تهم إدارة البنك بتقييم الأداء المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها، وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.ص.164.165.

(2) زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، طبعة ثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.263.264.



لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها، وتستطيع إدارة البنك من خلال تقييم الأداء المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها لأرباح ومتطلبات السيولة.

كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للبنوك المماثلة ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة وصناعة البنوك بشكل عام.

ثانيا- البنك المركزي

من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من حيث الرقابة الكمية أو النوعية، الرقابة المباشرة أو الإقناع الأدبي، وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك والتأكد من أنها تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها، كالاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الائتمان، فإنه يلزم البنوك تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للبنك حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أوضاع البنك من هذه المعدلات والنسب.

ثالثا- المساهمون (المالكون)

حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لا بد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك وميزانيته وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم، وأساليب تقييم الأداء المالي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

رابعا- المودعون

للمودعين أيضا مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته وذلك حتى لا يتعرض البنك إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق، وكذلك فإنه يهتم المودعون بمدى كفاءة رأس المال لأنه في حالة تصفية البنك أثر تعرضه لخسائر كبيرة، فإن هذه الخسائر قد تطل ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافيا.

و هناك أطراف أخرى عديدة مستفيدة من تقييم الأداء المالي أبرزها الجمهور أو عملاء السوق لمعرفة نجاح الخدمات التي يقدمها البنك، إضافة إلى السلطة الضريبية للدولة حيث يمكنها ممارسة مهماتها اتجاه البنك بقرارات دقيقة.



المبحث الثاني: البيانات المالية للبنوك الإسلامية

تشمل البيانات المالية للبنوك الإسلامية كل من القوائم المالية، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهو ما سنتطرق له بالتفصيل.

المطلب الأول: القوائم المالية للبنوك الإسلامية

نحاول من خلال هذا المطلب عرض مفهوم القوائم المالية للبنوك الإسلامية، دواعي الحاجة إليها، أهدافها وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية للبنوك الإسلامية

تعتبر القوائم المالية صورة في لحظة معينة لنشاط البنك الإسلامي، تعكس كافة الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها وكذا حجم البنك الإجمالي، ويمكن إبراز مفهوم القوائم المالية في البنوك الإسلامية أكثر من خلال التعاريف التالية:

تمثل القوائم والتقارير المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن كشوفات محاسبية ومالية تبين لنا حقوق وديون البنك أو المؤسسة اتجاه الغير.⁽¹⁾

إن التقارير والقوائم المالية تشكل في الأساس وسيلة لإتباع الممارسات القياسية التي تعطي لقراء البيانات المالية تصورًا دقيقًا للموارد المالية لأي بنك، بما في ذلك أرباح، رؤوس أموال، تدفقات نقدية ونفقات، كما تشكل التقارير المالية أيضا نقطة أساسية لمراقبة البنوك استنادا إلى السوق، وهو ما يسمح لحملة الأسهم وعامة الناس من تقييم أداء البنك.⁽²⁾

⁽¹⁾ مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، (2011): مداخلة بعنوان القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص.5.

⁽²⁾ عبيد محمد، (2021): دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية- دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص.114.



وعرفت القوائم المالية كذلك على أنها عرض هيكلية للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلالها فترة زمنية معينة، وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة وتدفعاتها النقدية، ومركزها المالي بحيث تكون ملائمة لمختلف مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.⁽¹⁾

وعليه فإنه انطلاقاً من مجمل التعاريف السابقة، نعرف القوائم المالية للبنوك الإسلامية بأنها الصورة الواضحة للعمليات والأحداث والنتائج المنجزة، غير أنها تختلف عن غيرها من القوائم المالية في البنوك التقليدية، كونها تختلف بمرجعيتها للشريعة الإسلامية التي تستمد منها المشروعية في مختلف المعاملات المالية، واختلافها أيضاً من ناحية أهدافها عن غيرها.

الفرع الثاني: دواعي الحاجة إلى القوائم المالية للبنوك الإسلامية

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك الإسلامية إلى معلومات مختلفة عن نظيرتها التقليدية وبالتالي يلزم وجود إطار مختلف للمحاسبة والإفصاح لمعالجة مجالات عديدة أهمها التالي:⁽²⁾

- شرعية المعاملات؛
- الإفصاح عن المجالات التي يتم فيها الاستثمار؛
- توزيع الأرباح والخسائر؛
- تصنيف محدد لحسابات الاستثمار إلى مطلقة ومقيدة ومعالجتها في الميزانية خارج حقوق الملكية؛
- الإفصاح عن الاحتياطات الناتجة عن الأرباح المنسوبة لأصحاب حسابات الاستثمار.

(1) محمد أبو نصار و جمعة حميدات، (2008): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، ص.21.

(2) عبيد محمد، مرجع سابق، ص.115.



الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية للبنوك الإسلامية

إن أهداف المحاسبة في النظام المالي الإسلامي تحدد نوعية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير والقوائم المالية في البنوك الإسلامية لكي تساعد مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ القرارات الصائبة في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حُددت أهداف القوائم المالية في البنوك الإسلامية كالآتي:⁽¹⁾

- تقديم معلومات عن التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته وعملياته، وتوثيق هذا الالتزام لتوفير معلومات تساعد على التحقق من فصل الكسب المخالف للشريعة، وكيفية التصرف فيه.
- معلومات عن الموارد الاقتصادية للبنك والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغيير في الموارد والالتزامات المترتبة على ذلك، ويجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدم التقارير المالية أساساً على تقييم كفاية رأس مال البنك وتقييم درجة المخاطرة الكامنة في استثماراته، وتقدير درجة السيولة المتاحة في موجوداته ومتطلبات السيولة الكامنة في التزاماته المختلفة.
- معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال البنك وأوجه صرفها.
- معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع البنك، وتوقيت هذه التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بتحققها، ويجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدم التقارير المالية أساساً على تقييم مقدرة البنك على توليد الدخل وتحويله إلى نقد، وكفاية هذا النقد لاستخدامات أموال البنك بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

⁽¹⁾ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2015): معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، البحرين،

ص.ص.74، 75، عن الموقع الإلكتروني: <https://aaofii.com/themencode-pdf-viewer-sc>



- معلومات تساعد على تقييم أداء البنك للأمانة المكلف بها في حفظ الأموال وتنميتها بالمستوى الملائم، ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على أصحاب حقوق الملكية، وأصحاب حسابات الاستثمار.
 - معلومات عن أداء البنك لمسؤولياته اتجاه المجتمع.
- الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية للبنوك الإسلامية

لقد تم تحديد أنواع القوائم المالية، من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث توجد العديد من القوائم المالية حسب طبيعة عمل المؤسسات الإسلامية بما فيها البنوك الإسلامية والمؤسسات الوقفية ومؤسسات التكافل إلى غير ذلك، وتتمثل بشكل عام في قائمة كل من: المركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية، التغيرات في الاستثمارات المقيدة، مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن، لكن أنواع القوائم المالية في تغير وتطور مستمر، حيث تم أحداث تغيرات وتقليص في عدد القوائم المالية حسب بعض المعايير الصادرة عن الهيئة، لكن تبقى دائما أهم ثلاث قوائم مالية أساسية للبنك الإسلامي قائمة المركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية، كونها تبرز كافة البيانات والمعلومات اللازمة حول البنك الإسلامي.⁽¹⁾

الفرع الخامس: الفروق الجوهرية لمفردات القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية وفق (AAOIFI) والمحاسبة التقليدية وفق (IASB)

عند تسليط الضوء على مفردات القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية والتقليدية نجد هناك نقاط مشتركة ومتشابهة وهناك فروقات صغيرة خاصة من ناحية مستخدمو القوائم المالية والاحتياجات المالية للمستخدمين، سيتم عرضها في الجدول الموالي:

(1) العديد من المراجع أهمها:

- مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص.13.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية 1 العرض والإفصاح العام في القوائم المالية.

عن الموقع الإلكتروني: <https://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer-sc>



الجدول رقم (4): القوائم المالية بين المحاسبة الإسلامية وفق (AAOIFI) والمحاسبة التقليدية وفق (IASB)

الملاحظة	مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)	
بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية يسود منطق التواصل المالي، أما عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو الامتثال للقواعد الأخلاقية بدرجة أولى ثم المعايير الاقتصادية.	تقدم معلومات عن وجود دخل غير مشروع والتزام البنك بأحكام الشريعة، إضافة على ذلك المساعدة في اتخاذ لقرارات الاقتصادية والمالية.	تقدم معلومات عن المركز المالي، الأداء، التغيرات في المركز المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.	أهداف القوائم المالية
بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مستخدمي معلومات القوائم المالية المساهمون والمستثمرون، أما بالنسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة فمستخدمي القوائم جميع أصحاب المصلحة.	المساهمون، الأطراف الأخرى التي لديها تعاملات مع البنك وغير مساهمين أو أصحاب حسابات، وكالات الزكاة، أصحاب حسابات الاستثمار، حسابات التوفير، والمودعين الآخرين.	المساهمون والمستثمرون	مستخدمي القوائم المالية
تُوفق هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين الاحتياجات الاقتصادية للمستخدمين والاحتياجات الاجتماعية.	تقييم التزام البنك بأحكام الشريعة، إضافة إلى تحسن قدرة البنك على: استخدام الموارد بطريقة تحافظ عليها مع زيادة قيمتها، تنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية، تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأصحاب المصلحة، والحفاظ على مستوى معين للسيولة.	تحقق القوائم المالية الاحتياطات المالية للمستخدمين، المستثمرين وتساعدهم في اتخاذ القرارات وتحديد قدرة البنك على دفع أرباح الأسهم.	الاحتياطات المالية للمستخدمين

المصدر: عبيد محمد، (2021): دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية - دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص.140.



ويمكن الفصل والتفريق بين القوائم المالية المختلفة و المشتركة بين معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): القوائم المالية المشتركة والمختلفة وفق IASB و AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	مجلس معايير المحاسبة الدولية	القائمة المالية	
✓	✓	المركز المالي (الميزانية)	1
	✓	خارج الميزانية	2
✓	✓	الدخل (جدول حسابات النتائج)	3
✓	✓	التدفقات النقدية	4
✓	✓	التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المتبقية	5
✓		التغيرات في الاستثمارات المقيدة	6
✓		مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن	7
✓		مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن	8
✓	✓	الإيضاحات حول القوائم المالية	9
✓	✓	قوائم وبيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.	10

المصدر: عبيد محمد،(2021): دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية- دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص.147.



الفرع السادس: معايير المحاسبة الصادرة عن AAOIFI

يقصد بمعايير المحاسبة الإسلامية التوجيهات والإرشادات والتوصيات التي يستلزم الاعتماد عليها عند تنفيذ عمليات المحاسبة، مع القياس والعرض والإفصاح عن العمليات التي قام بها البنك الإسلامي خلال فترة زمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقييم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ⁽¹⁾. وتساهم معايير المحاسبة الإسلامية على تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة وتحقيق التعاون والتنسيق بين الهيئات والمراكز المحاسبية العالمية، إضافة إلى أنها توضح المعالجات المحاسبية في البنوك الإسلامية.

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار العديد من المعايير المحاسبية بما يتماشى مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وتنظيم العمل المحاسبي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تكون كافة المعايير المصدرة عرضة للمراجعة والتعديل، وهذا بناء على اقتراح من الجهات العاملة في الصناعة المصرفية الإسلامية من أجل تطوير المعايير، ويمكن إصدار معايير جديدة تلغي المعايير الصادرة سابقا، وفيما يلي قائمة أهم المعايير المحاسبية التي أصدرتها الهيئة لغاية سنة 2023.

⁽¹⁾ بدروني عيسى، جيلاحي وفاء، (2019): معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.76.



الجدول رقم (6): أهم المعايير المحاسبية المصدرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	25	الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة
2	المربحة والمربحة لأمر الشراء	14	صناديق الاستثمار	26	الاستثمار في العقارات
3	التمويل بالمضاربة	15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	27	حساب الاستثمار
4	التمويل بالمشاركة	16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية	28	الوكالة بالاستثمار
5	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	17	الاستثمارات	29	المربحة والبيع الآجلة الأخرى.
6	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	30	الهبوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر
7	السلم و السلم الموازي	19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	31	التقرير المالي لحملة الصكوك
8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك	20	البيع الآجل	32	احتياطات المخاطر
9	الزكاة	21	الإفصاح عن تحويل الموجودات	33	التقرير المالي للمؤسسات الوقفية
10	الاستصناع والاستصناع الموازي	22	التقرير عن القطاعات	34	التقرير المالي عن الزكاة
11	المخصصات والاحتياطات	23	توحيد القوائم المالية	35	التقرير المالي الأولي (المرحلي)
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في شركات التأمين الإسلامية	24	الاستثمارات في الكيانات المنتسبة	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،

عن الموقع الإلكتروني: <http://aaofii.com/standard/acct>



وإضافة إلى المعايير المذكورة تم إصدار معيار جد مهم الذي هو معيار المحاسبة المالية (1) المحدث "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" ويبين متطلبات العرض والإفصاح العامة المحددة وفقا لأفضل الممارسات العالمية ويدخل تحسينات عليها، ويحل محل معيار المحاسبة المالية (1) الصادر سابقا، ويطبق على جميع البنوك التي تعتمد على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة، ويساعد معيار المحاسبة المالية (1) المحدث، معدي القوائم المالية في إعداد قوائم مالية واضحة متسمة بالشفافية وقابلية الفهم، ومن ثم تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل، وقد أحدث هذا المعيار تغيرات جوهرية ومن أهمها الجوانب الآتية:⁽¹⁾

- يمثل تعريف أشباه حقوق الملكية* مفهوما أوسع يتضمن "حسابات الاستثمار المطلقة (غير المقيدة)" والمعاملات الأخرى القائمة على هياكل متشابهة، وبالمثل تم استخدام المصطلح الأشمل "الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة" بدلا من "حسابات الاستثمار المقيدة" نظرا لأنها قد تتضمن أيضا الوكالة بالاستثمار والموجودات الأخرى تحت الإدارة. ويتوقع أن تعكس المصطلحات الجديدة بصورة أفضل طبيعة المعلومات المقدمة إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تم إدخال مفهوم الدخل الشامل مع خيار إعداد قائمة واحدة تجمع ما بين قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل الآخر، أو إعداد قائمتين منفصلتين.
- تم نقل إفصاحات الزكاة وصندوق الصدقات وصندوق القرض إلى إفصاحات القوائم المالية مما أدى إلى تقليل عدد القوائم المالية الأساسية.
- إصدار معيار المحاسبة المالية 1 المحدث يلغي معيار المحاسبة المالية 16 "المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية" ويلغي معيار 22 "التقرير عن القطاعات".
- اعتمد المجلس في معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" بعض المصطلحات المختلفة عن المصطلحات المعتمدة في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة ذات العلاقة، لتحقيق أفضل فهم لطبيعة المعاملات وتوحيد استخدامها. فإن المصطلحات

⁽¹⁾ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معيار المحاسبة المالية 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية".

ص ص.6-30، عن الموقع الإلكتروني: <https://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer-sc>

* أشباه حقوق الملكية: هي من بنود القوائم المالية التي تمثل مساهمات تشاركية تتلقاها المؤسسة على أساس المشاركة في الربح (على أساس تشاركي).



الموحدة المعتمدة في معيار المحاسبة المالية 1 المحدث، يجب أن تأخذ مكان المصطلحات المستخدمة في معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة. ولقد تمت الموافقة على اعتماد هذا المعيار المهم في سبتمبر 2021، وتم تأجيل سريان هذا المعيار على البنوك الإسلامية من 1 جانفي 2023 إلى 1 جانفي 2024 أو ما بعده، كما تشجع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على التطبيق المبكر لهذا المعيار.

المطلب الثاني: قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي

للتعرف على قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي لابد من إعطاء مفهوم قائمة المركز المالي ومن ثم تعريفها لدى البنوك الإسلامية وتقسيماتها، وإبراز أوجه اختلافها عن قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: التعريف بقائمة المركز المالي

ينتج عن النشاط الاقتصادي لأي مؤسسة تبيان الوسائل التي تستخدمها من أجل إنتاج وبيع المنتجات والخدمات للزبائن، حيث يشكل الفرق بين الإيرادات والتكاليف النتيجة التي تحققها المؤسسة وهذه النتيجة نحصل عليها من خلال قائمة المركز المالي التي تتكون من جانبين:⁽¹⁾

- الأصول: تمثل أوجه الاستثمار، سواء كانت أصولا ثابتة أو أصولا متداولة.
- الخصوم: تشتمل على مصادر الأموال، سواء كانت من أصحاب المشروع أو من غيرهم.

والهدف من إعداد الميزانية هو تحديد المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين.

وتعرف الميزانية أو قائمة المركز المالي بأنها تقرير محاسبي يلخص الأصول المملوكة للمنشأة والالتزامات (الخصوم) التي عليها وحقوق الملاك المستثمرة في المنشأة أي استثماراتهم الأصلية، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة في السنوات السابقة، ويمكن اعتبار الميزانية العمومية مثل الصورة الفوتوغرافية تصور أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين، وحتى يتسنى فهم الصورة كاملة فإنه يجب على مستخدم القائمة المالية نفهم العناصر التي تتكون منها الميزانية.⁽²⁾

(1) مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص.14.

(2) طارق عبد العال حماد، (2002): بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، ص.123.



الفرع الثاني: التعريف بقائمة المركز المالي للبنك الإسلامي

تبين الميزانية العمومية المركز المالي للبنك الإسلامي من حيث مصادر الأموال واستخداماتها في نقطة معينة من الزمن، عادة ما تكون نهاية السنة المالية للبنك، وهي عبارة عن تقرير للمركز المالي للبنك في نهاية السنة المالية، وتظهر قائمة المركز المالي قيمة وتركيبه مصادر الأموال، أي المدخلات المالية التي حصل عليها البنك من المطلوبات وحقوق الملكية، لتمويل نشاطاته الاستثمارية والتمويلية، وكيفية توزيع هذه النشاطات على العقود الإسلامية المختلفة، أي المخرجات المالية، التي وظف بها البنك أمواله في الموجودات في نهاية السنة المالية للبنك.⁽¹⁾

ويتم تعريف قائمة المركز المالي في البنك الإسلامي وفق معايير المحاسبة الإسلامية على أنها تتضمن جميع أصول البنك وجميع التزاماته وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وجميع حقوق أصحاب الملكية في البنك الإسلامي.⁽²⁾

وتتكون قائمة المركز المالي من جانبين هما جانب الموجودات أي الأصول، وجانب المطلوبات أي الالتزامات وحقوق الملكية أي حقوق المساهمين أصحاب البنك.

أولاً: الموجودات وأقسامها

يتمثل الموجود لدى البنك في الأصل الذي يكون قادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية، بمفرده أو الاشتراك مع موجود آخر، ويجب أن يكون الموجود قابلاً للقياس المالي وأن لا يكون مرتبطاً بالتزام أو بحق لطرف آخر غير قابلين للقياس، وأن يكون للبنك حق التصرف في الشيء بالنيابة أو أصالة، ويجب أن يضاف إلى هذه الشروط جواز التصرف بالموجود أو بالأصل من الناحية الشرعية.⁽³⁾

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.371.

(2) عبيد محمد، مرجع سابق، ص.152.153.

(3) حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، (2011): محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة ثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص.390.



وتنقسم الموجودات إلى أربعة أقسام بحسب آجال هذه الاستثمارات، كما يلي:⁽¹⁾

(أ)- موجودات متداولة: تتمثل في أصول مالية سائلة، وتضم النقد في البنك وأرصدة لدى البنوك المركزية، وأرصدة لدى البنوك الأخرى.

(ب)- استثمارات قصيرة الأجل: وهي أصول مالية قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتشمل القروض الحسنة والأوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات في المحافظ الاستثمارية، والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وذمم البيوع المؤجلة، وتمويلات المضاربة والمشاركة، والاستثمارات في البضائع والسلع، واستثمارات البنك الذاتية في أوراق مالية متاحة للبيع.

(ج)- استثمارات طويلة الأجل: وهي أصول مالية ذات قابلية أقل للتحويل إلى نقد، وتشمل استثمارات في التأجير، والعقارات والشركات التابعة.

(د)- استثمارات دائمة: وهي أصول البنك الثابتة، كالمباني والمعدات والأجهزة والأدوات والأثاث وبرامج الحاسوب المصرفية، وأجهزة الربط المصرفي المحلية والدولية، وذلك بعد طرح الاستهلاك السنوي المتراكم منها.

ثانيا: المطلوبات وأقسامها

المطلوب هو الالتزام القائم في حينه الواجب سداذه في المستقبل، ويشترط في قابليته للقياس المالي والالتزام البنك بالوفاء بالالتزام دون قيد أو شرط وقابلية وضع منفعة أحد موجودات البنك أو نقله أو تحويله للطرف الآخر للوفاء بالالتزام.⁽²⁾

وتتكون المطلوبات من أقسام بحسب آجال الاستحقاق وهي:⁽³⁾

(أ)- مطلوبات متداولة: وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترات زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة، وتشمل ودائع العملاء التجارية وتحت الطلب، أي الأمانة وودائع البنوك الأخرى لدى البنك، التأمينات النقدية، المستحقات والمخصصات للغير، بالإضافة إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات والأسهم.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.ص.372.371.

(2) حسين محمد سمحان و موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص.390.

(3) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.ص.372.



ب)- مطلوبات متوسطة وطويلة الأجل: وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترة تزيد عن السنة، وهي حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، وتشمل حسابات التوفير والخاضعة لإشعار ولأجل وحصة المودعين من عوائد حسابات الاستثمار المطلق.

ج)- حقوق الملكية: وهي ليست التزامات على البنك، وإنما هي مساهمات أصحاب البنك، أي المساهمين في رأس مال البنك والاحتياطات القانونية والاختيارية والأرباح المحتجزة وغير الموزعة أي الأرباح المدورة، أو بمعنى آخر هي مقدار ما تبقى من موجودات البنك بعد طرح المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها.⁽¹⁾

الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي

حسب معيار المحاسبة المالية (1) المحدث "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" الصادرة في سبتمبر 2021 من قبل الهيئة، فإن لا بد من الإفصاح عن النقاط التالية في قائمة المركز المالي وهي:⁽²⁾

أولاً- يجب الإفصاح ضمن قائمة المركز المالي أو إيضاحات القوائم المالية عن الموجودات الآتية:
- النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، مع التمييز بين النقد في الصندوق والرصيد لدى البنك المركزي.

- الذمم المدينة على المؤسسات المالية والاستثمارات التشاركية لديها.
ثانياً- يجب الإفصاح بصورة منفصلة عن الموجودات التي تم تمويلها بشكل مشترك من حقوق الملكية وأشبه حقوق الملكية، وتلك التي مولتها حقوق الملكية حصراً لكل بند سطري من بنود الموجودات.

ثالثاً- يجب الإفصاح عن:

- المطلوبات المستحقة للمؤسسات المالية.
- المطلوبات المستحقة لأطراف أخرى مثل حسابات القرض للعملاء.

(1) حسين محمد سمحان و موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص.391.

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية (1)، ص.26، عن الموقع الإلكتروني:

<https://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer-sc>



رابعاً- يجب الإفصاح عن حقوق وشروط والتزامات كل نوع من حسابات وأشباه حقوق الملكية وحسابات الودائع الأخرى التي تم عرضها في قائمة المركز المالي.

خامساً- يجب عرض أشباه حقوق الملكية في قائمة المركز المالي باعتبارها عنصراً مستقبلاً بين المطلوبات وحقوق الملكية.

الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة المركز المالي المعدة وفق المحاسبة الإسلامية والمعدة وفق معايير المحاسبة الدولية

يوجد فرق جوهري في قائمة المركز المالي المعدة وفق المعايير المحاسبية الإسلامية من جهة، وتلك المعدة وفق المعايير الدولية للمحاسبة من جهة أخرى، في أن معايير المحاسبة الإسلامية استحدثت حساب خاص بين الديون وحقوق الملكية هو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، فلا يمكن اعتباره ديناً في مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لأن سداد رأس المال غير مضمون، وليس أحد حقوق الملكية لأن أصحاب هاته الحسابات لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أصحاب الأسهم في رأس المال، بالإضافة إلى ذلك يجب سداد أصل المبلغ عند الاستحقاق إذا لم يتأثر بالخسائر، يختلف بمقتضى ذلك الهيكل العام لقائمة المركز المالي وفق معايير ومبادئ المحاسبين.⁽¹⁾

المطلب الثالث: قائمة الدخل للبنوك الإسلامية

إضافة إلى قائمة المركز المالي توجد قائمة الدخل التي تعتبر كذلك من بين أهم القوائم الأساسية في البيانات المالية للبنوك الإسلامية، سنحاول التطرق إلى مفهومها لدى البنك الإسلامي وعناصر هذه القائمة والعرض والإفصاح في بيانها حسب معيار المحاسبة المالية (1) المحدث.

الفرع الأول: التعريف بقائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج أو ما تسمى حساب الأرباح والخسائر، على أنها قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع أو نتيجة أعمال المؤسسة من الربح أو الخسائر، خلال فترة زمنية معينة سنة، وتبين هذه القائمة نتيجة الأعمال خلال السنة المالية كاملة وليس في

⁽¹⁾ عبيد محمد، مرجع سابق، ص.ص.153.154.



لحظة معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.⁽¹⁾

وتمثل قائمة الدخل أهم المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المديرون والمستثمرون في قراراتهم لأن البيانات المالية هي أحد العناصر الأساسية لعملية صنع القرار، ويجب أن تكون قائمة الدخل عالية الجودة لضمان الدقة والثقة في الإفادة بالمعلومات المحاسبية، لأن الموثوقية والدقة والقدرة على التنبؤ وحسن التوقيت وتحقيق الدخل لها علاقة مباشرة وبشكل رئيسي بجودة تقييم الأداء.⁽²⁾

الفرع الثاني: التعريف بقائمة الدخل للبنك الإسلامي

تقيس قائمة الدخل ربحية البنك الإسلامي خلال فترة زمنية محدد عادة ما تكون منذ بداية السنة إلى نهايتها، وتظهر هذه القائمة قيمة التكاليف التي تحملها البنك الإسلامي على ودائعه وعلى حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء لجني الإيرادات من توظيف هذه الأموال، وتشمل التكاليف التي يتحملها البنك على العوائد الممنوحة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وهي تماثل الفوائد المدفوعة على الودائع في القروض التقليدية، ونفقات الموظفين والمصاريف التشغيلية الأخرى والاستهلاكات والضرائب.⁽³⁾

إضافة إلى المعلومات السابقة تظهر قائمة الدخل النقاط التالية:⁽⁴⁾

- قيمة الإيرادات المتحققة والتكاليف المستحقة خلال السنة المالية.
- صافي الإيرادات التشغيلية وصافي الدخل للبنك الإسلامي في نهاية السنة المالية القابل للتوزيع على المساهمين على شكل عوائد، وأرباح محتجزة يعاد استثمارها في البنك على شكل أرباح مدورة.
- الإيرادات المتحققة من ذمم البيوع والتمويلات والاستثمارات والخدمات المصرفية.

⁽¹⁾ مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص.9.

⁽²⁾ Menicucci,E, (2019): **earnings quality: difinitions, neasures, and financial reporting**, Springer Nature, p.1.

⁽³⁾ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.376.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص.376.



وتتكون قائمة الدخل من العناصر التالية:⁽¹⁾

أولاً: الإيرادات

وهي مقدار الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة والنتج عن طرق وأساليب مشروعه من الاستثمارات بجميع أنواعها أو تقديم خدمات مصرفية أو تأدية وظائف أخرى تستهدف الربح، وتشمل الإيرادات:

- أ- إيرادات تشغيل أموال الغير: وتشمل ذمم البيوع، التمويلات، الاستثمارات.
- ب- الإيرادات الخاصة بالبنك: وتشمل إيرادات الخدمات المصرفية، ودخل البنك من الاستثمارات الذاتية، ونصيبه من دخل الاستثمارات المقيدة والمحافظ الاستثمارية بصفته مضارباً.

ثانياً: المصروفات

وهي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة، الناتج من توظيف الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة، وتشتمل المصروفات أو التكاليف في البنك الإسلامي على:

- أ- تكاليف تشغيل أموال الغير: وتمثل عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.
- ب- التكاليف الإدارية و العمومية: وتشمل نفقات الموظفين و النفقات الإدارية، الاستهلاكات، المخصصات المختلفة، والاحتياطات لمواجهة المخاطر والضرائب.

ثالثاً: المكاسب

وهي مقدار الزيادة في موجودات البنك الإسلامي الناتجة عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة المالية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، باستثناء التحويلات التي تجرى بين البنك وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجرى بين البنك والمساهمين.

⁽¹⁾ العديد من المراجع أهمها:

- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص.ص.394.395.
- محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.377.



رابعاً: الخسائر

هي مقدار النقص في صافي الموجودات البنك الناتج عن حيازة موجودات انخفضت قيمتها خلال الفترة المالية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، باستثناء التحويلات بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، أو بين البنك وأصحاب حقوق الملكية.

خامساً: إيرادات أصحاب الاستثمار المطلقة

وهي حصة هؤلاء في الربح أو الخسارة عن أموالهم المستثمرة بالمشاركة مع أموال البنك، ويعتبر توزيعها لأرباح أو خسائر الاستثمارات التي شاركت بها هذه الأموال.

سادساً: صافي الدخل أو الخسارة

وهو مقدار الزيادة أو النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر.

الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة الدخل

حسب معيار المحاسبة المالية (1) المحدث " العرض والافصاح العام في القوائم المالية" الصادر في سبتمبر 2021 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإنه لا بد من الإفصاح عن النقاط التالية في قائمة الدخل والدخل الشامل، أو في إيضاحات القوائم المالية:⁽¹⁾

- الدخل والمكاسب من أنماط المتاجرة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستثمارات التشاركية والاستثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى.
- المصروفات الناتجة عن تكوين المخصصات والخسائر المتعلقة بأنماط قائمة على المتاجرة، والإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات التشاركية والاستثمارات الأخرى.
- الدخل والمكاسب من الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- الدخل من الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة، والدخل من الكيانات الزميلة.
- الرسوم و العملات الأخرى والمصروفات ذات العلاقة.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية (1)، مرجع سابق، ص ص. 24-26.



- صافي الدخل (الخسارة) قبل اسنادها لأشباه حقوق الملكية، وصافي الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضريبة.
 - الإفصاح عن وعاء الزكاة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المالية 39 " التقرير المالي عن الزكاة".
 - الإفصاح عن الطريقة المستخدمة لتخصيص الأرباح أو الخسائر بين حقوق الملكية وأشباه حقوق الملكية.
 - يجب الإفصاح عما إذا كان البنك مضاربا أو شريكا، أو وكيلًا (إذا كانت الاستثمارات القائمة على الوكالة بالاستثمار مدرجة في الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة المالية ذات العلاقة)
 - الإفصاح في إيضاحات القوائم المالية بصورة منفصلة عن الموجودات التي تشترك في تمويلها حقوق الملكية وأشباه حقوق الملكية وتلك التي مولتها حقوق الملكية حصرا.
- الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة الدخل المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية والمعدة وفق معيار المحاسبة الدولية
- يعتبر مبدأ تقاسم الربح والخسارة جوهر اختلاف المحاسبة الإسلامية عن المحاسبة التقليدية، ومنه لا يتم تشكيل النتيجة المحاسبية بنفس الطريقة بين النموذجين الإسلامي والتقليدي، حيث تأخذ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هذه الخصوصية المهمة بالاعتبار في قواعد عرض قائمة الدخل، فمن الضروري التمييز بين الدخل والمصروفات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة من جهة، وتلك التي تم تمويلها حصريا من قبل البنك من جهة أخرى.
- ويهدف هذا التمييز إلى تسهيل حساب حصة حاملي حسابات الاستثمار المطلقة في النتيجة الإجمالية للبنك الإسلامي، وبشكل عام يتعدى هدف هيكل قائمة الدخل وفق المحاسبة الإسلامية، مجرد كيفية تكوين الدخل المحاسبي الصافي، فتسعى للكشف عن كيفية تكوين الربحية للمساهمين والمودعين (أصحاب حسابات الاستثمار).⁽¹⁾

(1) عبيد محمد، مرجع سابق، ص 155.



المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية

تنظم قائمة التدفقات النقدية إلى القوائم المالية الرئيسية في البنوك الإسلامية على غرار قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كون هذه القائمة تكشف كل التدفقات النقدية الداخلة للبنك وكل التدفقات النقدية الخارجة، لذا سنحاول التعرف على مفهومها أكثر وعناصرها إضافة إلى العرض والإفصاح في هذه القائمة وأوجه الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية.

الفرع الأول: التعريف بقائمة التدفقات النقدية

تعرف على أنها تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، و النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، ومن خلال هذا التعريف تبرز العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية:⁽¹⁾

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية؛
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية؛
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

وقائمة التدفقات النقدية هي جدول تم فيه مطابقة وتسوية الأرصدة من بداية السنة المالية للبنك إلى نهايتها، إذا هي كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنك ممزوجة بصافي التغير في النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال فترة محددة.⁽²⁾

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات كثيرة حول مصادر التدفقات النقدية وطرق استخدامها، وهذا لما له أهمية كبيرة في توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون ومستخدمو القوائم لاتخاذ القرارات حول مصادر النقد للمؤسسات وكيفية تخصيصه.⁽³⁾

(1) مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص. 9.

(2) عبيد محمد، مرجع سابق، ص. 156.

(3) Aktas Rabia, Karğın, (2012): **predictive ability of earnings and cash flows: evidence from turkish firms'cash flow statements that prepared by IAS7**, Journal of money, Investment and Banking Issue 25, p.p. 171.172.



الفرع الثاني: التعريف بقائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية

تكشف قائمة التدفقات النقدية للبنك الإسلامي، النقد المقبوض من البنك والنقد المدفوع والمسحوب منه طول فترة زمنية محددة، عادة ما تكون السنة المالية للبنك، وهذا الكشف عبارة عن تقرير عن نقدية البنك طول هذه السنة المالية، وتسمى هذه القائمة كذلك بيان مصادر (الموارد والإيداعات) واستخدامات الأموال (التوظيفات والتمويلات)، ويهدف هذا إلى تحديد أمرين: الأول فيما استخدم البنك أمواله طول السنة المالية، والثاني من أين أتى البنك بهذه الأموال أي ما هو مصدر هذه الأموال، وبالطبع، فإن مصادر الأموال يجب أن تساوي استخدامات الأموال خلال السنة المالية، وفي الحقيقة أن بيان المصادر والاستخدامات مبني على أساس المبادئ التالية:⁽¹⁾

- أي زيادة في الأصول يعتبر استخداماً للأموال؛
- أي نقص من الأصول يعتبر مصدراً للأموال؛
- أي زيادة في المطلوبات تعتبر مصدراً للأموال؛
- أي نقص في المطلوبات يعتبر استخداماً للأموال

وتشمل قائمة التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية العناصر التالية:⁽²⁾

أولاً: النقد وما في حكمه

وهو العملات المحلية والأجنبية لدى البنك وودائع البنك تحت الطلب لدى البنوك الأخرى.

ثانياً: التدفقات النقدية من العمليات

وهي التدفقات النقدية الداخلة إلى البنك أو الخارجة منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة الدخل، باستثناء التدفقات النقدية الناتجة عن التصرف في موجودات اقتناها البنك لاستخدامه أو استثماره الذاتي.

(1) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.383.

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية(1)، مرجع سابق، ص. ص. 27.28.



ثالثا: التدفقات النقدية من التمويل

وهي التدفقات النقدية الداخلة إلى البنك نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، أو النقد الخارج من البنك نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو سحبات أصحاب الحسابات بأنواعها.

رابعا: التدفقات النقدية من الاستثمارات

وهي تلك التدفقات الناتجة عن اقتناء البنك لموجودات بغرض الاستثمار.

الفرع الثالث: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

حسب معيار المحاسبة المالية(1) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإنه لا بد من الإفصاح عن النقاط التالية في قائمة التدفقات النقدية:⁽¹⁾

أولا- الفترة المالية:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية من بدايتها عن نهايتها التي تشملها قائمة التدفقات النقدية.

ثانيا- تصنيف قائمة التدفقات النقدية:

- يجب الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية أو الإيضاحات حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات والاستثمار والتمويل.

- لا بد من التمييز بين التدفقات الناتجة عن العمليات والتدفقات النقدية الناتجة من الإستثمار والتدفقات الناتجة عن التمويل.

ثالثا- الإفصاح عن مكونات النقد:

يجب الإفصاح عن المنهج و السياسة المحاسبية التي اتبعها البنك الإسلامي في تحديد مكونات النقد وما في حكمه.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية(1)، مرجع سابق، ص. ص. 29.



رابعاً- الإفصاح عن التغيرات في النقد:

يجب الإفصاح عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية والإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية.

خامساً- الإفصاح عن العمليات التبادلية الغير نقدية:

وذلك مثل أسهم المنحة أو اقتناء الموجودات مقابل إصدار حصص في حقوق الملكية أو تحمل التزام مقابل التزام آخر.

الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية والمعدة وفق معايير المحاسبة الدولية

تتفق معايير المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية في عرض قائمة التدفقات النقدية في مفهوم النقد، كما يتفقان في هيكل قائمة التدفقات النقدية على تجزئة القائمة إلى ثلاث أقسام هي التشغيل، التمويل والاستثمار، إلا أن موقع الاستثمار المشترك في هيكل قائمة التدفقات النقدية هو جوهر الاختلاف، فوفق معايير المحاسبة التقليدية تعتبر حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كأحد الديون، تعامل في هاته القائمة شأنها شأن باقي حسابات الودائع الجارية فتدمج في "التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل"، أما معايير المحاسبة الإسلامية لا تعتبر حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الديون يتم وضعها في هاته القائمة ضمن "التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية" لأنها تتشابه مع زيادات رأس المال.⁽¹⁾

(1) عبيد محمد، مرجع سابق، ص.157.



المبحث الثالث: أدوات تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية لضغط كبير من جمهور المتعاملين معها والمستثمرين فيها لكي تحقق إنجازات مالية ملموسة على مستوى العوائد على الأموال المستثمرة فيها، ومن هنا تلجأ إلى استخدام التحليل المالي لتحليل الموقف المالي للبنك الإسلامي بتحليل بياناته المالية لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في عملياته التشغيلية، ويستخدم في تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية ثلاث أدوات تحليلية أساسية، تتمثل في: التحليل العمودي (الرأسي) والتحليل الأفقي والنسب المالية (مؤشرات تقييم الأداء) للبنك الإسلامي.

المطلب الأول: التحليل العمودي والتحليل الأفقي

يتضمن تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية على أداتين أساسيتين للتحليل هما: التحليل العمودي للمقارنة مع البنوك الأخرى والتحليل الأفقي لمقارنة تطور البيانات المالية عبر الزمن.

الفرع الأول: التحليل العمودي (الرأسي)

يهدف التحليل وفق هذا الأسلوب إلى التعرف على مصادر الأموال وكيفية توزيعها بين المصادر المختلفة، والاستخدامات المختلفة للأموال وكيفية توزيعها، كما يساعد هذا الأسلوب من التحليل إلى التغلب على مشكلة الحكم في عملية مقارنة المركز المالي وقائمة الدخل بين عدة بنوك، من خلال إعطاء أوزان لمكونات البيانات بالنسبة إلى إجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات.⁽¹⁾

ويقوم هذا النوع من التحليل على أساس إيجاد نسبة كل بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه (جانب الأصول أو جانب الإيرادات)، ويهدف إلى إيجاد الأهمية النسبية للبنود التي تظهر في القوائم المالية من خلال المجموعة التي تنتمي إليها، ويتم تحديد النسبة المئوية للبنود التي تظهر في قائمة المركز المالي بقسمة البند في جانب الموجودات على إجمالي الموجودات، والبند في جانب المطلوبات على إجمالي المطلوبات وهكذا في بقية البنود، وبعد أن يتم تحديد كل النسب للبنود الواردة في القوائم المالية تحل هذه النسب بدلا من الأرقام الفعلية، ويكون مجموع نسب البنود (100%) بغض النظر عن حجم البنك، ولذا فإن القوائم المالية التي تحمل هذه

(1) العديد من المراجع أهمها:

- عقل مفلح، (2000): مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي: طبعة ثانية، دار المستقبل، الأردن، 2000، ص.364.
- محمد محمود العلجوني، مرجع سابق، ص.385.386.



النسب تسمى القوائم ذات الحجم الواحد، وبدراسة بيانات القوائم المالية ذات الحجم الواحد يمكن التوصل إلى معرفة التغير في الأهمية النسبية للبند مقارنة مع البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات)

يهدف هذا التحليل إلى تحديد اتجاه التغيرات في البيانات المالية عبر الزمن، ويتطلب هذا التحليل الحصول على بيانات مالية لعدة سنوات أو فترات متعاقبة، ويتم التحليل أولاً باختيار وتحديد سنة أساس يكون فيها أداء البنك طبيعياً، ولم يتعرض البنك خلالها إلى أعوام سلبية أو حقق خلالها نتائج مالية غير عادية، وثانياً يتم إعطاء سنة الأساس نسبة 100%، وثالثاً: تتم نسبة أرقام نفس العنصر، مثلاً: ذمم بيوع مؤجلة، للسنوات التالية والسابقة لسنة الأساس إلى قيمة العنصر نفسه، أي ذمم بيوع مؤجلة في نفس سنة الأساس.⁽²⁾

ويمكن إعداد تحليل لكل مكونات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي كما يمكن أن يتم التحليل لبعض المكونات الرئيسية في القوائم المالية مثل إجمالي الذمم والتمويل والاستثمار و حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، إجمالي الإيرادات ونصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة، وصافي الإيرادات التشغيلية ومجموع المصروفات التشغيلية وصافي الدخل قبل الضريبة وبعد الضريبة.⁽³⁾ ويوجد هناك أسلوبان للتحليل الأفقي (الاتجاهات) هما:⁽⁴⁾

أولاً- التحليل النسبي الأفقي

يسمى هذا النوع من التحليل على أنه تاريخي كونه يعتمد على حساب نسبة أرقام معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، ويستند في أسلوبه على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية مع قيمته في السنة السابقة لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ونسبته، ويقصد بالتغير الفرق بين قيمة البند في السنة الجارية وقيمته التي كان عليها في السنة السابقة، وللمقارنة تعرف السنة السابقة بسنة

(1) العديد من المراجع أهمها:

- إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.174.

- عقل مفلح، مرجع سابق، ص.405.

(2) محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص.395.

(3) المرجع نفسه، ص.395.

(4) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص-ص.171-173.



الأساس، وبقيمة التغير على رقم سنة الأساس يتم تحديد النسبة المئوية للتغير، والمعادلة التالية تلخص ما سبق:

نسبة التغير = (الرقم في سنة المقارنة - الرقم في سنة الأساس / الرقم في سنة الأساس) × 100%
ويغلب على هذا النوع من التحليل الموضوعية والواقعية في نتائجه بارتفاع الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة.

ثانيا- التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي

يعتمد على هذا النوع من أساليب تحليل الاتجاهات، عندما تمتد فترات التحليل لتصل إلى عشر سنوات، وهذه الفترة تتطلب استخدام الأرقام القياسية، وتتطلب عملية حساب سلسلة من الأرقام القياسية اختيار سنة أساس لكافة البنود، ويكون رقمها القياسي (100%) ويفضل اختيار سنة أساس طبيعية، وذلك لأن سنة الأساس تمثل إطارا مرجعيا لكافة المقارنات، وقد جرت العادة الأخذ بالسنة الأولى في السلسلة الزمنية بسنة الأساس، ليتم فيما بعد إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية التالية في شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس، ويمكن حساب سلسلة الأرقام القياسية للفترات المالية بقسمة البند في سنة المقارنة على البند نفسه في سنة الأساس كما في المعادلة التالية:

الرقم القياسي = (البند في سنة المقارنة / البند في سنة الأساس) × 100%

وهذا يفيد في تتبع الحركة التي طرأت على أرقام السنوات الموالية نسبة لسنة الأساس.



المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

هناك العديد من المؤشرات لتقييم وقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية، حيث تعتبر من أهم أدوات تحليل القوائم المالية للبنوك، يتم اعتمادها بناء على بنود الميزانية، وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في مؤشرات النشاط (التوظيف)، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات كفاية رأس المال.

الفرع الأول: مؤشرات النشاط (التوظيف)

تشير هذه المؤشرات إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف ويعبر عنها بعدة صيغ ومعدلات من أبرزها:⁽¹⁾

أولاً: معدل توظيف الموارد المتاحة

يعد هذا المعدل مؤشراً جيداً لقياس مدى كفاءة البنك في توظيف موارده المالية في أصول منتجة تدرع عائداً، سواء كانت داخلية متمثلة بحقوق المساهمين أو خارجية كالودائع.

ثانياً: معدل توظيف الودائع

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع، ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات مدرة للعوائد، وتعود أهمية هذا المؤشر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد، ويجب بالمقابل استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح.

ثالثاً: نسبة التسهيلات إلى الودائع

يقيس مدى قدرة البنك على تزويد عملائه بالأصول على شكل قروض، إذ تعد الودائع المصدر الأساسي لأموال البنك وخاصة ودائع العملاء، وبالتالي فإن البنوك تهتم بتوظيفها في استثمارات لها عوائد مرتفعة على شكل تسهيلات ائتمانية.

⁽¹⁾ إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.177.



الفرع الثاني: مؤشرات الربحية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها، إذ يعد الربح هو أساس قيام كل الأنشطة الاقتصادية فهو العنصر الجذاب لأي مستثمر، ومن ثم فإن هذه المؤشرات تبرز مدى قدرة البنك على توليد عوائد وأرباح من مختلف العمليات والأنشطة التي يقوم بها، وتعد مجموعة هذه المؤشرات المتعلقة بالربحية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وتمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال.⁽¹⁾

أولاً: أسس ومعايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

تتمثل أهم الأسس والمعايير فيما يلي:⁽²⁾

- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة: للاستفادة أفضل من استثمارات ذات عوائد مرتفعة لا بد على البنوك الإسلامية اعتماد استراتيجية نمو مستمرة من خلال التغطية الجغرافية، إضافة إلى إدارة مخاطر ناجحة، والاستفادة من الاندماج و وفرات الحجم الكبير.
- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى اقصى حد ممكن.
- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تسعير الخدمات البنكية: أي تسعير الخدمات البنكية المقدمة بطريقة يمكن أن يتحملها الزبون وتتلاءم مع قدراته.
- الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير: تشير نظرية وفرات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج ، يؤدي على زيادة التكاليف بمعدل أقل من زيادة الإنتاج، وعلى البنوك الاستفادة من ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية.

⁽¹⁾ عمر بوجميلة، الطيب بولحية، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية

للفترة 2009-2011)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلـي- الشلف، الجزائر، ص. 7.

⁽²⁾ كرومي آسية، مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، مرجع سابق، ص.322.



ثانيا: مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، وتتمثل في:

(أ)- معدل العائد على حقوق الملكية

يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية) ، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:⁽¹⁾

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

(ب)- معدل العائد على الأصول

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الأصول (الموجودات) من صافي الربح، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:⁽²⁾

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويحسب معدل العائد على الأصول بناء على هامش الربح ومنفعة الأصول كمايلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} * \text{منفعة الأصول}$$

(ج)- هامش الربح (PM)

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة لإجمالي المصروفات، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها إجمالي المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دلّ ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات، ويتم حساب هامش الربح من خلال المعادلة التالية:⁽³⁾

$$\text{هامش الربح (PM)} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية}}$$

(1) علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، مرجع سابق، ص.10.

(2) كرومي آسية، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)، مرجع سابق، ص.136.

(3) عمر بوجميلة، حمزة العرابي، مرجع سابق، ص.371.



(د- معدل دوران الأصول (منفعة الأصول)

يمثل هذا المعدل القدرة لإجمالي محفظة الأصول في البنك على إنتاج إيرادات، ويفضل زيادة هذا المؤشر بما يعني زيادة قدرة الأصول على توفير إيرادات للبنك، ويعبر عنه بالمعادلة التالية: (1)

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الفرع الثالث: مؤشرات السيولة

تعتبر السيولة أهم الميزات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن باقي الوحدات الاقتصادية خاصة في البنوك الإسلامية ، فالبنك لا يستطيع تأجيل التزاماته مثل باقي الوحدات الاخرى، فإن مجرد إشاعة عدم توافر السيولة كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين فيسحبون ودائعهم مما يعرض البنك لخطر الافلاس (2)، وهناك العديد من المؤشرات لقياس السيولة منها: نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول، نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى البنك إلى إجمالي الموجودات.

إضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالسيولة والخاصة بتحليل المالي للقوائم المالية السالفة الذكر توجد مؤشرات أخرى لقياس السيولة وهي: (3)

أولاً- شبه الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات

وتشير إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية إلى إجمالي المصادر الخارجية بالإضافة إلى مدى سيولة مطلوبات البنك، أي مدى استحقاق هذه المطلوبات، وذلك وفق المعادلة التالية:

الودائع الجارية للعملاء و حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية / إجمالي المطلوبات

(1) إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.18.

(2) عمر بوجميعة، حمزة العرابي، مرجع سابق، ص.369.

(3) العديد من المراجع أهمها:

- علي عبد الله شاهين و هبة مصباح صباح، مرجع سابق، ص.11.10.

- عمر بوجميعة، حمزة العرابي، مرجع سابق، ص.370.369.



ثانيا- نسبة النقدية الجاهزة إلى إجمالي الموجودات

تقيس حجم الأموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي موجوداته، وذلك وفق المعادلة التالية:

النقدية الجاهزة / إجمالي موجودات البنك

وتشير هذه المعادلة إلى نسبة الأصول السائلة الموجودة لدى البنك في شكل نقد، أي غير مستثمرة، وارتفاع هذه النسبة يدل على أن البنك يتمتع بسيولة عالية، غير أنها تعبر من جهة أخرى على عدم قدرة البنك على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على تحقيق العوائد.

ثالثا- نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات

وتعتبر هذه النسبة عن احتياطات البنك من الأصول غير السائلة، لكنها أكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحبيات غير عادية، وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق درجة مخاطر أقل، وفي نفس الوقت تحقق للبنك عوائد وإن كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بها في الشكل النقدي، وتحسب وفق العلاقة التالية:

الأوراق المالية المتاحة للبيع / إجمالي موجودات البنك

إضافة على ذلك هناك نسبتين جديدتين استحدثتها لجنة بازل 3 ضمن مقرراتها للوفاء بمتطلبات السيولة، كما سبق وأن تطرقنا لها وهي: نسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل المستقر.

الفرع الرابع: مؤشرات كفاية رأس المال

تقوم البنوك جميعها بمراعاة متطلبات لجنة بازل للمخاطر المصرفية ومتطلبات البنك المركزي، والبنوك الإسلامية مطالبة بنفس الأمر مع فارق طبيعة التمويل في البنك الإسلامي، وكذلك جانب الودائع الجارية وعدم استفادته منها باستثمارها، وتركز متطلبات كفاية رأس المال على وجود أموال ذاتية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بالمخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح، أو الاستثمار المباشر، وتعكس مؤشرات كفاية رأس المال مدى قدرة البنوك الإسلامية على الإيفاء بمتطلبات لجنة بازل.⁽¹⁾

⁽¹⁾ إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص.199.



إضافة إلى النسب المقررة لحساب كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، كما سبق وأن تطرقنا لها سابقا، يمكن اعتماد النسب التالية بشكل عام اعتمادا على بنود الميزانية للبنك:⁽¹⁾

$$\text{النسبة الأولى: كفاية حقوق الملكية للودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين.

$$\text{النسبة الثانية: كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي التمويل والاستثمار}}$$

وتبين هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر التي تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار.

الفرع الخامس: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا حديثا ظهر سنة 1991 للتغلب على عيوب المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل البنك أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال.⁽²⁾ وتعرف كذلك على أنها الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة.⁽³⁾ ويمكن التعبير عن القيمة الاقتصادية المضافة حسب الصيغة التالي:⁽⁴⁾

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب} - \text{التكلفة الكلية المعدلة لرأس المال المستثمر}$$

(1) شالور وسام و ملياني حليم، مرجع سابق، ص.ص.104.105.

(2) محمود زرقون و نفيسة حجاج، صليحة حجاج، (2018): دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم "دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جامعة عمارثليجي- الأغواط، الجزائر، ص.218.

(3) بوزرية رشيد و يحيوي سمير، (2021) : القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة: مؤسسة ALGALPLUS بالمسيلة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص.212.

(4) رامي أبو وادي و ونهيل سقف الحيط،(2016): القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30، العدد 12، فلسطين، ص.2503.



المبحث الرابع : نظام (SCAMELS) للرقابة وتقييم أداء البنوك الإسلامية

من خلال هذا المبحث وقبل التطرق لعناصر نظام (SCAMELS) واستخدامها في الرقابة على أداء البنوك الإسلامية، نركز أولاً على نشأة وتطور هذه النظم، ثم بعدها لدرجات التقييم لنظام (CAMELS)،

المطلب الاول : نشأة وتطور نظم تصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

تطورت هذه النظم من أداة لتقييم وضع المؤسسات المصرفية انطلاقاً من الفحوصات داخل موقع العمل (On–Site Examination)، إلى أنظمة قابلة للتطبيق في عملية التقييم التي تتم خارج موقع العمل (Off– Site Basis).

بالاعتماد على التحليل الذاتي (Subjective Analysis) والذي يتم إجراؤه على مستوى العديد من الوظائف داخل البنك من خلال الفحص الموقعي الميداني، (On–Site Examination Ratings)، حيث تتم مقارنة النتائج المتوصل إليها مع المعايير المعتمدة والمحددة مسبقاً من قبل هيئات الرقابة أو مؤسسة الإشراف المركزي (البنك المركزي).

أما عن التقييمات التي تجرّها مؤسسات الإشراف المركزي خارج المؤسسات المصرفية (Off-Site Examination)، تعتمد على تحليل البيانات التي تتوافر لدى مؤسسات الرقابة المركزية، إضافة إلى البيانات التي يتم الحصول عليها من الفحوصات والخرجات الميدانية التفتيشية لمؤسسات الرقابة المركزية على المؤسسات المصرفية.⁽¹⁾

ولبناء أنظمة الرقابة المستمرة (On-Going Control) على المؤسسات المصرفية، من الضروري أن تكون التقييمات سرية لا يتم تداولها إلا داخل مؤسسات الرقابة نفسها، وهو ما تجسد من خلال استخدام أنظمة (CAMELS) في الفحوصات التفتيشية الميدانية (Off-Site Examination)، من قبل مؤسسات الرقابة المركزية الأمريكية منذ ثمانينات القرن 19.

⁽¹⁾ RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, (2000): **supervisory risk assessment and early warning systems**, basel committee on banking supervision, bank for international settlements basel switzerland, working papers, N°(4) , December 2000, p.7.



حيث تخضع كل مؤسسة مصرفية للتقييم والرقابة على الأداء بالاعتماد على تحليل مؤشرات الأداء (المتغيرات) المستخدمة في نظام (CAMELS) وهي: رأس المال (Capital)، جودة الأصول (Assets)، الإدارة (Management)، الربحية (Earnings)، السيولة (Liquidity)، والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity).

ومن بين المؤسسات الرقابة التي اعتمد هذه النظم في التقييم هي المؤسسات الأمريكية التالية:

FEDERAL RESERVE SYSTEM (FRS), OFFICE OF THE COMPTROLLER OF CURRENCY (OCC), FEDERAL DEPOSIT INSURANCE CORPORATION (FDIC)

المطلب الثاني: درجات التقييم لنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

لتقييم أداء البنك باعتماد نظام (CAMELS) يعطى ترتيب لكل مؤشر من مؤشرات الأداء التي سبق وأن أشرنا لها من 1 إلى 5، حيث المستوى الأول (الرتبة 1) هي الأفضل، في مقابل المستوى الأخير (الرتبة 5) هي الأسوأ، أما عن التقييم النوعي الذي يجريه الفاحص هو أيضا يأخذ ترتيبا مشابها تماما للترتيب المستخدم في التصنيف الكمي، ليدخل ضمن عملية التصنيف ويشكل مع التقييم الكمي تصنيفا مركبا،⁽¹⁾ والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

⁽¹⁾ KRAMO N'GUESSAN,(2004): **rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents**, New York, (4-10) décembre 2004, P.7.



الجدول رقم (7): درجات التقييم لنظام (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية

درجة التقييم	مدى التقييم	وصف درجة التقييم	درجة المخاطرة
1	1 - 1,4	قوي	لا توجد توصيات للجهة المشرفة، والوضع قوي من كافة النواحي.
2	1,6 - 2,4	مقنع	الوضع بحاجة إلى بعض الإجراءات المتوسطة لمعالجة بعض نواحي الضعف.
3	2,6 - 3,4	عادل (تحت الملاحظة)	المؤسسات توضع تحت الرقابة، لوجود مزيج من نواحي الضعف وإذا لم تعالج يمكن أن تؤدي إلى التعثر.
4	3,6 - 4,4	حدي (بوادر التعثر)	يجب وضع هذه المؤسسات تحت المراقبة المكثفة لأن بوادر التعثر واضحة.
5	4,6 - 5	غير مقنع (احتمالات مرتفعة للتعثر)	توضع المؤسسات المصرفية تحت الوصاية الكاملة من قبل المؤسسة الإشرافية المركزية، لأن هذه المؤسسة ذات مخاطر عالية، حيث أصبح التعثر وشيكاً،

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص. 123.

وعليه فعملية التقييم تكون أكثر تكرارا كلما كان التقييم السابق سيئا، لأن هذه النظم تعمل على إجراء التقييم بصورة متكررة، حيث تركز تكرارية التقييم على درجة التقييم السابق (Risk-Based Cycle).⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص. 123.



المطلب الثالث: عناصر نظام (SCAMELS) لتصنيف وتقييم أداء البنوك الإسلامية يرتكز نظام (SCAMELS) على نفس عناصر نظام (CAMELS) وهي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة وفعالية الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L)، الحساسية لمخاطر السوق (S)، مع إضافة معيار السلامة الشرعية (S).

الفرع الأول: معيار السلامة الشرعية (Sharia Compliant)

يعد إضفاء الشرعية على كافة معاملات البنك الإسلامي سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي يسعى إلى تحقيقه البنك الإسلامي، وهو المعيار رقم واحد لدى متعاملي البنك، لأنه أساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، إضافة على ذلك يعتبرونه الأول في المفاضلة ما بين البنوك، وعلى هذا الأساس يضاف معيار السلامة الشرعية (S) إلى عناصر نظام (CAMELS)، للرقابة على أداء البنك الإسلامي باستخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية، والتي تعكس مدى سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية وتوافقها مع مبادئ الشريعة، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بهيئات الرقابة الشرعية،⁽¹⁾ والجدول الموالي يلخص لنا أهم معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية.

الجدول رقم (8): معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	التفسير
● المشروعية الحقيقية	أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل البنك.
● الكفاءة (كلفة المعاملات)	أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
● القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يعمل دائما على المقارنة بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
● الأجر على الفتوى والاستقلالية	يفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة، وهذا من باب عدم جواز الأجر على الفتوى
● المصداقية	أن تكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: شوقي بورقبة، (2011): طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص.154.

⁽¹⁾ شوقي بورقبة (2011): طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص.153.



الفرع الثاني: معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

يكتسي تحليل كفاية رأس المال أهمية كبيرة للبنك، من خلال السماح له بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر غير متوقعة، ولهذا تقتضي الضرورة لتقييم عنصر رأس المال الأخذ بعين الاعتبار أيضا جودة الموجودات والأرباح، فالبank ذو الموجودات الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال، ولهذا عملت لجنة بازل على تحديد العلاقة بين رأس المال والموجودات ووضع قواعد موحدة لقياس كفاية رأس المال، حددت نسبتها بـ 8%⁽¹⁾.

وعليه نتيجة لتعدد المخاطر فإن مقام نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يضم نفس أنواع المخاطر التي حددتها اتفاقية بازل 2، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، على اختلاف أهميتها النسبية مقارنة بالبنوك التقليدية، نتيجة لطبيعة نشاط البنك الإسلامي وأدوات الاستثمار، فالبنوك الإسلامية تستطيع تحميل جزء من أي خسارة للمودعين أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحبات تؤدي إلى إعسار البنك.⁽²⁾

أما عن التصنيف المعياري لكفاية رأس المال وفق نظام (CAMELS)، فهو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (9): التصنيف المعياري لكفاية رأس المال

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	قوي	$CA \geq 10,5\%$
2	جيد	$10,5 > CA \geq 8\%$
3	مقبول	$8 > CA \geq 6\%$
4	ضعيف	$6 > CA \geq 2\%$
5	ضعيف جدا	$CA < 2\%$

Source: Examiner Orientation, (1998): "Bank Rating System, Report on Safety and Soundness Specialty Module", Mag Hill; USA, P120.

⁽¹⁾ محمد سمير دهيرب، (2010): نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر- دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2006-2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، الأردن، ص. 279.

⁽²⁾ محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل (3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، ديسمبر 2011، قطر، ص. 9.



الفرع الثالث: معيار جودة الأصول (Assets Quality)

إن حياة البنك على موجودات جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة، الإدارة ورأس المال، في مقابل ذلك فإن نسبة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها فهي تعكس مدى سلامة السياسات الائتمانية للبنك وملاءة المقترضين، ففي حالة التغيرات المفاجئة والحادة لأسعار الفائدة أو أوقات الكساد تتراخى قبضة البنك المركزي الاشرافية على الجهاز المصرفي وبالتالي تكون هذه النسبة عالية،⁽¹⁾ وعليه فالجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لجودة الأصول.

الجدول رقم (10): التصنيف المعياري لجودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة	نسبة اجمالي التصنيف
التصنيف	التصنيف	Weighted Classification Ratio (WCR)	Total Classification Ration (TCR)
1	قوية	WCR<5%	TCR<20%
2	مرضية	5%≤ WCR <15%	20%≤ TCR <50%
3	جيدة بعض الشيء	15%≤ WCR <35%	50%≤ TCR <80%
4	حدية	35%≤ WCR <60%	80%≤ TCR <100%
5	غير مرضية	WCR≥60%	TCR≥100%

Source: Examiner Orientation,(1998): bank rating system, report on safety and soundness specialty module",Mag Hill; USA,P120.

الفرع الرابع: معيار كفاءة وفعالية الإدارة (Management)

يعد الأداء الإداري المكون الأساسي للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، والتعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة، من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة. ويستلزم على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية البحث في القضايا المتعلقة بأداء الإدارة لتحديد التصنيف الملائم لها والتي من أهمها:

⁽¹⁾ محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص. 281



- التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛
- قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة؛
- دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
- تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛
- خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي؛
- وجود خطط واضحة للتعين ووضع المناسب في المكان المناسب؛
- قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛

الفرع الخامس: معيار الربحية (Earnings)

يعد مؤشر الربحية أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية البنك فهو يتأثر بشكل مباشر بجودة الموجودات، فالتغير في صافي الربح يرتبط بالتغير في الإيرادات والمصروفات، لأن زيادة الإيرادات تعبر عن زيادة نشاط البنك وفعالية سياسته الاستثمارية، أما النقص في الإيرادات هو نتيجة لزيادة حجم المصروفات وتقليص البنك لأنشطته الاستثمارية، وعليه فالإدارة العليا نجدها تهتم برسم سياسة توظيف الأموال بهدف توجيه استثماراتها للمجالات الأكثر ربحية بما يحقق أعلى عائد ممكن، مع البحث في مسببات التغير في صافي الربح بالزيادة أو النقصان، ومجمل العوامل التي أدت لحدوث هذا التغير،⁽¹⁾ و الجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لربحية البنك.

الجدول رقم (11): التصنيف المعياري لربحية البنك

العائد على الأصول (ROA)%	العائد على حقوق الملكية (ROE)%	درجة التصنيف
ROA ≥ 1,0%	ROE ≥ 40%	1
0,75% ≤ ROA < 1,0%	ROE < 20%	2
0,5% ≤ ROA < 0,75%	ROE < 10%	3
0,25% ≤ ROA < 0,5%	ROE < 5%	4
ROA < 0,25%	ROE < 1%	5

المصدر: علي شاهين، (2003): سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص.1.

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، (2002): إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص.341.



الفرع السادس: معيار السيولة (Liquidity)

تعكس السيولة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، أي تحويل أصل من الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، على اعتبار أن هذه النقدية توجه لتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع.⁽¹⁾

فالموجودات تتفاوت بدرجة سيولتها، ولهذا فالبنك يتحوط لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات، كما يبقى جزء من الودائع نقدا (احتياطيات أولية) ويوظف الباقي في موجودات قريبة جدا من النقد وتعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة البنك (احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات، وعليه كلما قصر أجل الموجودات أو زاد أجل المطلوبات كلما زادت سيولة البنك، والعكس صحيح، ومن أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت أجلها -أي ازداد الطلب عليها- كلما تدهورت سيولة البنك وازداد الضغط على الموجودات،⁽²⁾ والجدول الموالي يوضح لنا التصنيف المعياري لسيولة البنك

الجدول رقم (12): التصنيف المعياري لسيولة البنك

درجة التصنيف	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع % (L_1)	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول % (L_2)
1	$L_1 \geq 55$	$L_2 < 50\%$
2	$L_1 \geq 60$	$L_2 < 60\%$
3	$L_1 \geq 65$	$L_2 < 65\%$
4	$L_1 \geq 70$	$L_2 < 70\%$
5	$L_1 \geq 71$	$L_2 \geq 70\%$

Source: MOHAMED ARABI KHALAFALLA AHMED, (2013): **predicting banks failure: the case of banking sector in sudan for the period (2002-2009)** , Journal of Business Studies Quarterly, Vol 04 , N 03 ,P.P.164.165.

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.187.

⁽²⁾ محمود حسن صفوان، (2008): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، الأردن، ص.44.



الفرع السابع: تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity Market Risk):

أنجز مكون تحليل الحساسية لمخاطر السوق عام 1997، ويعد حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، وعلى ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، كان لابد من التركيز على حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية، وعليه فإن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام (CAMELS) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها،⁽¹⁾ وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى العديد من العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها:⁽²⁾

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق

(1) محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص. 288.

(2) يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الأغواط، الجزائر، ص. 212.



- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.



خلاصة الفصل

يعد تحليل وتقييم الأداء المالي ضرورة حتمية للبنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية سواء للبنك أو الأطراف المتعاملة معه، عن طريق جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية للبنك، غير أن القوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة البنك من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دوريا، من حيث السلامة الشرعية (S)، كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة وفعالية الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L) والحساسية لمخاطر السوق (S)، لتكون نظام (SCAMELS) للتصنيف والرقابة على أداء البنوك الإسلامية.

إضافة على ذلك هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى تحليل وتقييم الأداء المالي وتطلبه، وبشكل خاص إدارة البنك، البنك المركزي، هيئات الرقابة الشرعية، المودعون، المالكون والمستثمرون في أسواق المال، السلطة الضريبية والجمهور بوجه عام، وبهذا يعكس تقييم الأداء المالي الصورة الفعلية لكل العمليات التي يقوم بها البنك الإسلامي، والوقوف على مستوى الأداء المالي لهذه البنوك والتحقق من مدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية خاصة ومبادئ النظام الاقتصادي الذي انطلقت منه عامة، خاصة في ظل التطورات العالمية المتسارعة فالبنوك الإسلامية بحاجة دائمة إلى تقييم الأداء المالي لها ودراسة الأوضاع من حين إلى آخر، لمواجهة المخاطر المحتملة ومحاولة تجنبها أو تصحيحها والتحوط من مخاطر وقوع الأزمات المالية.

الفصل الرابع

دراسة وتحليل أثر مخاطر السيولة
على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية
للفترة (2015-2021)



تمهيد

لا تزال تجربة التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حديثة مقارنة بالتمويل التقليدي، ليتوالى بعد ذلك نمو نشاط البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية عامة والسعودية خاصة، أين شهد عددها ارتفاعاً ملموساً سواء فيما يتعلق بالبنوك التي ينحصر نشاطها فقط في العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، أو فيما يتعلق باتجاه البنوك التقليدية إلى اتباع نظام مصرفي ثنائي (مزدوج).

وحتى نبرز الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية السعودية محلياً وعالمياً وأهم التحديات التي تواجهها، خاصة ما تعلق منها بمشكلة السيولة، وانطلاقاً من كون المنتجات المالية التي طورتها الصناعة المالية التقليدية لدعم رأس مال البنوك لا تستوفي في الغالب المتطلبات الشرعية، تقتضي الضرورة البحث عن أدوات مبتكرة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، تستوفي الجانبين الشرعي والفني، وفي ظل ما تتيحه متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية فرصة للصناعة المالية الإسلامية لتطوير مجموعة جديدة من الأدوات المالية أو الأصول السائلة عالية الجودة لمعالجة مشكلة السيولة، نحاول من خلال هذا المبحث تقييم مدى وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات السيولة في إطار بازل 3، إضافة على ذلك اعتماد نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)، مع الأخير اقتراح نموذج قياسي يهدف من خلاله تفسير العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي بما يساهم في وضع استراتيجية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة، و التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لمؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية.



المبحث الأول: البنوك الإسلامية السعودية وموقعها من البنوك العربية المتوافقة والشريعة الإسلامية

نحاول من خلال هذا المبحث أولاً أن نعطي تقديمًا عامًا للبنوك الإسلامية السعودية ثم بعدها تحليل تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية، حتى نبرز الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية السعودية والبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية محلياً وعالمياً وأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: تقديم عام للبنوك الإسلامية السعودية

تعود بداية تجربة البنوك الإسلامية السعودية قبل نحو نصف قرن، عندما أسست منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1975 أول بنك دولي في جدة وهو البنك الإسلامي للتنمية، وفي عام 1990 أنشأ البنك الأهلي التجاري السعودي أول فرع إسلامي له في مدينة جدة، ليقرر بعدها من العام 1998 بنك الجزيرة التحول بالكامل للعمل وفق آلية المصرفية الإسلامية.

كما أدخل العمل المصرفي الإسلامي آليات عمل جديدة إلى السوق، لها مواصفات تختلف عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات، كما أنه قد لبى احتياجات طبقة من الجمهور الذي يفضل الاحتفاظ بالأموال على توظيفها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة الربوية، وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات.

وقد نجحت البنوك الإسلامية بتحديث خططها وبرامجها، مع سرعة التحول الرقمي ومواكبة التطورات الحاصلة في البنوك التقليدية، إضافة إلى تنوع مصادر تمويلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة الخدمات المقدمة لعملائها، وهو ما جعلها تكتسي أهمية كبرى في النظام المصرفي بالمملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي، أين حققت نسبة مساهمة عالية جدا قدرها 82% من تمويل القطاع المصرفي السعودي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ <https://alkhaleejonline.net>



الفرع الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية

يمثل قطاع البنوك السعودي بـ اثنا عشرة (12) بنكاً، منها أربع (4) بنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية وهي: مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك الجزيرة وبنك البلاد، ويعد "مصرف الراجحي" هو الأكبر، حيث قدرت أصوله بنحو 268 مليار ريال سعودي عام 2019 بنسبة 57,5 % من إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية، في حين يحل "مصرف الإنماء" في المركز الثاني بحجم أصول يقدر بـ 132 مليار ريال أي بنسبة 19,3 %، ليحل بعدها "بنك الجزيرة" في المركز الثالث بحجم أصول بلغ 87 مليار ريال بنسبة 11,7 %، ثم يأتي بعدها بنك البلاد في المركز الرابع والأخير بحجم أصول يقارب 77 مليار ريال بنسبة 11,5 %⁽¹⁾.

الجدول رقم (13): مساهمة البنوك الإسلامية السعودية في السوق

من إجمالي أصول البنوك السعودية

المصرف	نسبة المساهمة في السوق من إجمالي أصول المصارف السعودية (%)	نسبة المساهمة من إجمالي أصول المصارف الإسلامية السعودية (%)
مصرف الراجحي	16	57,5
مصرف الإنماء	5	19,3
بنك الجزيرة	3	11,7
بنك البلاد	3	11,5

المصدر: محمد شريف بشير الشريف، (2021): المصارف الإسلامية السعودية- واقع مشرق وتحديات تبحث عن حلول، مملكة،

العدد 17 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ص.84.

ويعد "مصرف الراجحي" ثاني أكبر بنك في السعودية، إضافة على أنه أكبر بنك إسلامي في العالم، وأكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية في السعودية، يسيطر على حوالي 60% من إجمالي موجودات البنوك الإسلامية السعودية، و 70% من أرباحها، كما يبلغ رأسماله 25 مليار ريال، ثم

⁽¹⁾ محمد شريف بشير الشريف، (2021): المصارف الإسلامية السعودية- واقع مشرق وتحديات تبحث عن حلول، مملكة، العدد

17 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ص.84.



مصرف الإنماء برأسمال قدره 20 مليار ريال، ثم يليه بنك الجزيرة بـ 8,2 مليار ريال، وبعدها بنك البلاد بـ 7,5 مليار ريال، كما تمثل هذه المصارف الإسلامية الأربعة مجتمعة حوالي 27% من إجمالي قيمة الأصول للمصارف السعودية.⁽¹⁾

أولاً: مصرف الراجحي

تأسس مصرف الراجحي عام 1957 وهو مصرف إسلامي سعودي، يحكم في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل أغراض المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لحسابه أو لحساب الغير (أفراد وشركات) داخل المملكة وخارجها، ويعد مصرف الراجحي إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأس مالها 40 مليار ريال سعودي، قام بتأسيسها الأخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد أبناء عبد العزيز الراجحي.

بدأ النشاط المصرفي والتجاري لمصرف الراجحي قبل أكثر من خمسين عاماً، ففي عام 1398هـ الموافق لـ 1978م تم دمج المؤسسات الفردية تحت مسمى شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي العام 1407هـ الموافق لـ 1988م تحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم (59) الصادر بتاريخ 3 ذو القعدة 1407هـ، وأعلنت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار شركة مساهمة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (1398) الصادر بتاريخ 5 ربيع الثاني 1409هـ، لتتم تسميته بمصرف الراجحي في العام 2006م.⁽²⁾

يعتبر مصرف الراجحي الكائن مقره الرئيسي في الرياض في المملكة العربية السعودية، إحدى الشركات المصرفية والاستثمارية الكبرى المساهمة برأس مال سعودي 100%، افتتحته برأس مال قدره 750 مليون ريال سعودي، ليتضاعف بعدها رأس المال إلى أن وصل في العام 2022 إلى 40 مليار ريال سعودي، حيث يعد أحد أكبر المصارف في العالم من حيث القيمة السوقية، والأكبر في الشرق

⁽¹⁾ محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص. 85.

⁽²⁾ <https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank>



الأوسط وفي المملكة العربية السعودية، ويتبوأ هذا المصرف الرائد مركزا ماليا قويا، كما يتمتع المصرف بشبكة انتشار واسعة تضم أكثر من 500 فرعا، و 4.800 جهاز صراف آليا، و 370.000 جهازا لنقاط بيع و 200 مركزا للحوالات المالية، فضلاً عن أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين البنوك السعودية.

أما عن رؤية وقيم مصرف الراجحي فهو يعمل على أن يكون رائدا وموثوق فيه لتقديم حلولاً مالية مبتكرة لتحسين جودة الخدمات، وذلك بالتزامها بتقديم أفضل المنتجات والخدمات لتلبية جميع متطلبات العملاء المالية، والتي تتسم بالنزاهة والشفافية والابداع والجدارة وخدمة المجتمع لبناء غد أفضل.⁽¹⁾

ثانيا: بنك الجزيرة

يمثل بنك الجزيرة شركة مساهمة سعودية مرخصة لمزاولة الأعمال المصرفية وفقا لأحكام نظام مراقبة البنوك والأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الإشرافية والرقابية في المملكة العربية السعودية، ويحمل إرثا ناجحا في طرح وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائه من الأفراد والشركات، تأسس البنك وبدأ نشاطه الفعلي في 21 جوان 1975م عندما استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، وقد بدأ البنك برأس مال يبلغ 10 مليون ريال سعودي ثم تضاعف رأس المال خلال السنوات التي تلت ذلك ليصل حاليا إلى 8,2 مليار ريال سعودي، كما يعمل البنك من خلال تنظيم إداري يشمل الإدارة العامة بجدة وإدارات إقليمية في الخبر والرياض وبشبكة فروع تقارب 78 فرع في المملكة، تقدم خدماتها من خلال قطاعات العمل الرئيسية (الخزينة و مصرفية الأفراد و الخدمات الخاصة و مصرفية الشركات).

ويعد بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو، وهو مجموعة مالية تضع العميل في مركز اهتمامها، وتعمل دوما على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة

⁽¹⁾ <https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange>



الإسلامية، لتلبية احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل.⁽¹⁾

ثالثاً: مصرف الإنماء

تأسس مصرف الإنماء والذي يمثل شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) بتاريخ 28 صفر 1427 هـ الموافق لـ 28 مارس 2006م، وبقرار مجلس الوزراء رقم (42) الصادر بتاريخ 27 صفر 1427 هـ الموافق لـ 27 مارس 2006م، طبقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/6) وبتاريخ 22 ربيع الأول 1385 هـ، ونظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء رقم (245) الصادر بتاريخ 26 شوال 1407 هـ، وكذلك الأنظمة الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية.⁽²⁾

وتتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، أما عن المركز الرئيسي للمصرف هو مدينة الرياض.⁽³⁾

رابعاً: بنك البلاد

تأسس بنك البلاد، والذي يمثل شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/48) الصادر بتاريخ 21 رمضان 1425 هـ الموافق لـ 4 نوفمبر 2004م،⁽⁴⁾ وبقرار مجلس الوزراء رقم (258) الصادر بتاريخ 18 رمضان 1425 هـ الموافق لـ 1 نوفمبر 2004م، وطبقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/6) بتاريخ 22 ربيع الأول 1385 هـ ونظام مراقبة البنوك، وكذلك الأنظمة الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية، حيث المركز الرئيسي للبنك هو مدينة الرياض و يحمل سجل تجاري برقم 1010208295 وبتاريخ 10 ربيع الأول 1426 هـ.

⁽¹⁾ <https://www.bankaljazeera.com/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile>

⁽²⁾ <https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange>

⁽³⁾ <https://www.alinma.com/ar-sa/about-the-bank/the-bank/about-us>

⁽⁴⁾ <https://www.bankalbilad.com/ar/about/Pages/more-about-albilad.aspx>



أما عن أهداف بنك البلاد فإنها تتمثل في تقديم الخدمات المصرفية التمويلية والاستثمارية المتكاملة من خلال أدوات إسلامية متنوعة، كما تتم أنشطة البنك وفقا لقرارات اللجنة الشرعية وأحكام ونظام مراقبة البنوك.⁽¹⁾

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية السعودية

وتتمثل أبرز هذه الخصائص فيما يلي:

أولاً: العمل ضمن نظام مصرفي مزدوج: وهذا بوجود اثنا عشرة (12) بنكا تجاريا مرخصا، أربعة (4) منها متوافقة بشكل كامل مع الشريعة الإسلامية، في حين يوفر الباقي مزيجا من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية، كما تجدر الإشارة إلى أن أداء منظومة الائتمان في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية متماثل إلى حد كبير، وذلك لكون سوق التمويل في المملكة العربية السعودية يغلب عليها إلى حد كبير طابع التمويل الإسلامي، حيث تستخدم مؤسسة النقد العربي السعودي نموذجا موحدًا يمكن من خلاله الرقابة والإشراف على العمل المصرفي بشقيه التقليدي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفقا لنظام الرقابة على البنوك التجارية، الذي بدوره يمكن جميع البنوك التجارية من تقديم الخدمات المصرفية والمنتجات التمويلية بجميع أنواعها لعملائها، ويتميز هذا النموذج الموحد في تطبيق المعايير المصرفية الدولية على جميع البنوك، والسماح لقوى العرض والطلب في السوق المحلية بتحديد نوعية وحجم المنتجات المالية وتشجيع المنافسة بين جميع البنوك في تقديمها، كما يساعد على طرح مزيد من المنتجات التمويلية والمصرفية، ويوفر أساليب متقدمة لإدارة المخاطر المصرفية.

ثانياً: تنوع صيغ التمويل المصرفي: تستند العلاقات الاستثمارية التي تربط البنك الإسلامي بأصحاب الأموال (المودعين) والقائمة على مبدأ المضاربة، حيث يقدم هؤلاء أموالهم للبنك الإسلامي بغرض تحقيق الربح، ويقوم البنك بتوظيف هذه الأموال، وذلك بتمويل النشاطات التجارية لرجال الأعمال، وتمويل الحاجات الاستهلاكية والخدمات لأفراد المجتمع، ويتقاسم البنك الإسلامي الربح مع أصحاب

⁽¹⁾ <https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange>



الأموال حسب النسبة المتفق عليها، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال إن وجدت، ويمثل هذا التنوع أهم مزايا التمويل الإسلامي، إضافة إلى ذلك يمكن حصر أهم الصيغ المطبقة في البنوك الإسلامية فيما يلي:

أ. بيوع المرابحة: وتشمل بيع المرابحة، بيع السلم وبيع الاستصناع.

ب. بيوع المشاركة: وتشمل المشاركة الثابتة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

ج. بيوع الإجارة: وتشمل الإجارة المنتهية بالتمليك.

ويلاحظ أن عقود التمويل العقاري التي تجرئها البنوك السعودية وفقا لصيغة المرابحة تتميز بثبات التكلفة، حيث يحدد معدل ربحها مسبقا عند إبرام عقد التمويل، ويبقى ثابتا دون تغيير خلال مدة العقد وحتى نهايته، بينما نجد عقود الإجارة تتميز بالتكلفة المتغيرة، فيكون معدل الربح الابتدائي متدنيا، مقارنة بمعدل الربح في عقود المرابحة ثابتة التكلفة، ويتيح بذلك عقد الإجارة مرونة أوسع للممولين العقاريين من بنوك وشركات منح سقف تمويلي أعلى، ومدة سداد أطول مقارنة بعقود المرابحة.⁽¹⁾

(1) محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص.ص.86.85.



المطلب الثاني: تحليل تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية من خلال تحليل تطور إجمالي الأصول، التمويل والودائع للفترة 2015-2021، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (14): تطور أداء قطاع البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)

الوحدة: Billion US\$

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي التمويل	إجمالي الودائع
2015	/	274	/
2016	379	291	291
2017	388	296	334
2018	409	306	348
2019	466	334	364
2020	544	390	420
2021	/	Q ₁ 411	H ₁ 433

المصدر: البنك المركزي السعودي، التقارير الاقتصادية والاحصاءات

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx>

الفرع الأول: تحليل تطور إجمالي الأصول

تعد البنوك الإسلامية السعودية من حيث نسبة الأصول الأكبر بين الجهات التي تتبع نظام مصرفي ثنائي (مزدوج)، أي من حيث كون البنوك المتوافقة مع الشريعة تعمل جنباً إلى جنب مع النوافذ الإسلامية، حيث تمثل أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية نحو 28% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية العالمية وفقاً لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021 الذي أعده المجلس الرقابي للأموال الإسلامية (IFSB).

كما بلغت أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية نحو 544 مليار دولار (2 تريليون ريال سعودي) بنهاية عام 2020، مقارنة بالعام 2017 حيث بلغت 388 بليون دولار، مسجلة نمواً بمعدل مركب سنوي لخمس سنوات بنسبة 8,9%، وقد شكلت هذه الأصول نسبة تصل إلى 73% من إجمالي أصول البنوك في المملكة العربية السعودية لعام 2020 بالنسبة لـ 12 بنكا محلياً

الفصل الرابع.....دراسة وتحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي



للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)

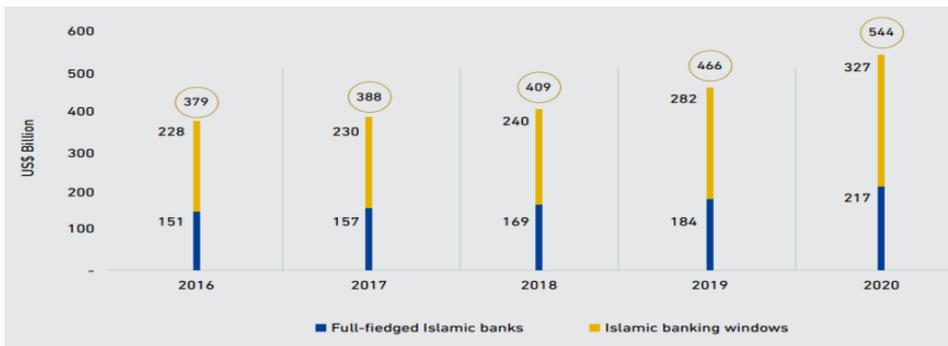


(باستثناء البنوك الأجنبية)، مقارنة بمتوسط نسبة حوالي 25% في مناطق مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

كما شهد قطاع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية نمواً برقمين خلال عامي 2019 و 2020 بنسبة 14% و 17% على التوالي، تم دفع هذا النمو بواسطة نمط مماثل للنمو في تمويل البنوك المتوافقة مع الشريعة، عن طريق تمويل التجزئة، الذي يعتبر أكبر قطاع للبنوك الإسلامية في السعودية.

مع الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية الكاملة الخدمات أو المستقلة شكلت 40% من أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عام 2020، بينما تمثل النوافذ الإسلامية نسبة 60% المتبقية، إن البنوك الإسلامية الكاملة الخدمات هي مؤسسات مصرفية تتماشى بالكامل مع الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بعملياتها، وبالنقيض من ذلك تمثل النوافذ الإسلامية القسم أو خط الأعمال المتوافق مع الشريعة الذي يعمل مع بنك تقليدي أو مجموعة مصرفية⁽¹⁾، والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل رقم (2): إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2020)



Source: Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, P.26.

⁽¹⁾ Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, P.25, https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf



الفرع الثاني: تحليل تطور إجمالي التمويل

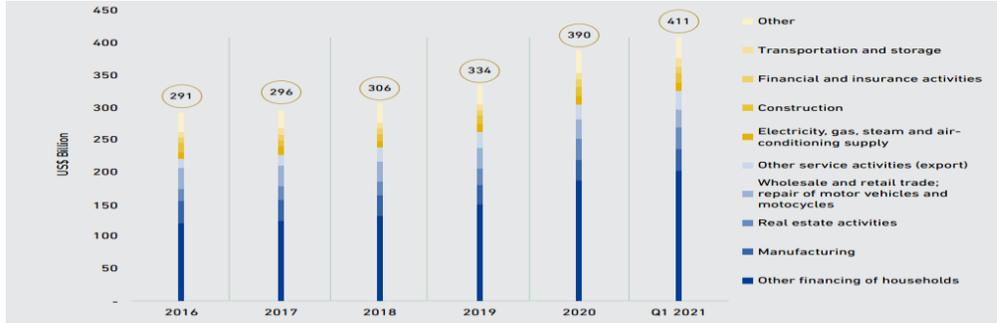
تتركز محفظة التمويل للبنوك الإسلامية السعودية الكاملة الخدمات بشكل رئيسي في تمويل التجزئة، حيث تشكل 61% من إجمالي تمويل البنوك الإسلامية في عام 2020، أما بالنسبة لمحفظة التمويل لنوافذ البنوك الإسلامية فإنها تعرض تمويلًا أقل نسبيًا مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة 40% من إجمالي التمويل الممنوح لعملاء التجزئة في عام 2020، مع تمويل أكبر لبعض القطاعات مثل قطاعات التصدير، البناء، النقل، وتخزين البضائع.

كما شهد تمويل البنوك المتوافقة مع الشريعة نموًا بفضل زيادة في تمويل الرهن العقاري، حيث بلغ تمويل البنوك المتوافقة مع الشريعة 390 مليون دولار بنهاية عام 2020، مسجلًا نموًا بمعدل مركب سنوي بنسبة 6%، مقارنة بما سجله إجمالي التمويل من العام 2016 حيث بلغ 291 مليون دولار، إضافة إلى ذلك فقد سجل إجمالي التمويل نموًا بنسبة 17% خلال عام 2020، وهو أعلى معدل نمو منذ عام 2016 رغم التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وقد دعم هذا النمو بشكل رئيسي حزم التحفيز الحكومية التي تم توسيعها لقطاع البنوك بشكل عام، بالإضافة إلى زيادة في الرهون العقارية الجديدة المتخذة من قبل العملاء التجزئة، كما يمثل تمويل الأفراد (الأسر) بنسبة 48% من إجمالي تمويل البنوك الإسلامية السعودية في عام 2020، وهي القوة الدافعة الرئيسية لنمو القطاع⁽¹⁾، والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

(1) Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, Op.cit, P.26.



الشكل رقم (3): إجمالي تمويل البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (Q1 2021-2016)

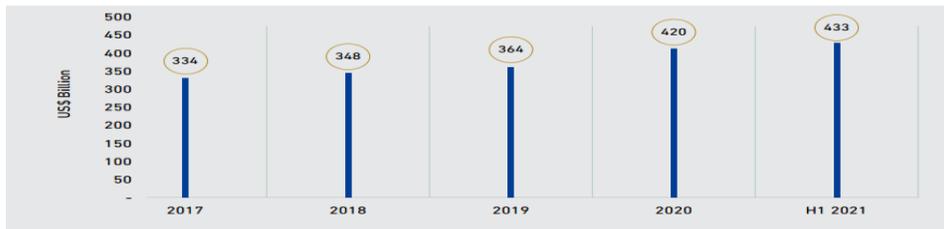


Source: Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, P.27.

الفرع الثالث: تحليل تطور إجمالي ودائع

نمت ودائع البنوك المتوافقة مع الشريعة في المملكة العربية السعودية إلى 420 بليون دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بـ 334 بليون دولار في عام 2017، أي أن الودائع نمت بمعدل مركب سنوي بنسبة 6%، وهو ما يقل قليلاً عن نمو التمويل المصرفي المتوافق مع الشريعة خلال نفس الفترة، كما تمت استمرارية نمو الودائع خلال عام 2020 بفضل حقن مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) لـ 50 مليار ريال سعودي (13,3 مليار دولار) في قطاع البنوك لتعزيز سيولته، وهو ما ساعد القطاع المصرفي على التوسع والاستمرار في توفير الائتمان للمقترضين،⁽¹⁾ والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل رقم (4): إجمالي ودائع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة (H1 2021-2017)



Source: Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, P.28.

⁽¹⁾ Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021, Op.cit, P.27.



المطلب الثالث: الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية السعودية والبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية

لا تزال تجربة التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حديثة مقارنة بالتمويل التقليدي، ليتوالى بعد ذلك نمو نشاط البنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية، أين شهد عددها ارتفاعاً ملموساً سواء فيما يتعلق بالبنوك التي ينحصر نشاطها فقط في العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، أو فيما يتعلق باتجاه البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ تابعة لها لتقديم خدمات التمويل المتوافق مع الشريعة.⁽¹⁾

الفرع الأول: الأهمية النسبية للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية محلياً

تعتبر البنوك المتوافقة مع الشريعة ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي (Domestically Systemic Important Banks (DSIBs) - في سبع دول عربية وهي: الأردن، جيبوتي، الإمارات، قطر، الكويت، السعودية والسودان، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15% من مجمل الأصول المصرفية العالمية، بما يجعل أنشطتها المصرفية تؤثر بشكل كبير على نشاط القطاع المصرفي في هذه الدول لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخصوصاً منطقة مجلس التعاون الخليجي التي شهدت اندماج كبير للبنوك الإسلامية بهدف تعزيز التنافسية وجذب الودائع المستقرة وزيادة الكفاءة⁽²⁾، كما هو موضح في الشكل الموالي:

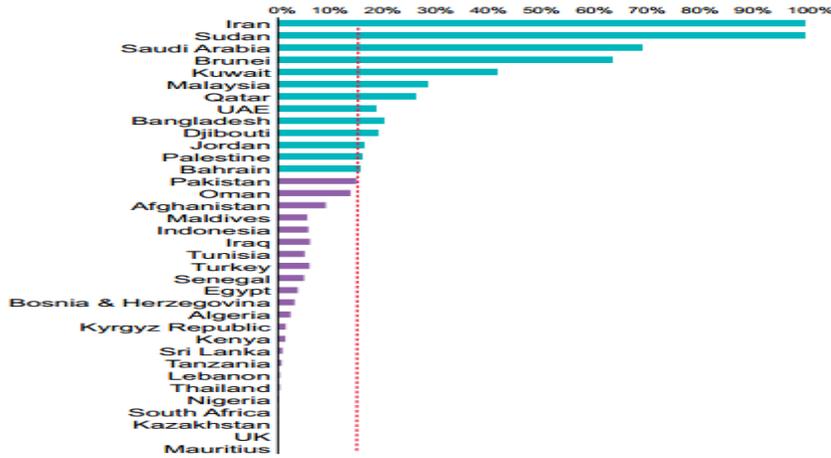
⁽¹⁾ هبة عبد المنعم وآخرون، (2020)، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل3 في الدول العربية، دراسات تطوير القطاع المالي، العدد11، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص.11.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.11.



الشكل رقم (5): حصة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية

المحلية



Source: IFSB, (2020): Islamic Financial Services Industry Stability Report, p.13.

بناء على الشكل أعلاه ،الذي يعبر عن حصة البنوك المتوافقة مع الشريعة من إجمالي الأصول المصرفية المحلية الموضح أعلاه، فإنه حسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2020، وانطلاقاً من قائمة تتضمن 36 دولة، شهدت البنوك الإسلامية في الربع الثالث من عام 2019 زيادة في حصتها السوقية السنوية في 27 دولة مقارنة بما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2018 (19 دولة)، بينما بقيت ثابتة في سبع (7) دول أخرى بما فيها السودان، التي تملك حصة سوقية محلية بنسبة 100٪، أما عن عدد الدول التي شهدت انخفاضاً في حصتها السوقية فقد انخفض من 10 دول عام 2018 إلى اثنين(2) في الربع الثالث من عام 2019 بما فيها الإمارات العربية المتحدة. وعليه، فإن عدد الدول التي حققت بها البنوك الإسلامية أهمية نظامية داخلية حتى الربع الثالث من عام 2019 هو 13 دولة مقارنة بما كانت عليه حتى الربع الثاني من عام 2018 (12 دولة)، حيث كانت فلسطين هي أحدث إضافة إلى قائمة الدول ذات الأهمية النظامية، حيث بلغت حصة البنوك الإسلامية بها من القيمة الإجمالية للسوق المصرفية المحلية 15,5٪، بالإضافة إلى السودان التي تمتلك حصة محلية بنسبة 100٪، فإن حصة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من إجمالي قيمة أصول البنوك المحلية لديها بلغت 69٪ حتى الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بما

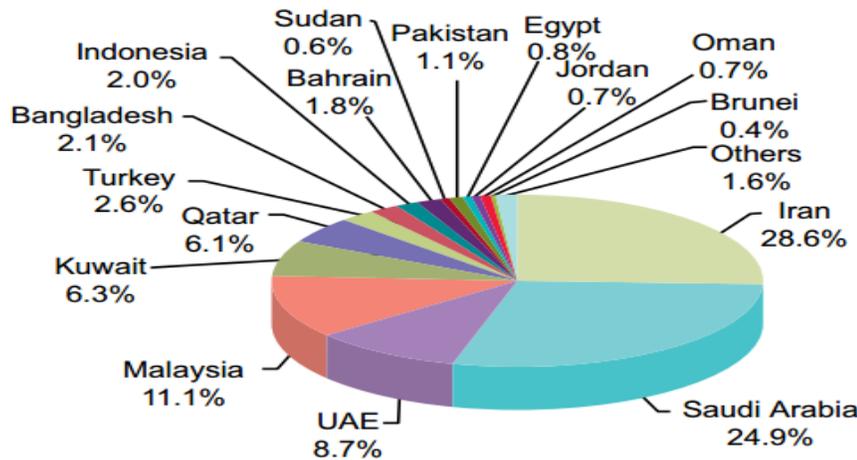


كانت عليه حتى الربع الثاني من عام 2018 (52٪)، فيما سجلت الكويت حصة في السوق حتى الربع الثالث من عام 2019 بلغت 48٪ مقارنة بما كانت عليه حتى الربع الثاني من عام 2018 (41٪).⁽¹⁾

الفرع الثاني: الأهمية النسبية للبنوك المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية عالميا

يعد التمويل المتوافق مع الشريعة في الدول العربية ذو أهمية نظامية عالمية (Globally Systemic Important Banks (GSIBs)) - في كل من السعودية بالدرجة الأولى بنسبة 24,9% حتى الربع الثالث من عام 2019، مقارنة بما كانت عليه حتى الربع الثاني من عام 2018 (25,1%)، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع الشريعة في السعودية حسب المؤشرات الاحترازية لمجلس الخدمات الإسلامية العالمية 394,4 مليار دولار حتى النصف الأول (الربع الثاني) لعام 2018 من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية عالميا والمقدرة بـ 1571,3 مليار دولار، ثم تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8,7% حتى الربع الثالث من عام 2019 (الربع الثاني من عام 2018 9,8%)، والكويت التي تبقى عند نسبة 6,3%، ثم قطر بنسبة 6,1% مقارنة بما كانت عليه حتى الربع الثاني من عام 2018 (6,2%)،⁽²⁾ والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل رقم (6): حصة البنوك المتوافقة مع الشريعة من إجمالي الأصول المصرفية عالميا



Source: IFSB, (2019). "Islamic Financial Services Industry Stability Report, p.15.

⁽¹⁾ IFSB, (2020). Islamic Financial Services Industry Stability Report, pp.13.14.

⁽²⁾ Ibid, p.15.



بالرغم من تحسين نسبة النمو المزدوجة الرقمية، فإن حصة البنوك الإسلامية في قيمة النظام المالي الإسلامي العالمي انخفضت للعام الثالث على التوالي، حيث شهد قطاع البنوك الإسلامية العالمية في عام 2019 تحسُّاً في معدل نمو الأصول بنسبة 12,7% مقارنة بعام 2018 حيث كانت النسبة 0,9%، وبلغ إجمالي الأصول حتى الربع الثالث من عام 2019 مبلغ 1,77 تريليون دولار، مقارنة بمبلغ 1,57 تريليون دولار حتى الربع الثاني من عام 2018، ويفسر هذا النمو بتحسين الأصول البنكية الإسلامية في بعض الاقتصادات، خاصة في منطقة مجلس التعاون الخليجي التي شهدت اندماج كبير للبنوك الإسلامية لتعزيز التنافسية وجذب الودائع المستقرة وزيادة الكفاءة، وقد كان تأثير سعر الصرف على الأصول الإسمية لقطاع البنوك الإسلامية في الفترة المعنية بالتقرير ضئيلاً بالمقارنة مع ما كما عليه حتى الربع الثاني من عام 2018، ومع ذلك سجل قطاع البنوك الإسلامية انخفاضاً مستمراً على مدى ثلاث سنوات متتالية في حصته من قيمة النظام المالي الإسلامي العالمي، حيث بلغ نسبة 72,4% حتى الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بـ 76,0% حتى الربع الثاني من عام 2018، وخاصة مع استمرار القطاع الاقتصادي الإسلامي في النمو. حتى الربع الثالث من عام 2019. ويُقدر أن تبلغ مكونات صناعة التمويل الإسلامي في المملكة نحو 842 مليار دولار بحلول نهاية عام 2020، وذلك بفضل النمو الملحوظ في قطاعي البنوك الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامي والتمويل غير البنكي، مع الإشارة إلى أن قطاع البنوك الإسلامية هو أكبر قطاع داخل صناعة التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت أصوله قيمة 544.3 مليار دولار في عام 2020، بينما بلغ إجمالي الصكوك قيمة 157.5 مليار دولار.⁽¹⁾

⁽¹⁾ IFSB, (2020). Islamic Financial Services Industry Stability Report, Op.cit, pp.15.16.



المطلب الرابع: أبرز تحديات البنوك الإسلامية السعودية

تواجه البنوك الإسلامية السعودية تحديات عديدة، أهمها هو وجود الكثير من القضايا الملحة والمستجدة المتصلة بممارسات البنوك الإسلامية ومنتجاتها التمويلية واحتياجات العملاء تحتاج إلى اجتهاد وحلول مبتكرة، بالاستناد إلى أحكام الشرع، مقاصده والتطورات في مجال الصناعة المصرفية والمالية على المستوى العالمي، إضافة إلى محدودية التدريب المناسب نتيجة قلة المؤسسات الداعمة التي تهتم بالبحوث العلمية وتطوير الصناعة، مما انعكس سلبا وبصورة غير مباشرة إلى تطبيقات وممارسات مصرفية ومنتجات مالية قد تخالف أحيانا الأحكام الشرعية، ولا تتوافق مع البيئة التنظيمية والمالية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز الثقة في المؤسسات المصرفية والمالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويعرض القطاع المالي والعملاء للمخاطر المالية.

ولتعزيز النمو في جانب الأداء بتقوية القدرات التنافسية وزيادة وتيرة وأفاق التطور المصرفي، ولأجل مواجهة المخاطر المصرفية والمالية والمحاسبية والمعايير القانونية، يأتي التطوير وزيادة الكفاءة في المجالات الشرعية والقانونية والفنية ضمن أحد التحديات، كما يشكل ضعف الظروف التشغيلية، وعدم تناسب بعض المنتجات مع ما يتوفر من حجم السيولة الكبير لهذه البنوك تحديا، يستوجب عليها التخطيط لإدارة السيولة الفائضة.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج المالية لقطاع البنوك السعودية التقليدية منها والإسلامية في الربع الأول من العام 2020 صورة واضحة عن تأثير الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار النفط على أداء هذا القطاع، مما أدى إلى انخفاض أرباح جميع البنوك الإسلامية خلال الربع الأول من العام الجاري 2020 مقارنة بالربع المماثل لعام 2019. وهو ما جعل من جائحة فيروس كورونا تفرض تحديات كبيرة على القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي الذي تأثر سلبا بالإجراءات الاحترازية الصحية التي فرضتها السلطات المختصة، كما أكدت البنوك الإسلامية السعودية أنها قادرة على تحمل التحديات الاقتصادية الحالية على الرغم من صعوبة تحديد حجم الأثر المالي الناتج عن ذلك في الوقت الحالي.



وفي سياق مواجهة جائحة فيروس كورونا، قامت البنوك الإسلامية السعودية، بتنفيذ مبادرات وبرامج لدعم عملائها سواء الأفراد أو المؤسسات في القطاع الخاص، وذلك من أجل التخفيف من آثار وتداعيات الجائحة عليهم، من خلال مساهمتها في الدعم الذي قدمه القطاع المصرفي لصندوق الوقف الصحي الذي ترعاه وزارة الصحة لمكافحة الجائحة بما يزيد عن 160 مليون ريال، وكذلك دعم الصندوق المجتمعي الذي أطلقته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف بمبلغ 100 مليون ريال.

وأعلنت البنوك الإسلامية التزامها بتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنوك، والداعية إلى تقديم مجموعة من وسائل الدعم لعملائها لمواجهة آثار وباء فيروس كورونا، إلى جانب دعمها للقطاع الخاص لتخفيف آثار انخفاض التدفقات النقدية، ومن أهم هذه التوجيهات التي أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي ما يأتي:

- إعفاء جميع العملاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى لمدة ستة (6) أشهر؛
- إعفاء جميع العملاء من أي رسوم لإجراء العمليات المصرفية من خلال القنوات الإلكترونية والرسوم الأخرى لمدة ستة (6) أشهر، مع الإعفاء من رسوم تفعيل أي خدمات مرة أخرى خلال تلك المدة؛
- إعفاء جميع العملاء من أي رسوم تفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة لمدة ستة (6) أشهر؛
- إعادة احتساب معدل الفائدة بشكل مناسب، مع مراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حالياً؛
- تعويض قيمة حجوزات السفر والسكن بالخارج من خلال إعادة رسوم تحويل العملة الأجنبية للعملاء الذين استخدموا البطاقات البنكية أو الائتمانية للدفع، وأجبرتهم الظروف على إلغاء حجوزاتهم⁽¹⁾.

(1) محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص.ص. 88.87.



المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية السعودية وفق متطلبات مقررات بازل 3 تتيح متطلبات بازل 3 فرصة للصناعة المالية الإسلامية لتطوير مجموعة جديدة من الأصول السائلة عالية الجودة لمعالجة النقص الحالي للأدوات المالية، نتيجة عدم وجود سوق متطورة للأوراق المالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حتى إن اعتبرت بعض الأدوات المالية من وجهة نظر البنك الإسلامي ذات سيولة، إلا أن متطلبات بازل قد لا تعترف بها، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم مدى وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات السيولة والرفع المالي في إطار بازل 3 ثم التعرف على تجربة للبنوك الإسلامية السعودية في استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية.

المطلب الأول: وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات السيولة في إطار بازل 3

في إطار الإصلاحات التي أدرجت على مقررات بازل 3، وهي استحداث نسبتين جديدتين، هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، للوفاء بمتطلبات السيولة، سنحاول تقييم من خلال هذا المطلب تقييم مساهمة البنوك الإسلامية السعودية لمقررات لجنة بازل للتحوط من مخاطر السيولة.

الفرع الأول: نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity coverage ratio

تفرض السلطات الاشرافية مستوى أعلى لنسبة السيولة في حال رؤيتها لضرورة تحوط القطاع المصرفي لقدر أكبر من مخاطر السيولة والتي قد لا تعكسها هذه النسبة بشكل جيد، وعليه يجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في البنوك عن 100%، غير أنه في أوقات الأزمات المالية يسمح للبنوك استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها وذلك تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما قد يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر لها في هذه الأوقات، كما قد تنخفض هذه النسبة عن هذا المستوى حال قيام الدولة بتنفيذ حزم من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعماً من القطاع المالي والمصرفي⁽¹⁾.

(1) Basel Committee for Banking Supervision (2013) : **basel 3 -liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring Tools**, Bank for International Settlement, Jan.



ويتم حساب نسبة تغطية السيولة وفق العلاقة التالية:⁽¹⁾

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال

30 يوماً المقبلة $\leq 100\%$

وانطلاقاً من الجدول أدناه نحاول تقييم مدى وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات

السيولة في إطار بازل 3، باعتماد نسبة تغطية السيولة للفترة (2021-2015)

الجدول (15): نسبة تغطية السيولة (LCR) في المصارف الإسلامية السعودية

للفترة (2021-2015)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مصرف الراجحي	210	233	199	196	175	155,32	120,97
بنك الجزيرة	104	126	164	201	180,16	170,82	159,37
مصرف الإنماء	227	189	148	109	124,68	188,19	131,11
بنك البلاد	183,85	215	128	122	129	123	144

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البنوك الإسلامية السعودية تستوفي نسبة تغطية السيولة ، حيث حققت نسب تفوق بكثير الحدود الدنيا المفروضة وقبل المهلة المحددة للتغطية، حسب ما أقرته اتفاقية بازل 3 والتي نصت على بدء الترتيبات الانتقالية من العام 2015 بنسبة 60% على أن ترفع هذه النسبة سنوياً بـ 10% إلى أن تصل إلى 100% من العام 2019، وفي مقابل ذلك نجد أن بنك الجزيرة حقق عام 2019 أعلى نسبة لتغطية السيولة مقارنة بباقي البنوك قدرت بـ 180,16 % ثم يأتي مصرف الراجحي بنسبة 175%، يليه بنك البلاد 129%، وفي الأخير مصرف الإنماء 124,68 %، وعلى الرغم من التغيرات التي عرفتتها نسبة تغطية السيولة بالارتفاع أو الانخفاض بعد المهلة المحددة للتغطية من العام 2019، إلا أن انخفاضها لم ينزل عن الحد الأدنى أو النسبة المقررة التي جاءت بها

⁽¹⁾ Boulila Taktak, N., Ben Slama Zouari, S., & Boudriga, A. (2010): **do islamic banks use loan loss provisions to smooth their results?** Vol 01, N 02, PP.114-127. doi, <https://doi.org/10.1108/175908110110867>



اتفاقية بازل 3، وهو ما يدل على أن هذه البنوك تملك حجماً كبيراً من الأصول السائلة عالية الجودة وبالتالي فهي قادرة على مواجهة احتياجات السيولة المتوقعة في فترات الأزمات.

أما في ما يتعلق بأبرز التحديات التي واجهت البنك المركزي والممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي عند تنفيذ هذا المتطلب، هو عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل، على غرار الصكوك خاصة منها الصكوك السيادية، ويهدف تجاوز هذا التحدي عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على توفير التسهيلات للبنوك المتوافقة مع الشريعة بصيغة المرابحة.

ونظراً لأهمية وجود أسواق للأوراق المالية في تمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بمتطلبات السيولة في إطار بازل 3، أصدرت الحكومة السعودية بعض الصكوك المتوافقة مع الشريعة للمساعدة على تطوير السوق الثانوي.

الفرع الثاني: نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio

تعتبر نسبة صافي التمويل المستقر عن ضمان وجود حد أدنى كافي من المصادر المالية المستقرة لتمويل الأصول داخل الميزانية خلال سنة كاملة، وتوفر سيولة طارئة تساعد على تمويل بعض الالتزامات خارج الميزانية، بهدف الحد من الإفراط في الاعتماد على التمويل من خلال الاقتراض بالجملة (Wholesale funding)، وفي مقابل ذلك يجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100%،⁽¹⁾

ويتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر وفق العلاقة التالية:⁽²⁾

نسبة صافي التمويل المستقر = إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المستقر المطلوب،

حيث يكون خلال سنة واحدة على الأقل $100\% \leq$

⁽¹⁾ Archer, S., Ahmed Abdel Karim, R., & Sundararajan, V. (2010): **supervisory, regulatory, and capital adequacy implications of profit-sharing investment accounts in islamic finance**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol 01 N 01, PP.10-31, doi:https://doi.org/10.1108/17590811011033389

⁽²⁾ هبة عبد المنعم وآخرون، مرجع سابق، ص.27.



استجابة لمقررات اتفاقية بازل 3 والتي نصت على أن نسبة صافي التمويل المستقر تدخل حيز التنفيذ في جانفي من العام 2018، على أن تبدأ فترة الملاحظة من العام 2011، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالزام البنوك السعودية بتطبيق هذه النسبة كليا وفق التاريخ المحدد، وفيما يلي نسب صافي التمويل المستقر المحققة من قبل البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2021-2018)، وقد اختير العام 2018 كبداية لفترة دراسة هذه النسبة كونه يمثل تاريخ دخولها حيز التطبيق كليا.

الجدول رقم (16): نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (%) في البنوك الإسلامية

السعودية للفترة (2021-2018)

البيان	2018	2019	2020	2021
مصرف الراجحي	133	132	123,46	114,07
بنك الجزيرة	139	134,85	117,93	132,81
مصرف الإنماء	113,5	120,89	110,19	109,42
بنك البلاد	110	122	114	114

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البنوك الإسلامية السعودية تستوفي نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وضمن الأجال المحددة وفق مقررات لجنة بازل 3 ومؤسسة النقد العربي السعودي، بل أن النسب المحققة تفوق النسب الدنيا المفروضة (100%)، حيث سجل مصرف الراجحي استقرار نسبي نوعا ما لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ما بين 114,07% كحد أدنى عام 2021 و 133% كحد أعلى عام 2018، وفي مقابل ذلك سجل بنك الجزيرة نسبة ما بين 117,93% كحد أدنى عام 2020 و 139% كحد أعلى عام 2018، كما سجل مصرف الإنماء هو أيضا استقرار نسبي في نسبة صافي التمويل المستقر ما بين 109,42% كحد أدنى عام 2021 و 120,89% كحد أعلى عام 2019، وفي مقابل ذلك سجل أيضا بنك البلاد استقرار نسبي في نسبة صافي التمويل المستقر ما بين 110% كحد أدنى عام 2018 و 122% كحد أعلى عام 2019، وهو ما يبين في الأخير أن كل البنوك الإسلامية



السعودية الممثلة في مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء وبنك البلاد لديها استقرار في مصادر تمويل أصولها المرتبطة بوضعيات مخاطر السيولة.

المطلب الثاني: وفاء البنوك الإسلامية السعودية بمتطلب الرفع المالي في إطار بازل 3

يهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، أدخلت لجنة بازل نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) للوفاء بمتطلبات رأس المال، حيث تعد بمثابة متطلب إضافي موثوق به لتعزيز صلابة ومتانة رؤوس أموال البنوك من خلال الضمانات الإضافية التي تقدمها في حال عدم قدرة نماذج تقييم المخاطر المطبقة في البنوك على تقدير المخاطر المصرفية بشكل سليم، أو في حال وجود أخطاء في تقييم المخاطر، أي بمعنى آخر أن تضمن هذه النسبة أن يغطي رأس المال ما يزيد عن 3% من مجمل الأصول غير المرجحة بالمخاطر.

نسبة الرفع المالي = الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية الواردة في معيار كفاية رأس المال (*) /

كافة بنود الأصول والبنود خارج الميزانية (**)

حسب ما نص عليه ضمن مقررات اتفاقية بازل 3، فإنه على البنوك أن تحقق وفي جميع الأوقات نسبة رافعة مالية تزيد عن 3%، على أن تبدأ فترة الإفصاح عن هذه النسبة في جانفي من العام 2015، والجدول الموالي يوضح لنا نسبة الرافعة المالية في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)

الجدول رقم (17): نسبة الرافعة المالية (LR) (%) في البنوك الإسلامية السعودية

للفترة (2015-2021)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مصرف الراجحي	14,28	14,77	15,70	12,86	12,85	11,96	11,00
بنك الجزيرة	11,20	12,52	12,07	15,10	13,16	12,37	13,30
مصرف الإنماء	19,00	17,00	17,00	17,01	16,27	15,14	17,28
بنك البلاد	11,63	12,46	11,19	10,04	10,30	10,49	10,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية

* (مع الأخذ بعين الاعتبار البنود التي يتم خصمها عند احتساب معيار كفاية رأس المال)

** (وفقا للقيمة المحاسبية التي يتم إظهارها عند إعداد القوائم المالية لها دون ترجيحها بأوزان المخاطر)



نلاحظ أن نسب الرافعة المالية لدى جميع البنوك الإسلامية السعودية أكبر من الحد الأدنى المفروض حسب مقررات بازل3 وكذلك المفروض من قبل التشريعات المصرفية السعودية (وهو أن تزيد نسبة الرافعة المالية عن 3%) ، حيث سجلت البنوك الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة أدنى نسبة لها للرافعة المالية (LR) على النحو التالي، مصرف الراجحي 11% عام 2021، بنك الجزيرة 11,20% عام 2015، مصرف الإنماء 15,14% عام 2020، وبنك البلاد 10,04% عام 2018، وهذا إن دل فإنه يدل على أن البنوك الإسلامية السعودية لا تعتمد بشكل كبير على الرفع المالي لتمويل أصولها.

كما تشير النتائج المتوصل إليها أيضا إلى عدم وجود تحديات واجهتها البنوك الإسلامية السعودية فيما يتعلق بالوفاء بنسبة الرفع المالي، كون النسبة المحققة من قبل البنوك تفوق الحد الأدنى المطلوب ، على اعتبار أن الشريحة الأولى تمثل الجانب الأكبر من القاعدة الرأسمالية لديها. وعليه، تأخذ مقررات بازل للسيولة في الاعتبار الصعوبات التي من المحتمل أن تواجهها البنوك الإسلامية نظرا لكون تلك البنوك من غير المسموح لها التعامل في الكثير من الأوراق المالية السائلة عالية الجودة لكونها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لذلك حثت اللجنة السلطات الإشرافية على إيجاد الأطر الكفيلة بتشجيع عملية تطوير الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن أهمها الصكوك، وذلك من منطلق حرص اللجنة على استيفاء البنوك الإسلامية لنفس نسب السيولة المفروضة على البنوك التقليدية.

فمعظم البنوك الإسلامية في الدول العربية تمتلك مستويات سيولة مرتفعة قياسا بالبنوك التقليدية، وبالتالي فمن الناحية النظرية لا تجد هذه البنوك في عدد من الدول العربية صعوبة في الالتزام بنسب السيولة المقررة من قبل لجنة بازل، أما من الناحية العملية فتكمن الصعوبة في محدودية الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن الاعتماد عليها للوفاء بنسب السيولة لا سيما في الدول التي لا يزال لا يتوفر بها مثل هذه الأوراق المالية.

تلتزم البنوك الإسلامية السعودية بتطبيق متطلبات السيولة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، هذا ولم تواجه البنوك الإسلامية تحديات تذكر لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفع، كما أن



لديها رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى المقرر وفق متطلبات بازل3، إضافة إلى ذلك فإن النمو السريع لسوق الصكوك مكن البنوك الإسلامية السعودية بشكل كبير من استيفاء متطلبات السيولة كما سبق الإشارة لذلك، كما توفر مؤسسة النقد العربي السعودي أدوات لإدارة السيولة تتوافق مع الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية السعودية

انطلاقاً من كون المنتجات المالية التي طورتها الصناعة المالية التقليدية لدعم رأس مال البنوك لا تستوفي في الغالب المتطلبات الشرعية، تقتضي الضرورة البحث عن أدوات مبتكرة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، تستوفي الجانبين الشرعي والفني، وفي ظل الخصائص التي تتميز بها الصكوك، فإنه باستخدام الهندسة المالية تم تطوير صكوك موجهة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية السعودية.

الفرع الأول: صكوك مصرف الإنماء القائمة على المضاربة

أصدر بنك الإنماء (بالمملكة العربية السعودية) صكوكاً قائمة على عقد المضاربة، تم اعتبارها متوافقة مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية لاستخدامها لدعم رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى من رأس المال).

ففي صكوك المضاربة عادة ما يتم إنشاء شركة ذات غرض خاص (SPV) لإصدار الصكوك والمساهمة في العائدات المحصلة من المستثمرين كرأس مال المضاربة، والشكل أدناه يوضح هيكله صكوك مصرف الإنماء القائمة على صيغة المضاربة التي تم إدراجها ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.

(1) هبة عبد المنعم، (2019): إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص.ص.38.37.



الشكل رقم (7): هيكل الصكوك القائمة على صيغة المضاربة لمصرف الإنماء



عبدالكريم أحمد قندوز، (2022): استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 30، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2022، ص. 8.

كما يعطي لنا الجدول الموالي وصفا تفصيليا لهيكله صك المضاربة لمصرف الإنماء مع متطلبات تضمنين الصك ضمن حقوق الملكية، استنادا إلى نشرة الإصدار.

الجدول رقم (18): وصف هيكله صك المضاربة لمصرف الإنماء مع متطلبات

تضمنين الصك ضمن حقوق الملكية

اسم الصك	مصرف الإنماء بصيغة المضاربة
المصدر	مصرف الإنماء
الهدف	تعتبر أحد مكونات دعم رأس مال البنك من الشريحة الأولى، وذلك حسب متطلبات معيار بازل3 لكفاية رأس المال، ولأنها تلي متطلبات تصنيفها ضمن هذه الشريحة، فهي دائمة، وليس لها تاريخ استحقاق محدد مسبقا، وإنما تواريخ استدعاء اختيارية، وذلك بحسب نشرة الإصدار.
قيمة الاصدار	5 مليار ريال سعودي.
هيكل الصك	يستثمر وكيل حملة الصكوك (بصفته صاحب المال) 100% من متحصلات إصدار هذه الصكوك بصيغة المضاربة في الوعاء العام لأنشطة المصرف التمويلية والاستثمارية المتوافقة جميعها مع الشريعة، ويكون المصدر (البنك) مضاربا.
العائد المتوقع	معدل الربح المتوقع السنوي 4%.
خطة الاستثمار	يقوم المضارب بناء على عقد المضاربة المتضمن خطة لاستثمار متحصلات الإصدار باستثمار رأس مال المضاربة على أساس مزجه بشكل غير مقيد مع أصول وعاء استثماراته العامة المدرة للدخل، لتحقيق الأرباح المتوقعة



<p>وتتضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حقوق مساهمي البنك؛ • محصلات جميع الحسابات (الجارية، الادخارية، الاستثمارية) لدى البنك؛ • أي مصدر آخر للأموال يتم إدراجه في الوعاء العام بواسطة البنك من وقت لآخر؛ • رأس مال المضاربة، بعد المساهمة به في تاريخ بدء المضاربة. 	<p>محفظة التصكيك</p>
<p>على أساس التنضيق الحكمي للمضاربة يتقاسم الطرفان (المضارب وصاحب المال) الربح المحقق من أصول المضاربة وفق النسبة المتفق عليها، بعد خصم حصة البنك من الأرباح بالنسبة والتناسب مع أصوله الأخرى المختلطة في الوعاء العام، وفي حال وجود خسارة فيتحملها صاحب المال - وإذا أثبت المضارب أن الخسارة لم تكن بسبب تعديه أو تقصيره أو مخالفته لشروط المضاربة-، مع افصاح المضارب بشكل دوري ضمن بياناته المالية عن ربح المضاربة أو خسائرها.</p>	<p>ربح المضاربة</p>
<p>تستخدم المبالغ المحصلة من عوائد المضاربة في توزيع الدفعات الدورية لحملة الصكوك وفق مؤشر معين، ويعاد استثمار الفائض بعد دفع مبلغ التوزيع الدوري في كل فترة في أصول المضاربة لصالح حملة الصكوك، على أن يقر وكيل حملة الصكوك بعدم وجود ضمان لأي عائد من أصول المضاربة سواء كان على هيئة رأس مال أو ربح.</p>	<p>التوزيعات الدورية</p>
<p>يتم قيد أي ربح محقق ولم يتم دفعه لحملة الصكوك في ظل تلك الظروف في الحساب الاحتياطي للمضاربة، ولا يحق للبنك في هذه الحالة توزيع الأرباح على حملة الأسهم.</p>	<p>التحوط والضمانات</p>
<p>يحق للمصرف استدعاء الصكوك بتصفية المضاربة كلياً على أساس التصفية الحكيمة النهائية وذلك بعد مضي خمس (5) سنوات على بدء المضاربة، أو في تاريخ توزيع دوري بعد هذا التاريخ، كما أن للمصرف الحق في استدعاء الصكوك عند حدوث حالة متعلقة بالضرائب أو حالة تتعلق برأس المال النظامي.</p>	<p>استدعاء الصكوك</p>
<p>في حالة ما إذا اختار البنك استدعاء الصكوك وتصفية المضاربة، وكان رأس مال تصفية المضاربة أقل من رأس مال الصكوك، فيخير المضارب بين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستمرار في استثمار رأس مال المضاربة وعدم الاستمرار في التصفية الحكيمة للمضاربة، ولن يتم توزيع عائدات التصفية في هذه الحالة. 	<p>تبعات الاستدعاء</p>



<p>• أو المضي قدماً في التصفية الحمية للمضاربة وتعويض حملة الصكوك بالنقص، ولا يعد ذلك ضماناً لرأس مال المضاربة لأن المضارب غير مجبر على التصفية باستخدام خيار الاستدعاء، بل هو صاحب الحق المطلق في اتخاذ قرار تصفية المضاربة في هذه الحال أو الاستمرار فيها.</p>	
<p>يتم تصفية المضاربة في أي من حالات إخلال أو إعسار أو تصفية المصرف. ويكون لحملة الصكوك عندئذ المطالبة بمبالغهم المتعلقة برأس مال المضاربة ومبالغ التوزيعات الدورية ومدفوعات التعويضات وأي مدفوعات أخرى مستحقة وواجبة السداد لهم بموجب شروط وأحكام الصكوك وعقد المضاربة.</p>	<p>للإعسار</p>
<p>يقوم البنك بتصفية ودفع عوائد التصفية لحملة الصكوك عند التصفية الحكيمة النهائية للمضاربة في تاريخ انتهاء المضاربة، وبعد دفع رأس مال تصفية المضاربة إلى حملة الصكوك، يتم دفع أية مبالغ مودعة في حساب احتياطي المضاربة إلى المضارب كحافز أداء.</p>	<p>عوائد التصفية</p>
<p>في حالة إعلان الجهة التنظيمية عدم الاستمرارية للبنك (وفقاً لشروط وأحكام الصكوك، ووفقاً للمتطلبات النظامية لرأس المال)، يوافق حملة الصكوك على شطب حقوقهم في الصكوك بالنسبة والتناسب مع المبلغ المشطوب، في مقابل ذلك يتم الشطب بشكل دائم إذا كان مبلغ الشطب مساوياً لكامل القيمة الاسمية للصكوك، فيتم إلغاء الصكوك ويتنازل حملة الصكوك عن حقوقهم بموجب المضاربة للمضارب.</p>	<p>عدم الاستمرارية</p>

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، (2022): الصكوك الإطار النظري والتطبيقي، دراسات معهد التدريب وبناء

القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 22، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 126-128.



الفرع الثاني: إصدارات صكوك دعم القاعدة الرأسمالية لبنك البلاد وبنك الجزيرة إضافة إلى صكوك مصرف الإنماء القائمة على المضاربة سنحاول من خلال الجدول أدناه عرض خصائص إصدارات صكوك دعم القاعدة الرأسمالية لبنك البلاد وبنك الجزيرة، على النحو التالي:

الجدول رقم (19): خصائص إصدارات صكوك دعم القاعدة الرأسمالية

لبنك البلاد وبنك الجزيرة

اسم المصرف (الصك)	خصائص صك دعم القاعدة الرأسمالية
بنك البلاد	أصدر بنك البلاد بالمملكة العربية السعودية عام 2016 صكوكا بقيمة 2مليار ريال سعودي مستحقة في عام 2026، بهيكل هجين مكون من مرابحة ومضاربة، وبموجبه يتم استخدام 49% من حصيلة الصكوك في عقود على أصول مرابحة، في حين يتم استثمار 51% من حصيلة الصكوك في الأصول التي تشكل أعمال المنشئ بموجب اتفاقية مضاربة، غير أن ما يميز هذه الصكوك هو أنها وعلى عكس الهياكل الأخرى الشائعة في السوق حيث تكون المرابحة مسؤولة عن السداد بنسبة 100% من مبلغ التصفية ومدفوعات الأرباح خلال عمر الصك، حيث كان مكون المرابحة مسؤولا فقط عن سداد 1,98مليار ريال سعودي، مع الدفع المتبقي في تاريخ الحل وجميع المدفوعات في كل تاريخ حل دوري متأتية من جزء المضاربة من الصفقة، كما تمت هيكلة الصكوك بحيث يتم تصنيفها على أنها من الفئة أو الشريحة الثانية (Tier2) من رأس المال النظامي وتم إصدارها من أجل زيادة نسبة كفاية رأس مال البنك بهدف جعل الصكوك جذابة ومتوافقة تماما مع المتطلبات الشرعية وحتى من الهيئات الشرعية الأكثر تحفظا.
بنك الجزيرة	تولت كل من شركة "جي أي بي كابيتال" و"الجزيرة كابيتال"، بصفتها مديرين رئيسيين مشتركين ومديري حسابات، من العام 2016 بعملية تصكيك أصول لصالح بنك الجزيرة، وإصدار صكوك بقيمة 2مليار ريال سعودي تستحق عام 2026، بهيكل مرابحة هجين، حيث تم استخدام 49% من حصيلة الإصدار في شكل مرابحة على أصول مدرة للدخل، ونسبة 51% من الحصيلة تم استثمارها في أصول تشكل أعمال المنشئ بموجب اتفاقية المضاربة، كما تمت هيكلة صكوك بنك الجزيرة بحيث يتم تصنيفها على أنها من الفئة الثانية من رأس المال، وتم إصدارها من أجل زيادة نسبة كفاية رأس مال البنك، على غرار صكوك بنك البلاد السابق وصفها.

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، (2022): استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك

الإسلامية، موجز السياسات، العدد 30، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص.11.



المبحث الثالث: نظام (SCAMELS) للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية

للرقابة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021) اعتمدنا نظام (SCAMELS) أنموذجا، من خلال تحليل أهم عناصره والمتمثلة في السلامة الشرعية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة.

المطلب الأول: السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية

في إطار البحث عن السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية ، وضع برنامج تطوير القطاع المالي استراتيجية المالية الإسلامية التي تهدف إلى الارتقاء بقطاع المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ووضعها كمعيار عالمي من خلال تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كرائدة في العالم الإسلامي، تعزيز وتطوير حوكمة قطاع المالية الإسلامية وتطوير وتعزيز القدرات لدعم نمو القطاع.

حيث يعد تعزيز إطار الحوكمة الشرعية للمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية أحد الأولويات الرئيسية لاستراتيجية التمويل الإسلامي لخطة التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنه بإدخال إطار حوكمة شرعية شامل سيسهم في تعزيز الثقة وزيادة استقلالية القرارات الشرعية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

ولمواكبة تطلعات الاستراتيجية، تم تحديد مجموعة من الالتزامات للعمل على تحقيقها بحلول عام 2025⁽¹⁾:

- تلتزم الاستراتيجية بحلول عام 2025 بزيادة نسبة عدد علماء الشريعة المتمكنين إلى إجمالي مؤسسات المالية الإسلامية ما يقارب من 1,60 من علماء الشريعة المتمكنين لكل مؤسسة مالية من أصل 0,50 في عام 2018، وهذا لما ساهم به العلماء السعوديون والمؤسسات السعودية بشكل كبير في شكل ونمو قطاع المالية الإسلامية، فقد تم تأسيس العديد من المؤسسات التي وفرت الأساس التشريعي للتمويل الإسلامي في المملكة وما زالت تعمل على تطويره، حيث

(1) برنامج تطوير القطاع المالي، (2021): وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي- خطة التنفيذ 2021، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، ص.ص.64.63.



استفاد العديد من دول العالم الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية في بناء البنية التحتية اللازمة لتعزيز المالية الإسلامية.

• تلتزم الاستراتيجية كذلك برفع نسبة العلماء السعوديين إلى المقاعد المتاحة في المنظمات والهيئات والمؤسسات المالية الدولية المختارة إلى حوالي 23% من أصل 16,07% المسجلة في عام 2018.

• وأخيراً، لدعم تطلعات الاستراتيجية نحو زيادة تعزيز البحوث المتخصصة في المالية الإسلامية ومراكز التطوير والتعليم، تلتزم الاستراتيجية بحلول عام 2025 بزيادة عدد المنشورات المتعلقة بالمالية الإسلامية إلى أكثر من 60 منشوراً سنوياً من أصل 19 نشرة سنوية في عام 2018 . كما حددت استراتيجية المالية الإسلامية خمسة مؤشرات رئيسية للأداء لرصد تأثير استراتيجية المالية الإسلامية ومستوى تقدمها.

الجدول رقم (20): مؤشرات الاستراتيجية المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2018	
1,60	1,40	1,20	1,00	0,85	0,71	0,50	عدد علماء الشريعة إلى إجمالي مؤسسات المالية الإسلامية
23,13	21,96	20,84	19,79	18,78	17,83	16,07	نسبة العلماء السعوديين إلى المقاعد في الهيئات والمؤسسات المالية الدولية (%)
64	54	45	38	32	27	19	عدد المنشورات السنوية المتخصصة (البحوث في المالية الإسلامية)

المصدر: برنامج تطوير القطاع المالي، (2021): وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي- خطة التنفيذ 2021، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، ص.64.



علاوة على ذلك، تحدد استراتيجية التمويل الإسلامي بعض المبادرات الاستراتيجية التي يجب تنفيذها بواسطة الهيئة السعودية للرقابة المالية والبنك المركزي السعودي بحلول عام 2030، بهدف تعزيز حوكمة الشريعة من خلال تنظيم ومراقبة الوظائف الأساسية لحوكمة الشريعة داخل المؤسسات المالية، تشمل هذه المبادرات⁽¹⁾:

أولاً: عمل لجان الشريعة في المؤسسات المالية: هذه المبادرة ستتركز على إصدار لوائح تنظيمية تنظم عمل لجان الشريعة في مختلف المؤسسات المالية في المملكة، ستحدد هذه اللوائح الإرشادات والمتطلبات لعضوية اللجان، مسؤولياتها، صلاحياتها وجوانب الحوكمة الأخرى.

ثانياً: تحديد وظائف الامتثال للشريعة في المؤسسات المالية: تهدف هذه المبادرة إلى تحديد وظائف وحدات الامتثال للشريعة في المؤسسات المالية، بما في ذلك المساهمة في تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة ومراجعتها قبل تقديمها للعملاء، ستكون هذه الوحدات أيضاً مسؤولة عن نقل قرارات لجنة الشريعة إلى الإدارة.

ثالثاً: تحديد وظائف الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية

تهدف هذه المبادرة إلى تحديد وظائف الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية، والتي تشمل مراقبة تنفيذ قرارات لجنة الشريعة وتقديم تقارير دورية حول الامتثال للشريعة إلى لجنة الشريعة.

عند تنفيذ هذه المبادرات، من المتوقع أن تعزز الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية، مما يزيد من قيمة صناعة التمويل الإسلامي محلياً ويكسب المزيد من الثقة والاعتماد والشفافية، سيكون العملاء والمستثمرون واثقين من أن مصالحهم محمية من مخاطر عدم الامتثال للشريعة بوجود وظائف الرقابة مثل الامتثال للشريعة والتدقيق الشرعي الداخلي.

⁽¹⁾ برنامج تطوير القطاع المالي، مرجع سابق، ص.72.



المطلب الثاني: تحليل كفاية رأس المال

لتحليل كفاية رأس مال البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على كل من معدل كفاية رأس المال الاجمالية و نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) (%). كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (21): تصنيف كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2021-2015)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
19,4	19,5	20,2	20,8	21,9	21,1	20,1	معدل كفاية رأس المال (%)
17,7	17,7	18,4	18,9	20,1	19,2	19,0	رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) (%)
1	1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=7/ (1+1+1+1+1+1+1)							متوسط التصنيف
1							التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، 2021، ص.29. عن الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية السعودية، نجدها ذات رأس مال جيد، بمتوسط نسبة من رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) قدرها 18,7٪، وبمتوسط نسبة كفاية رأس المال الاجمالية 20,4٪ خلال فترة الدراسة بين عامي 2015 و 2021 ، كلاهما أعلى بكثير من النسبة الموصى بها ضمن متطلبات لجنة بازل 3 ، حيث أن كل هذا يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع نسب الأصول المصرفية للأفراد وانخفاض الأنشطة خارج الميزانية العمومية ، مما يؤدي إلى ترجيح (أوزان) مخاطر أقل.

كما نلاحظ أن مؤشر معدل كفاية رأس المال قد حافظ على معدل مستقر نسبيا خلال فترة الدراسة إذ تراوح بين معدل 19,4% كحد أدنى عام 2021 و معدل 21,9% كحد أقصى عام 2017، على الرغم من التغيرات المتزايدة التي حصلت في رأس المال، وذلك بسبب زيادة اهتمام السلطة



النقدية برأسمال البنوك و اصدار تعليمات بوجوب زيادته لتحقيق متانة وكفاية رأس المال في البنوك حفاظا على النظام المالي في البلد و التزاما بالمعايير الدولية للجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال. وعليه ، فإنه بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال البنك جيدة، أين أخذت التصنيف رقم (1)، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية التي تقوم عليها السلطة النقدية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تحليل جودة الأصول

لتحليل جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا مؤشر مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية)، أي نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (22): تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مضاعف حق

الملكية (الرافعة المالية) للفترة (2015-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
515,46	512,82	495,04	480,76	456,62	473,93	497,51	مضاعف حق الملكية (EM) (%)
1,0	1,3	1,2	1,2	0,9	1,2	1,3	إجمالي المال غير العامل (Gross NPF) (%)
247,8	212,3	225,0	261,8	249,0	212,1	175,3	مخصصات التمويل غير العامل (%)
1	1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=7/ (1+1+1+1+1+1+1)							متوسط التصنيف
1							التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، 2021، ص.29. عن الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

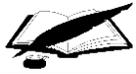
⁽¹⁾ EXCELLENCE And LEADER SHIP, (2021): **Saudi Arabia Islamic Finance Report**, Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia, p.29.



من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية نجد أن نسبة إجمالي المال الغير العامل (Gross NPF) لقطاع الصيرفة الإسلامية السعودية استمرت في الارتفاع ما بين 0,9% كحد أدنى عام 2017 و 1,3% كحد أعلى عامي 2015 و 2020، أي بنسبة زيادة قدرها 44,44% حيث تفسر هذه الزيادة أساسا بضعف في قطاعي التصنيع والبناء وقطاعات السيارات (تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية)، والتي تفاقمت بسبب عمليات الإغلاق- إغلاق الأعمال والتي تزامنت مع الأزمة الصحية العالمية Covid-19، على الرغم من أن مخصصات تغطية التمويل غير العامل ازدادت خلال هذه الفترة، وهي لا تزال في وضع (مستوى) مقبول للغاية، أي بما يزيد عن الانخفاض في قيمة التمويل المحقق.

أما من وجهة نظر أخرى والمثلة في تصنيف جودة أصول البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مؤشر مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) و الذي كان متوازنا و مستقرا نسبيا، حيث تراوح بين معدل 456,62% كحد أدنى عام 2017 و معدل 515,46% كحد أعلى عام 2021 وذلك بسبب زيادة إجمالي الأصول، وفي المقابل زيادة مجموع حقوق الملكية أيضا بشكل كبير، وهذا لتدعيم قدرة رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية خاصة في ظل تزايد المؤثرات البيئية المحيطة بالبنوك السعودية.⁽¹⁾ بناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يتبين أن جودة أصول البنك تعتبر مرضية جدا، حيث أخذت التصنيف رقم (1).

⁽¹⁾ التقارير الاقتصادية السنوية، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، 2021، ص.29. عن الموقع:



المطلب الرابع: تحليل الأرباح

لتحليل ربحية البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على معدل العائد على الأصول، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (23): تصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية باعتماد معدل العائد على الأصول

وصافي هامش الربح للفترة (2015-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
2,4	1,96	2,2	2,5	2,4	2,0	2,1	معدل العائد على الأصول (ROA) %
55,9	40,7	43,7	53,7	50,8	47,1	48,7	صافي هامش الربح (NPM) %
1	1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=7/ (1+1+1+1+1+1+1)							متوسط التصنيف
1							التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، 2021، ص.28. من الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف ربحية البنوك الإسلامية السعودية باعتماد مؤشر صافي هامش الربح (NPM) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، شهد القطاع المصرفي السعودي الإسلامي ارتفاع نسبي في مؤشر الربحية، حيث تراوح صافي هامش الربح (NPM) بين معدل 40,7% كحد أدنى عام 2020 و معدل 55,9% كحد أعلى عام 2021 بسبب النمو القوي للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، في مقابل ذلك نفسر تراجع صافي هامش الربح (NPM) إلى 40,7% عام 2020 نتيجة تأثر القطاع بتداعيات جائحة Covid-19، غير أن قرار مؤسسة النقد العربي السعودي والقاضي بضح ما يقارب 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) في القطاع المصرفي لتعزيز السيولة، ساهم على نطاق أوسع في استمرار القطاع المصرفي في تقديم الائتمان للمقترضين خلال هذه الفترة الصعبة.



وبالمثل ظل معدل العائد على الأصول (ROA) مستقرا خلال هذه الفترة بمتوسط 2,2٪، لينخفض ولو بشكل طفيف إلى 1,96% عام 2020 نتيجة انخفاض صافي الدخل بنسبة 4 ٪ في أعقاب جائحة Covid-19.⁽¹⁾

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة والمثلة بمعدل العائد على الأصول وصافي هامش الربح يمكن القول بأن ربحية البنوك الإسلامية السعودية جيدة على العموم أين أخذت التصنيف رقم (1).

المطلب الخامس: تحليل السيولة

لتحليل سيولة البنوك الإسلامية السعودية اعتمدنا على كل من نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (24): تصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية باعتماد نسبة الأصول السائلة

ونسبة تغطية السيولة للفترة (2015-2021)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأصول السائلة (LAR) (%)	23,8	26,0	28,5	24,6	33,5	31,6	26,8
نسبة تغطية السيولة (LCR) (%)	163,0	203,4	167,1	161,8	158,4	159,0	131,1
التصنيف الجزئي	1	1	1	1	1	1	1
متوسط التصنيف	$1=7/(1+1+1+1+1+1+1)$						
التصنيف الكلي	1						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، تقرير المالية الإسلامية، الصادر عن البنك المركزي السعودي، 2021، ص.29. عن الموقع:

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

⁽¹⁾ EXCELLENCE And LEADER SHIP, Saudi Arabia Islamic Finance Report, Op.Cit, p.28.



من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تصنيف سيولة البنوك الإسلامية السعودية باعتماد كل من نسبة الأصول السائلة ونسبة تغطية السيولة، نجد أن نسبة الأصول السائلة شهدت استقراراً نسبياً نوعاً ما، إذ تراوحت ما بين 23,8% كحد أدنى عام 2015 و 33,5% كحد أقصى عام 2019، حيث نمت الودائع بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6,7%. أقل قليلاً مقارنة بالنمو في بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال نفس الفترة، فالودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بلغت 420 مليار دولار بنهاية عام 2020 في المملكة العربية السعودية، بقيمة أعلى مما كانت عليه في 2017 والتي بلغت 334 مليار دولار، ليستمر بعدها نمو الودائع خلال عام 2020 بضخ مؤسسة النقد العربي السعودي 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) في القطاع المصرفي لتعزيز السيولة، وهو ما ساعد على نطاق أوسع القطاع المصرفي على الاستمرار في تقديم الائتمان للمقترضين خلال هذه الفترة الصعبة.

وعليه، حافظت البنوك الإسلامية على مستويات جيدة من السيولة مع زيادة إجمالية في الأصول السائلة في الميزانيات العمومية، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في سيولة القطاع إذ تراوحت نسبة تغطية السيولة (LCR) ما بين 203,4% كحد أقصى عام 2016 و 131,1% كحد أدنى عام 2021، إلا أنها تظل نسبة جيدة أعلى من الحد الأدنى الموصى به ضمن متطلبات بازل 3، وهو ألا تقل نسبة تغطية السيولة في البنوك عن 100% بداية من عام 2019.⁽¹⁾

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يمكن القول بأن وضعية السيولة لدى البنوك الإسلامية السعودية مرضية جداً حيث أخذت التصنيف رقم (1) باعتماد نسبة الأصول السائلة.

⁽¹⁾ EXCELLENCE And LEADER SHIP, Saudi Arabia Islamic Finance Report, Op.Cit, p.29



المبحث الرابع: نموذج مقترح لقياس أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2015-2021)

انطلاقاً من هدف دراستنا المتمثل في محاولة فهمنا لآلية التأثير والعلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية بما يساهم في وضع استراتيجية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة، وما يلزم البحث عن أدوات مبتكرة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، تستوفي الجانبين الشرعي والفني، إضافة إلى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لمؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، سنحاول بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف مؤشرات مخاطر السيولة (الممثلة بنسبة الأصول السائلة (LAR)، نسبة تغطية السيولة (LCR) ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية (الممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة أو النموذج

من خلال الإطار المنهجي للدراسة نتناول كل من فرضيات النموذج، مجتمع الدراسة وعينتها، مصادر جمع البيانات وأساليب تحليل البيانات إحصائياً.

الفرع الأول: فرضيات النموذج

استناداً على ما تقدم، فقد اعتمدنا في بناء النموذج القياسي على اختبار الفرضيات التالية والتي صيغت بصيغة العدم كما يلي:

H₀₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة (LAR) ومعدل العائد على الأصول (ROA).

H₀₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) ومعدل العائد على الأصول (ROA).



H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة (LAR) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تغطية السيولة (LCR) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

يمثل مجتمع الدراسة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي السعودي والتي عددها اثنا عشر (12) بنكاً، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت البنوك الإسلامية السعودية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والممثلة بأربعة (4) بنوك وهي مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، بنك البلاد.

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات

لقد تم جمع البيانات اللازمة لإعداد نموذج هذه الدراسة (أنظر الملحق رقم 1) من المصادر التالية:

- التقارير الاقتصادية السنوية، تقارير المالية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
- القوائم المالية للبنوك الإسلامية السعودية.

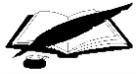
الفرع الرابع: تعيين النموذج (تحديد الشكل الرياضي للنموذج والتعريف بمتغيراته)

انطلاقاً من معادلتين نموذج الانحدار الخطي المتعدد والمعبر عنهما بالعلاقة التالية:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} + \dots + B_k X_{ki} + \varepsilon_i$$

يمكن التعريف بمتغيرات النموذج كما يلي :

أولاً: المتغير التابع: في إطار الإشكالية المطروحة حول كيفية تحديد المتغير الذي سنسعى لاستخدامه كمعبر حقيقي عن الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية، يمكننا الاعتماد في تفسير آلية التأثير و العلاقة بين مخاطر السيولة و الأداء المالي للبنوك الإسلامية على مرحلتين، المرحلة الأولى و التي تمثل النموذج الأول الذي يكون فيه معدل العائد على الأصول (ROA) هو المتغير التابع ، أما المرحلة الثانية فتمثل النموذج الثاني و الذي يكون فيه معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) هو المتغير التابع.



ثانياً: المتغيرات المستقلة: انطلاقاً من معادلتى نموذج الانحدار الخطي المتعدد المعبر عنهما سابقاً نجد أن هذين النموذجين قد جمعا بين مختلف مؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة يمكن الاعتماد عليها في تفسير النموذج والمثلة فيما يلي:

LCR_t : نسبة تغطية السيولة في البنوك الإسلامية السعودية للفترة t.

LAR_t : نسبة الأصول السائلة في البنوك الإسلامية السعودية للفترة t.

أما عن ε_t فيمثل الخطأ العشوائي و الذي يعبر عن التغير العشوائي في حركة مؤشر الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية (معدل العائد على الأصول (ROA) أو معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وهذا نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثالثاً: التعريف الإجرائي بمتغيرات النموذج

■ نسبة تغطية السيولة ((Liquidity Coverage Ratio (LCR))

تعبر هذه النسبة عن مدى احتفاظ البنوك بسيولة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمقبولة من قبل البنوك المركزية بما يغطي صافي تدفقاتها الخارجة (Net Cash Outflows) - خلال ثلاثين (30) يوماً، وفق فرضية للأحوال الضاغطة تتضمن ظروفًا مماثلة لظروف شح السيولة والضغوطات المالية التي ظهرت في الأسواق خلال الأزمة المالية العالمية التي تضمنت ضغوطات على المستويين الجزئي والكلبي، كما يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%، حتى يتمكن البنك من مواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.⁽¹⁾

نسبة تغطية السيولة (LCR) = (الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة

خلال 30 يوماً المقبلة) * 100 ≤ 100%

■ نسبة الأصول السائلة ((Liquid assets ratio (LAR))

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على امتصاص أزمة السيولة، وعموماً كلما كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مرتفعة (عالية)، كانت قدرة البنك على تخطي أزمة السيولة أعلى،

⁽¹⁾ بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق، ص.10.



غير أن ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يترجم بعدم الكفاءة لكون الأصول السائلة تولد مدخول ضعيف، مما يتطلب ضرورة التوفيق بين السيولة والربحية.⁽¹⁾

نسبة الأصول السائلة (LAR) = (صافي الدخل (قبل البنود الاستثنائية، الضرائب،

والزكاة) // إجمالي الأصول)*100

الفرع الخامس: أساليب تحليل البيانات إحصائياً

لاختبار تأثير العوامل المستقلة على العامل التابع، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد إضافة إلى الأساليب الإحصائية والمعبر عنها باختبارات الرتبة الأولى (First test ordre) في تحليل هذا النموذج كما يلي:

- معامل الارتباط لبيرسون (Person correlation) للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تحليل التباين، وذلك لاختبار كل من جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد و اختبار وجود الدلالات الإحصائية لكل متغير من متغيرات النموذج المستقلة باستخدام كل من إحصائية ستيودنت (t-Statistic) وإحصائية فيشر (F-Statistic).

⁽¹⁾ رقية شرون، محمود فوزي شعوي، مرجع سابق، ص.16.



المطلب الثاني: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

إن أول خطوة في إجراء الاختبارات القياسية هو التأكد أولاً من درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وذلك باستخدام اختبار (Augmented Dickey Fuller Test Statistic) للتأكد من عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، حيث أن عدم استقراريتهما يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف، ولاختبار استقرارية كل من سلسلي مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية والممثلة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وسلسلي مؤشرات مخاطر السيولة والممثلة بنسبة الأصول السائلة (LAR) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث تمثل النتائج الموضحة أدناه نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey Fuller Test Statistic)، (أنظر الملحق رقم 2)

الجدول رقم (25): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% تساوي (-2,976)

القرار	عند الفرق الأول (First difference)		عند المستوى (Level)		النماذج	المتغيرات
	القيمة الاحتمالية (P. Value)	القيمة المحسوبة (t-Statistic)	القيمة الاحتمالية (P. Value)	القيمة المحسوبة (t-Statistic)		
مستقرة عند الفرق الأول	0,00	-5,395	0,14	-2,404	وجود ثابت	ROE
	0,00	-5,216	0,03	-3,812	وجود ثابت واتجاه عام	
	0,00	-7,364	0,75	0,254	عدم وجود ثابت ولا اتجاه عام	
مستقرة عند الفرق الأول	0,00	-8,673	0,01	-3,620	وجود ثابت	ROA
	0,00	-8,458	0,03	-3,774	وجود ثابت واتجاه عام	
	0,00	-8,875	0,70	0,107	عدم وجود ثابت ولا اتجاه عام	
مستقرة عند الفرق الأول	0,00	-5,732	0,14	-2,424	وجود ثابت	LCR
	0,00	-5,611	0,00	-5,069	وجود ثابت واتجاه عام	
	0,00	-5,760	0,31	-0,913	عدم وجود ثابت ولا اتجاه عام	
مستقرة عند الفرق الأول	0,00	-4,815	0,39	-1,752	وجود ثابت	LAR
	0,00	-4,785	0,59	-1,968	وجود ثابت واتجاه عام	
	0,00	-4,912	0,59	-0,221	عدم وجود ثابت ولا اتجاه عام	

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.



من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وبمقارنة القيمة الاحتمالية (P. Value) لمتغيرات الدراسة مع مستوى الدلالة الاحصائية (مستوى المعنوية 5%)، نلاحظ أنه عند المستوى (Level) يكون هناك على الأقل نموذج واحد تتجاوز فيه القيمة الاحتمالية (P. Value) مستوى المعنوية 5%، وهو ما يدل على قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية ومنه السلاسل الزمنية جميعا غير مستقرة عند المستوى، وهو الأمر نفسه إذا ما قارنا ما بين القيمة المحسوبة (t-Statistic) والقيمة الجدولية (t-tab=-2,976).

أما من وجهة نظر أخرى، فإننا نلاحظ أن السلاسل الزمنية تستقر عند الفروق الأولى، وذلك لكون أنه تم رفض الفرضية الصفرية لاختبار الاستقرار عند جميع نماذج الاختبار ولجميع متغيرات الدراسة.

ومنه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى (Level) ولكنها مستقرة عند الفرق الأول (First difference) وعليه، فإنه في ظل هذه النتيجة يمكن الاعتماد على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في تقدير النموذج القياسي لقياس أثر المتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطر السيولة) على المتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية).



المطلب الثالث: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

الفرع الأول: النموذج الأول (أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول (ROA))

نحاول من خلال هذا النموذج إبراز آلية التأثير والعلاقة بين مؤشر الأداء المالي والممثل بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشرات مخاطر السيولة الممثلة بنسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة الأصول السائلة (LAR) للبنوك الإسلامية وهذا بإتباع الخطوات التالية: (أنظر الملحق رقم 3 و4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.004393	0.001923	-2.284153	0.0311
LAR	0.006755	0.014568	0.463725	0.6469
C	0.028192	0.005898	4.779763	0.0001
R-squared	0.209778	Mean dependent var	0.022789	
Adjusted R-squared	0.146560	S.D. dependent var	0.002571	
S.E. of regression	0.002375	Akaike info criterion	-9.146573	
Sum squared resid	0.000141	Schwarz criterion	-9.003836	
Log likelihood	131.0520	Hannan-Quinn criter.	-9.102937	
F-statistic	3.318344	Durbin-Watson stat	1.213484	
Prob(F-statistic)	0.052706			

أولاً: اختيار النموذج

انطلاقاً من النتائج المحصلة أعلاه، نجد أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة الأصول السائلة (LAR)، نظراً لكون: $t_{\text{calcul}}=0,463725 < t_{\text{tab}}=2,0595$ أو $(P. \text{ Value}=0,6469 > 0,05)$ ، وهو ما يعني بعبارة أخرى قبول فرضية العدم (H_{01}) ورفض الفرضية البديلة (H_{11}) بمستوى ثقة 95%.

وعليه تم الاستغناء عن نتائج التقدير المتعلقة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، بعد حذف مؤشر مخاطر السيولة الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR) من النموذج لعدم معنويته.

ثانياً: تقدير معادلة النموذج

نعطي فيما يلي النتائج المتحصل عليها بعد إجراء تقديرنا لمعادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط والتي تعبر عن العلاقة بين ومعدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، أي بعد حذف مؤشر مخاطر السيولة الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR) من النموذج لعدم معنويته، إلى



جانب اختبارات الرتبة الأولى و الممثلة في معامل الارتباط لبيرسون (r) ، معامل التحديد (R²) ، إحصائية ستودنت (t) وإحصائية فيشر (F)، وهذا بعد استخدام برنامج Eviews الذي كان لنا مساعدا في تبسيط ذلك الحجم الهائل من العمليات الحسابية المعقدة جدا، والموضحة أدناه.

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 01/27/24 Time: 09:42
Sample: 2015Q1 2021Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.004656	0.001810	-2.573239	0.0161
C	0.030524	0.003038	10.04639	0.0000
R-squared	0.202981	Mean dependent var	0.022789	
Adjusted R-squared	0.172326	S.D. dependent var	0.002571	
S.E. of regression	0.002339	Akaike info criterion	-9.209436	
Sum squared resid	0.000142	Schwarz criterion	-9.114279	
Log likelihood	130.9321	Hannan-Quinn criter.	-9.180346	
F-statistic	6.621557	Durbin-Watson stat	1.182425	
Prob(F-statistic)	0.016130			

$$ROA_t = 0,030524 - 0,004656LCR_t$$

Std- Error : (0,003038) (0,001810)

r : / (-0,450534)

t-Statistic : (10,04639) (-2,573239)

R squared (R²) = 0,202981

F-Statistic = 6,621557

أما عن إحصائية ستودنت الجدولية (t_{tab} = t_{n-k, 1-α/2} = t_{26, 0,975} = 2,0555)

هذا إلى جانب إحصائية فيشر الجدولية (F_{tab} = F_{n-k, k-1, (1-α)%} = F_{26, 1, 0,95} = 4,22)

ثالثا: تقييم النموذج

في هذه المرحلة سوف نعتمد على النتائج الموضحة سابقا والخاصة باختبارات الرتبة الأولى كما يلي:
(أ) اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد (R²): بالنظر إلى معامل التحديد و الذي بلغت قيمته 0,202981، فإن هذا يعني أن 20,2981 % من التغير في معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.



ب)- اختبار معنوية النموذج:

✓ وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث أثبت النموذج وجود علاقة ارتباط سلبية متوسطة ($r = -0,450534$) وذات دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_1) بين معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، نظرا لكون:

وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم (H_{01}) وقبول الفرضية البديلة (H_{11}) بمستوى ثقة 95%.
 $t_{calcul} = -2,573239 < t_{tab} = -2,0555$

ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على العائد على الأصول، فارتفاعها في البنك يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة فإن ذلك سيعمل على خفض ربحية البنك ولكن في المقابل سيؤدي إلى انخفاض مخاطرة عدم الوفاء بالالتزامات.

✓ المعنوية الكلية للنموذج : لقد أظهر الاختبار العام للدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار مدى ملائمته في تمثيل أو تفسير العلاقة بين معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR) ، حيث أن: $F_{calcul} = 6,621557 > F_{tab} = 4,22$ وهو ما يعني أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 95%.



الفرع الثاني: النموذج الثاني: أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال هذا النموذج سنحاول إبراز آلية التأثير والعلاقة بين مؤشر الأداء المالي والممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشرات مخاطر السيولة الممثلة بنسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة الأصول السائلة (LAR) للبنوك الإسلامية وهذا بإتباع نفس الخطوات السابقة كما يلي: (أنظر الملحق رقم 3 و4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.060006	0.017209	-3.486971	0.0018
LAR	0.104804	0.130347	0.804038	0.4290
C	0.233012	0.052776	4.415128	0.0002
R-squared	0.387897	Mean dependent var	0.162711	
Adjusted R-squared	0.338928	S.D. dependent var	0.026138	
S.E. of regression	0.021252	Akaike info criterion	-4.763785	
Sum squared resid	0.011291	Schwarz criterion	-4.621049	
Log likelihood	69.69299	Hannan-Quinn criter.	-4.720149	
F-statistic	7.921388	Durbin-Watson stat	1.096528	
Prob(F-statistic)	0.002164			

أولاً: اختبار النموذج

انطلاقاً من النتائج المحصلة أعلاه، نجد أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة الأصول السائلة (LAR)، نظراً لكون: $t_{\text{calcul}}=0,804038 < t_{\text{tab}}=2,0595$ أو $(P. Value=0,429 > 0,05)$ ، وهو ما يعني بعبارة أخرى قبول فرضية العدم (H_{03}) ورفض الفرضية البديلة (H_{13}) بمستوى ثقة 95%. وعليه، تم الاستغناء عن نتائج التقدير المتعلقة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، بعد حذف مؤشر مخاطر السيولة الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR) من النموذج لعدم معنويته.

ثانياً: تقدير معادلة النموذج

نعطي فيما يلي النتائج المتحصل عليها بعد إجراء تقديرنا لمعادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط والتي تعبر عن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR)، أي بعد حذف مؤشر مخاطر السيولة الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR) من النموذج لعدم معنويته، إلى جانب اختبارات الرتبة الأولى و الممثلة في معامل الارتباط لبيرسون (r) ، معامل التحديد (R^2) ،



إحصائية ستيودنت (t) وإحصائية فيشر (F)، وهذا بعد استخدام برنامج Eviews الذي ساعدنا في تبسيط الحجم الهائل من العمليات الحسابية ، والموضحة أدناه.

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 01/27/24 Time: 09:45
Sample: 2015Q1 2021Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.064092	0.016329	-3.925019	0.0006
C	0.269178	0.027417	9.817952	0.0000
R-squared	0.372068	Mean dependent var	0.162711	
Adjusted R-squared	0.347917	S.D. dependent var	0.026138	
S.E. of regression	0.021107	Akaike info criterion	-4.809683	
Sum squared resid	0.011583	Schwarz criterion	-4.714526	
Log likelihood	69.33557	Hannan-Quinn criter.	-4.780593	
F-statistic	15.40577	Durbin-Watson stat	1.045946	
Prob(F-statistic)	0.000568			

$$ROE_t = 0,269178 - 0,064092LCR_t$$

$$\text{Std-Error : } (0,027417) \quad (0,016329)$$

$$r : \quad / \quad (-0,609973)$$

$$t\text{-Statistic : } (9,817952) \quad (-3,925019)$$

$$R \text{ squared } (R^2) = 0,372068$$

$$F\text{-Statistic} = 15,40577$$

أما عن إحصائية ستيودنت الجدولية ($t_{\text{tab}} = t_{n-k, 1-\frac{\alpha}{2}} = t_{26, 0,975} = 2,0555$)

هذا إلى جانب إحصائية فيشر الجدولية ($F_{\text{tab}} = F_{n-k, k-1, (1-\alpha)\%} = F_{26, 1, 0,95} = 4,22$)

ثالثاً: تقييم النموذج

في هذه المرحلة نعتمد على النتائج الموضحة سابقا والخاصة باختبارات الرتبة الأولى كما يلي :

(أ)- اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد (R^2): بالنظر إلى معامل التحديد و الذي بلغت قيمته 0,372068، فإن هذا يعني أن 37,2068 % من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.



ب)- اختبار معنوية النموذج

✓ وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث أثبت النموذج وجود علاقة ارتباط سلبية قوية ($r = -0,609973$) وذات دلالة إحصائية (معنوية المعلمة B_1) بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، نظرا لكون: $t_{calcul} = -3,925019 < t_{tab} = -2,0555$ ، وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم (H_{04}) وقبول الفرضية البديلة (H_{14}) بمستوى ثقة 95%.

ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة، فإن ذلك سيعمل على خفض ربحيته الممثلة بالعائد على حقوق الملكية.

✓ المعنوية الكلية للنموذج : لقد أظهر الاختبار العام للدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار مدى ملائمته في تمثيل أو تفسير العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR) ، حيث أن: $F_{calcul} = 15,40577 > F_{tab} = 4,22$ ، وهو ما يعني أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 95%.



خلاصة الفصل

نجد أن البنوك الإسلامية السعودية استوفت متطلبات السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل3، وقد حققت نسب تفوق بكثير الحدود الدنيا المفروضة وقبل المهلة المحددة للتغطية، وهذا إن دل فإنه يدل على أن هذه البنوك تملك حجم كبير من الأصول السائلة عالية الجودة وبالتالي فهي قادرة على مواجهة احتياجات السيولة المتوقعة في فترات الأزمات.

وفي سياق ذلك فإن أبرز التحديات التي واجهت البنك المركزي والممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي، هو عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية على غرار الصكوك خاصة منها الصكوك السيادية المطروحة من قبل الدولة وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل، ويهدف تجاوز هذا التحدي عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على توفير التسهيلات للبنوك المتوافقة مع الشريعة بصيغة المرابحة، ونظراً لأهمية وجود أسواق للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تمكين البنوك المتوافقة مع الشريعة من الوفاء بنسب السيولة في إطار متطلبات بازل 3، أصدرت الحكومة السعودية بعض الصكوك المتوافقة مع الشريعة للمساعدة على تطوير السوق الثانوي.

الخطمة



الخاتمة

تعتبر إدارة السيولة أحد أهم التحديات التي لا تزال تؤرق القائمين على الصيرفة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية بحاجة إلى ابتكار المزيد من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة لإدارة السيولة، والاستفادة قدر المستطاع من التقنيات والأدوات التي أنتجتها الصناعة المالية التقليدية وتكييفها بما يتلاءم مع خصائص وطبيعة و الصناعة المالية الإسلامية، إضافة إلى حاجتها للعمل على تنوع استراتيجياتها لإدارة السيولة سواء من خلال إدارة الأصول أو إدارة الخصوم.

إضافة على ذلك لا يزال الامتثال لمتطلبات السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية يمثل قضية معقدة بالنسبة للبنوك الإسلامية، حيث ترجع جذوره إلى الاختلافات الجوهرية بين التمويل التقليدي والإسلامي ومعالجة هذه المشكلة هي عملية مستمرة، تنطوي على التكيف التنظيمي، وتطوير السوق، والابتكار المالي لسد الفجوة مع احترام المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي. ولهذا كانت أسواق الصكوك أحد الحلول الممكنة لإدارة السيولة، خاصة في الأسواق الراسخة للصناعة المالية الإسلامية، ولا شك أن وجود أسواق تداول للصكوك قصيرة الأجل يعتبر حلاً جذاباً للبنوك، ولكنه مرتبط بكثرة الاصدارات وتنوعها واستمرارها

إضافة إلى كل ما سبق، لا يقل دور الجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المالي كالبنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية وهيئات الرقابة المالية وغيرها أهمية عما سبق وأن تطرقنا له، ويتجلى دور تلك الجهات في المتابعة والإشراف والتوعية، فضلاً عن التنظيم والرقابة، بما يسهل عمليات التطوير والابتكار والإنشاء للأدوات والأسواق والمؤسسات التي تدعم عمليات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية.



النتائج والتوصيات

أولاً: اختبار الفرضيات

- خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تؤكد صحة الفرضيات من عدمها، نورد أهمها في ما يلي:
 - تلتزم البنوك الإسلامية السعودية بتطبيق متطلبات السيولة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، هذا ولم تواجه البنوك الإسلامية تحديات تذكر لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفع، كما أن لديها رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى المقرر وفق متطلبات بازل3، إضافة على ذلك فإن النمو السريع لسوق الصكوك مكن البنوك الإسلامية السعودية بشكل كبير من استيفاء متطلبات السيولة، كما توفر مؤسسة النقد العربي السعودي أدوات لإدارة السيولة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى).
- يعد نظام (SCAMELS) نظام متكامل يحتوي على العديد من المعايير الرقابية التي تقيس الأداء على العديد من المستويات وهي معيار السلامة الشرعية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة وفعالية الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية إلى مخاطر السوق، مع العلم أنها تنطبق على البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في البنوك الإسلامية، طبيعة الودائع، العلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، مع إضافة معيار سابع لتقييم أداء البنوك الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية (S) ليصبح نظام التقييم يدعى بنظام (SCAMELS) بدلا عن (CAMELS)، (وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية).
- لا توجد علاقة ذات إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية (والمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعد العائد على حقوق الملكية (ROE)) ومؤشر مخاطر السيولة (الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR)) ويستدل من ذلك أنه عند احتفاظ البنك بقدر عال من السيولة فإن ذلك يؤثر على تعدد مصادر أرباحه وبالتالي انخفاض معدل الربحية، والعكس في حالة تعرض المصرف لصعوبة في تسهيل أصوله، فإنه يواجه مشكلة في عدم قدرته على اقتناص فرص استثمارية مؤكدة، (وهو ما يؤكد صحة الفرضيتين الثالثة والخامسة).



■ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث أثبت النموذج بوجود علاقة ارتباط سلبية متوسطة ($r = -0,450534$) ، وأن 20,2981 % من التغير في معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على العائد على الأصول، فارتفاعها في البنك يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة فإن ذلك سيعمل على خفض ربحية البنك ولكن في المقابل سيؤدي إلى انخفاض مخاطرة عدم الوفاء بالالتزامات، (وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة).

■ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية ونسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث أثبت النموذج بوجود علاقة ارتباط سلبية قوية ($r = -0,609973$) ، وأن 37,2068 % من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة، فإن ذلك سيعمل على خفض ربحيته الممثلة بالعائد على حقوق الملكية، (وهو ما ينفي صحة الفرضية السادسة).



ثانياً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد البنوك الإسلامية السعودية من حيث نسبة الأصول الأكبر بين الجهات التي تتبع نظام مصرفي ثنائي (مزدوج)، أي من حيث كون البنوك المتوافقة مع الشريعة تعمل جنباً إلى جنب مع النوافذ الإسلامية، حيث تمثل أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية نحو 28% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية العالمية وفقاً لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021 الذي أعده المجلس الرقابي للأموال الإسلامية (IFSB).
- تتركز محفظة التمويل للبنوك الإسلامية السعودية الكاملة الخدمات بشكل رئيسي في تمويل التجزئة، حيث تشكل 61% من إجمالي التمويل من البنوك الإسلامية في عام 2020، أما بالنسبة لمحفظة التمويل لنوافذ البنوك الإسلامية فإنها تعرض تمويلاً أقل نسبياً مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة 40% من إجمالي التمويل الممنوح للعملاء التجزئة في عام 2020، مع تمويل أكبر لبعض القطاعات مثل قطاعات التصدير، البناء، النقل، وتخزين البضائع.
- في إطار البحث عن السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية السعودية، وضع برنامج تطوير القطاع المالي استراتيجية المالية الإسلامية التي تهدف إلى الارتقاء بقطاع المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ووضعها كمعيار عالمي من خلال تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كرائدة في العالم الإسلامي، تعزيز وتطوير حوكمة قطاع المالية الإسلامية وتطوير وتعزيز القدرات لدعم نمو القطاع، تعزيز إطار الحوكمة الشرعية للمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية أحد الأولويات الرئيسية لاستراتيجية التمويل الإسلامي لخطة التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنه بإدخال إطار حوكمة شرعية شامل سيسهم في تعزيز الثقة وزيادة استقلالية القرارات الشرعية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- نجد أن البنوك الإسلامية السعودية تستوفي نسبة تغطية السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل3، وقد حققت نسب تفوق بكثير الحدود الدنيا المفروضة وقبل المهلة المحددة للتغطية، وهذا إن دل فإنه يدل على أن هذه البنوك تملك حجم كبير من الأصول السائلة عالية الجودة وبالتالي فهي قادرة على مواجهة احتياجات السيولة المتوقعة في فترات الأزمات.



■ نجد أن البنوك الإسلامية السعودية تستوفي نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وضمن الآجال المحددة وفق مقررات لجنة بازل3 ومؤسسة النقد العربي السعودي، بل أن النسب المحققة تفوق النسب الدنيا المفروضة (100%)، حيث سجل مصرف الراجحي استقرار نسبي نوعاً ما لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ما بين 114,07% كحد أدنى عام 2021 و 133% كحد أعلى عام 2018، وفي مقابل ذلك سجل بنك الجزيرة نسبة ما بين 117,93% كحد أدنى عام 2020 و 139% كحد أعلى عام 2018، كما سجل مصرف الإنماء هو أيضاً استقرار نسبي في نسبة صافي التمويل المستقر ما بين 109,42% كحد أدنى عام 2021 و 120,89% كحد أعلى عام 2019، وفي مقابل ذلك سجل أيضاً بنك البلاد استقرار نسبي في نسبة صافي التمويل المستقر ما بين 110% كحد أدنى عام 2018 و 122% كحد أعلى عام 2019، وهو ما يبين في الأخير أن كل البنوك الإسلامية السعودية الممثلة في مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء وبنك البلاد لديها استقرار في مصادر تمويل أصولها المرتبطة بوضعيات مخاطر السيولة.

■ أن نسب الرافعة المالية لدى جميع البنوك الإسلامية السعودية أكبر من الحد الأدنى المفروض حسب مقررات بازل3 وكذلك المفروض من قبل التشريعات المصرفية السعودية (وهو أن تزيد نسبة الرافعة المالية عن 3%)، حيث سجلت البنوك الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة أدنى نسبة لها للرافعة المالية (LR) على النحو التالي، مصرف الراجحي 11% عام 2021، بنك الجزيرة 11,20% عام 2015، مصرف الإنماء 15,14% عام 2020، وبنك البلاد 10,04% عام 2018، وهذا إن دل فإنه يدل على أن البنوك الإسلامية السعودية لا تعتمد بشكل كبير على الرفع المالي لتمويل أصولها، كما تشير النتائج المتوصل إليها أيضاً إلى عدم وجود تحديات واجهتها البنوك الإسلامية السعودية فيما يتعلق بالوفاء بنسبة الرفع المالي، حيث أن النسبة المطبقة أو المحققة تفوق الحد الأدنى المطلوب طبقاً للتعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن، نظراً لأن الشريحة الأولى (بسط النسبة) يمثل الجانب الأكبر من القاعدة الرأسمالية لديها.

■ أثبتت الدراسة بأن 20,2981% من التغيير في معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغيير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في نموذج الدراسة، ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على العائد



على الأصول، فارتفاعها في البنك يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة فإن ذلك سيعمل على خفض ربحية البنك ولكن في المقابل سيؤدي إلى انخفاض مخاطرة عدم الوفاء بالالتزامات.

■ أثبتت الدراسة بأن 37,2068 % من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية السعودية يمكن تفسيره بالتغير في نسبة تغطية السيولة (LCR) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في نموذج الدراسة، ويستدل من ذلك أن نسبة تغطية السيولة تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح، فإذا قام البنك بزيادة السيولة لتغطية التزاماته غير المتوقعة، فإن ذلك سيعمل على خفض ربحيته الممثلة بالعائد على حقوق الملكية.

■ لا توجد علاقة ذات إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية السعودية (والممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) ومؤشر مخاطر السيولة (الممثل بنسبة الأصول السائلة (LAR))، ويستدل من ذلك أنه عند احتفاظ المصرف بقدر عال من السيولة فإن ذلك يؤثر على تعدد مصادر أرباحه وبالتالي انخفاض معدل الربحية، والعكس في حالة تعرض المصرف لصعوبة في تسهيل أصوله، فإنه يواجه مشكلة في عدم قدرته على اقتناص فرص استثمارية مؤكدة.



ثالثاً: التوصيات

من منطلق ما تقدم من نتائج في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات الهامة، والتي صيغت على النحو التالي:

- ضرورة وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من المراجعة الدقيقة للمعاملات التي تتم داخل البنك وجعل قراراتها ملزمة للبنك، لأن التزام البنوك الإسلامية بقواعد الشريعة الإسلامية يعتبر ميزة تنافسية هامة بالنسبة لها في مواجهة منافسة البنوك التقليدية.
- حث لجنة بازل للرقابة المصرفية السلطات الاشرافية على إيجاد الأطر الكفيلة بتشجيع عملية تطوير الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن أهمها الصكوك، وذلك من منطلق حرص اللجنة على استيفاء البنوك الإسلامية لنفس نسب السيولة المفروضة على البنوك التقليدية، وذلك لتمكين البنوك الإسلامية من الوفاء بمتطلبات السيولة وتوفير أدوات مالية تضمن الإدارة الكفؤة للسيولة في هذه البنوك من جهة وتمكن البنوك المركزية من إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر لاسيما في الدول التي تتسم فيها هذه البنوك بأهمية نظامية.
- تؤكد اللجنة على أهمية قيام السلطات الإشرافية بالتأكد من قيام البنوك الإسلامية بإجراء اختبارات الضغط لتقييم مخاطر السيولة (بشكل فردي أو مجمع) على الأقل مرة كل سنة لضمان مواءمة مستوى التعرض الفعلي لمخاطر السيولة مع قدرة البنك على تحمل مخاطر السيولة، وبحيث يتعين على البنوك الإسلامية السعودية كغيرها من البنوك التقليدية استخدام نتائج اختبار الضغط لضبط وتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة ووضع خطط طوارئ فعالة.
- ويتكامل مع ذلك أهمية مواصلة جهود السلطات الرقابية الرامية إلى ضمان التزام البنوك الإسلامية السعودية بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة للتأكد من وجود استراتيجيات ملائمة لتحديد مستوى المخاطر المقبول بالنسبة لهذه البنوك، بحيث يشرف عليها مجلس الإدارة، إضافة على ذلك ضرورة وضع سياسات واجراءات دورية ومؤشرات للإنذار المبكر ووضع خطط



طارئة للتمويل تتلاءم مع طبيعة البنوك الاسلامية ودورها في القطاع المصرفي بما يساهم في تعزيز مستويات السيولة المصرفية والاستقرار المالي.

رابعا: آفاق الدراسة

في ظل ما شهدته الصيرفة الاسلامية من انشغالات أثرت حول بعض مشكلاتها لا سيما في ما يتعلق بإدارتها للسيولة سواء في فوائضها الضخمة أو في بعض أوقات إعسارها، أظهرت الأزمة العالمية ضعف بعض الأطر التنظيمية والإدارية لإدارة هذه السيولة التي تعد عنصرا مهما وأساسيا ومحددا رئيسيا لحسن أداء المصارف الاسلامية، وعليه كأفاق للدراسة تتمحور الإشكالية المرتقب البحث فيها هو عرض الأدوات النقدية الاسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاعتها وانضباطها بالضوابط الشرعية.

إضافة على ذلك، وباعتبار أن التطور والابتكار في الأدوات المالية الإسلامية أصبح ضرورة حتمية خاصة مع تزايد الطلب على هذه المنتجات في ظل التوجه العالمي المتنامي نحو الاستثمار الأخلاقي، فإنه من أجل خلق بيئة مواتية لنمو وتطوير الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر، لابد من تطوير الاطار التشريعي للصكوك الإسلامية ووضع الاطار القانوني والتنظيمي لسوق الصكوك الاسلامية، الذي من شأنه تنشيط بورصة الجزائر وتحصيل أدوات تمويلية استجابة لحاجة البنوك وشركات التأمين التكافلي، أي البحث في الآفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية في الجزائر في كل من المجال البنكي، التأمين التكافلي، السوق المالي، الأوقاف والزكاة لتعزيز الشمول المالي.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

I المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، (2008): مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
2. أحمد سالم ملحم، (2005): بيع المرابحة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، دار الثقافة، لبنان.
3. أحمد سفر، (2005): المصارف الإسلامية، إدارة المخاطر، رياض الصلح، لبنان.
4. بن إبراهيم الغالي، (2012): أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
5. بن حدو فؤاد، (2018): البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، ألفا للوثائق، الجزائر.
6. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، (2011): محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة ثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
7. الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، (2003): إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر، طبعة ثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
8. حكيم براضية، جعفر هني محمد، (2016): دور التصكيك الإسلامية في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر، الأردن.
9. حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، (2015): المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، طبعة ثانية، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.



10. خالد أمين عبد الله، (2006): إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل، الأردن.
11. الخطيب سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي و تطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر.
12. رايس حدة، (2009): دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
13. رضوان سمير عبد الحميد، (2005): المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر.
14. رقية شرون، (2018): إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
15. زياد رمضان و محفوظ جودة،(2006): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، طبعة ثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
16. سليمان ناصر، (2002): تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر.
17. شهاب أحمد سعيد العززي، (2012): إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
18. شوقي بورقبة، (2013): التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
19. صادق راشد الشمري، (2008): أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر، الأردن.
20. صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.



21. طارق عبد العال حماد، (2002): بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر.
22. عبد العزيز أحمد العبادي، (2004): فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، دار المتقدمة، الأردن.
23. عبد الغفار حنفي، (2002): إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
24. عبد اللطيف حمزة القراري، (2011): المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات في إطار كيف يتعامل ويستفيد الأفراد والمؤسسات والاقتصاد من المصارف الإسلامية، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
25. عبد المطلب عبد الحميد، (2001): العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر.
26. عدنان محمود العساف، (2004): عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة، دار جهينة، الأردن.
27. عقل مفلح، (2000): مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة ثانية، دار المستقبل، الأردن.
28. علي شاهين، (2003): سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
29. عيسى ضيف الله منصور، (2006): نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
30. فليح حسن خلف، (2006): البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
31. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، (1999): التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن.
32. مائير كوهين، (2007): الأسواق والمؤسسات المالية: الفرص والمخاطر، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر، مصر.



33. محسن أحمد الخضيرى، (1999): البنوك الإسلامية، طبعة ثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر.
34. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، (2008): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن.
35. محمد أيوب، (2009): النظام المالي في الإسلام، أكاديميا انترناشيونال ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، لبنان.
36. محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن.
37. محمد محمود العجلوني، (2008): البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
38. محمد محمود المكاوي، (2012): البنوك الإسلامية، النظرية، التطبيق، التطوير، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
39. محمد محمود المكاوي، (2011): الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية طباعة- نشر وتوزيع، مصر.
40. محمود حسن الوادي، (2007): المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقية العلمية، دار المسيرة، الأردن.
41. محمود حسن صفوان، (2008): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، الأردن.
42. محمود حسين الودي، حسين محمد سمحان، (2012): المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، طبعة رابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.



43. محمود عبد الكريم أحمد إدشيد، (2007): الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، طبعة ثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
44. مصطفى كمال السيد طایل، (2012): البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
45. منذر قحف، (1999): مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية.
46. نعيم نمر داوود، (2012): البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الأردن.
47. نوال صالح بن عمارة، (2013): المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
48. هيا جميل بشارت، (2008): التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، الأردن.
49. الوادي محمود حسين وآخرون (د.س.ن)، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن.
50. وائل محمد صبيح إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن.

ثانياً: المجالات والدوريات

1. أحلام بوعبدلي، عائشة طي، (2015): إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 08، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.
2. أحلام بوعبدلي، عبي سعيد حمزة، (2014): دعم وتسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.



3. أحمد محمد أحمد مداني، (2020): استخدام الهندسة المالية الإسلامية في تصميم وابتكار صكوك حكومية لمؤسسة النقد العربي - السعودي (SAMA) لإدارة السيولة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 128، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، العراق.
4. أكرم لال الدين، سعيد بوهرارة، (2011): إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 02، العدد 02، ماليزيا.
5. بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، (2019): معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
6. بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، (2019): معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
7. برنامج تطوير القطاع المالي، (2021): وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي- خطة التنفيذ 2021، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.
8. بلحشر عائشة، سحنون خيرة، (2022): أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة قياسية لبنك الراجحي السعودي للفترة 2002-2020، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.
9. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، (2016): الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
10. بن عزة هشام، يونس صبرينة (2014): دور الصكوك الإسلامية في التنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 03، جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر.



11. بوزربة رشيد، يحيى سمير، (2021) : القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة: مؤسسة ALGALPLUS بالمسيلة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.
12. بونيهي مريم، (2016): الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، الجزائر.
13. تندر محمد، قاسمي مريم، (2020): دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 04، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.
14. دلال بن سمية، جهاد بوضياف (د.س.ن)، دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 02، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.
15. رامي أبووادي، ونهيل سقف الحيط، (2016): القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكتملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30، العدد 12، فلسطين.
16. زكية بوستة، فطيمة الزهرة نوي، (2018) :الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك المالية الإسلامية بين التنظير والتطبيق، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
17. سعدي خديجة، (2016): اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية)، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر.
18. شالور وسام، ملياني حكيم، (2009): تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017)،



- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
19. شرون رقية، (2014): تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 04، العدد 01، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، الجزائر.
20. شرون رقية، محمود فوزي شعوبي، (2018): محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري (2002-2015)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
21. شوقي بورقبة (2011): طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
22. شوقي بورقبة، (2011): إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 01، العدد 02، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
23. الشيخ الداوي، (2010): تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
24. صلاح سعاد، بن رجم محمد خميسي، إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل 3، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر.
25. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، (2013): إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
26. الطيب بولحية، عمر بوجميلة، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
27. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، (2018): دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.



28. عبد الرؤوف حماني، نوارى لعلاوي، (2021)، معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
29. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، (2014): تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر.
30. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.
31. عبدالكريم أحمد قندوز، (2022): استخدام الصكوك لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 30، الإمارات العربية المتحدة.
32. عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، (2019): التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
33. عقيل شاكر عبد الشرع، باسم محمد عودة الهرموشي، (2019): أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2010-2015، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 01، جامعة بابل، العراق.
34. عليش فطيمة، فرقاني سومية، (2020): دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.



35. عمر بوجميلة، الطيب بولحية، (2016): تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2011)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
36. عمر بوجميلة، حمزة العرابي، (2020): أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
37. فاروق فخاري، نورة زييري، (2018): الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: الإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، جامعة عمارثليجي الأغواط، الجزائر.
38. كرومي أسية، (2017): مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.
39. لطيف ريود، ماهر الأمي، (2005): تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، سوريا.
40. محمد الطاهر الهاشمي، (2010): المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، جامعة 7 أكتوبر مصراتة، ليبيا.
41. محمد جموعي قريشي، (2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
42. محمد سمير دهيرب، (2010): نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر- دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2006-2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 45، الأردن.



43. محمد شريف بشير الشريف، (2021): المصارف الاسلامية السعودية- واقع مشرق وتحديات تبحث عن حلول، مملكة، العدد 17 ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.
44. محمد شويات، أسامة العاني، (2017): السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 23، العدد 02، جامعة آل البيت، الأردن.
45. محمود زرقون و آخرون، (2018): دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم "دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، الجزائر.
46. محي الدين محمود عمر (2010)، إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية- حالة مصرف البركة الإسلامي 2009-2014، مجلة الحقوق والعلوم والإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر.
47. مرکان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، (2021): تطبيقات التقنيات الكمية الحديثة، طريقة المؤشرات لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية- دراسة حالة بنك BNA/البركة/السلام للفترة (2015-2019)، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر.
48. مشري فريد، (2015): الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
49. منال هاني، (2017): اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، الجزائر.
50. موسى كاسحي، (2017): دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 11، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر.



51. نور الدين كروشي وآخرون، (2020): دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر.
52. هبة عبد المنعم وآخرون، (2020)، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3 في الدول العربية، دراسات تطوير القطاع المالي، العدد 11، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
53. هبة عبد المنعم، (2019): إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة
54. يحيى وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل (1،2،3) على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
55. يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الأغواط، الجزائر.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. بن بوزيان محمد وآخرون، (2011): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترافية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، ديسمبر 2011، قطر.
2. حسين حسين شحاتة، (2010): مداخلة بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة، المملكة العربية السعودية.
3. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2009): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر.



4. صفية أحمد أبو بكر (2009): مداخلة بعنوان الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ، يومي 31 ماي و 1 جوان 2009، الإمارات العربية المتحدة.
5. عبد الملك منصور المصعبي، (2009): مداخلة بعنوان العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، يومي 31 ماي و 1 جوان 2009، الإمارات العربية المتحدة.
6. كمال بوصافي، شياد فيصل، (2013): مداخلة بعنوان تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية- آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
7. لحيلح طيب، (2005): مداخلة بعنوان كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جويلية 2005، جامعة جيجل، الجزائر.
8. ماهر الشيخ حسن، (2003): مداخلة بعنوان قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث حول للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.
9. محمد الصغير قريشي، (2011): مداخلة بعنوان عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.
10. محمد بن بوزيان و آخرون، (2011): مداخلة بعنوان البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة- واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، ديسمبر 2011، قطر.



11. محمد مطلق محمد عساف، (2018): مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سوق العملات الافتراضية، المؤتمر الدولي للتأمين- المصرفية الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
12. مرازقة صالح و بوهرين فتيحة، (2011): مداخلة بعنوان القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر.
13. مفتاح صالح و رحال فاطمة، (2012): مداخلة بعنوان كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، جامعة البويرة، الجزائر.
14. مفتاح صالح، رحال فاطمة، (2013): مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي -النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، يومي 9 و 10 سبتمبر 2013، تركيا.

رابعاً: الأطروحات

1. حسن سامي بدرانة، (2018): أثر المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية على القيمة السوقية لأسهم البنوك الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
2. شوقي بورقبة، (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
3. عبيد محمد، (2021): دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية- دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.



4. محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
5. موسى عمر مبارك أبو محييميد، (2008): مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
6. نجيب الله حاكمي، (2019): إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية- دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، ص.24.

خامسا: التقارير

- البنك المركزي السعودي، التقارير الاقتصادية والاحصاءات

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx>

سادسا: مواقع الأنترنت وروابط التحميل

1. <http://iesjournal.org/arabic/journalarticles.htm>
2. <https://alkhaleejonline.net>
3. <https://www.alinma.com/ar-sa/about-the-bank/the-bank/about-us>
4. <https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank>
5. <https://www.bankalbilad.com/ar/about/Pages/more-about-albilad.aspx>
6. <https://www.bankaljazeera.com/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile>
7. <https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange>
8. سليمان ناصر، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل 3» دون صعوبات، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6361 ، 12 مارس 2011، مقال منشور على الموقع:
http://www.aleqt.com/2011/03/12/article_513715.html
9. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، البحرين، 2015، عن الموقع الإلكتروني:
<https://aaofifi.com/themencode-pdf-viewer-sc>



(II) المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1. Emmanuelle Henniaux, (2011): **basel 3 recent developments**, base3 a risk management perspective, pwc.
2. Henine Van Grenning, Zamir Iqbal, (2008): **risk analysis for islamic banks**, The world Bank, Washington, D.C.
3. Joel Bessis, (2011): **risk management in banking**, John Wiley and Sons LTd, England.
4. Moorad Choudhry, (2004): **global repo markets: instruments and applications**, John Wiley and Sons LTD, Asia.
5. Philippe GARSUAULT, Stéphane PRIAMI, (1995): **la banque fonctionnement et stratégies**, Economica, France.
6. Robert Hudson, (1998): **treasury management, third edition**, the Chartered Institute of Bankers, United Kingdom.
7. Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, (2010): **basel 3 what's new? business and technological Challenges**, Algorithmics, an IBM Company.
8. Suresh Padamalatha, Justin Paul, (2011): **management of banking and financial servicies**, Second Edition, Pearson, Dorling Kindersley, India.

ثانياً: المجلات والدوريات

1. Abdul Rais, Abdul Majid, (2003): **development of liquidity management instruments: challenges and opportunities, regulation and supervision**, 30 September to 3 october 2003 , Jakarta, Indonesia,
2. Aktas Rabia, Karğın, (2012): **predictive ability of earnings and cash flows: evidence from turkish firms'cash flow statements that prepared by IAS7**, Journal of money, Investment and Banking, Issue 25.
3. Archer, S., Ahmed Abdel Karim, R., & Sundararajan, V, (2010): **supervisory, regulatory, and capital adequacy implications of profit-**



- sharing investment accounts in Islamic finance**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol 01, N 01.
4. Basel Committee for Banking Supervision, (2013): **basel 3 -Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools**, Bank for International Settlement.
 5. Boulila Taktak, N., Ben Slama Zouari, S., & Boudriga, A. (2010): **do islamic banks use loan loss provisions to smooth their results?** Vol 01, N 02 .
 6. Enzo Scannella, (2016): **theory and regulation of liquidity risk management in banking**, International journal of Risk Assessment and manegement, vol 19, Nos1/2, University Palermo, Italy.
 7. Mabwe Kumbiria, Robert Webb,(2010): **a financial ratio analysis of commercial bank performance in soth africa**, African Review of Economics and Finance, Vol 02, N 01.
 8. Menicucci.E, (2019): **earnings quality: difinitions, neasures, and financial reporting**, Springer Nature.
 9. Mohamed Arabi Khalfalla Ahmed ,(2013): **predicting banks failure: the case of banking sector in sudan for the period (2002-2009)**, Journal of Business Studies Quarterly, Vol 04 , N 03
 10. Nabil Bello, Aznan Hasan, Buerhan Saiti (2017): **the mitigation of liquidity risk in islamic banking operations, banks and bank systems**, Vol 12, Issue 3.
 11. Ranjana Sahajwala , Paul Van Den Bergh, (2000): **supervisory risk assessment and early warning systems**, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland, Working Papers, N°(4) , December 2000.
 12. Seyed Nazanuddin Makujan, (2003) :**risk management and challenges in islamic banks**, Journal of islamic Economics, Bankings and Finance.
 13. Umer Chapra and Tariquallah Khan, (2000): **regulation and supervision of islamic banks**, Islamic Developement Bank, Islamic Research and Training institute paper, N03, Jeddah, Saudi Arabia.



14. ZERARGUI Hadjer, (2019): **the impact of liquidity risk on the performance of islamic banks evedence from the GCC region**, Journal of economics and management, Vol 19, N 01, Setif1 University – Algeria.

ثالثا: الأطروحات

1. Ismal Rifki, (2010): **the manegement of liquidity risk in Islamic banking the case of indonesia**, Doctoral thesis, Durham islamic Finance Program, United kingdom, Durham University.
2. Odai Abd Al-Aziz Abd-Allah Al Ghzawi, (2017): **the impact of financial risks on conventional and Islamic banks profitability: the case of jordan**, Doctoral thesis, , Banking and Finance, faculty of economics and administrative science, Yarmouk University, Jordan.

رابعا: التقارير

1. Examiner Orientation,(1998): **bank rating system, report on safety and soundness specialty module**, Mag Hill; USA.
2. EXCELLENCE And LEADER SHIP, (2021): **Saudi Arabia Islamic Finance Report**, Islamic Financial Services Board (IFSB), Saudi Central Bank, Saudi Arabia.
3. IFSB, (2020). **Islamic Financial Services Industry Stability Report**.
4. Islamic Financial Services Board (IFSB), (2021): **Saudi Central Bank, Saudi Arabia Islamic Finance Report**.
5. KRAMO N'GUESSAN,(2004): **rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents**, New York, (4-10) décembre 2004.
6. Saudi Arabia Islamic Finance Report,
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf

الملاحق

2017Q1	2017Q2	2017Q3	2017Q4	2018Q1	2018Q2	2018Q3	2018Q4	2019Q1	2019Q2
2.2%	2.2%	2.2%	2.4%	2.3%	2.5%	2.5%	2.5%	2.6%	2.6%
12,340.0	12,518.2	12,857.8	13,988.0	13,863.2	14,876.8	15,072.0	15,888.0	16,696.0	16,946.1
564,700.0	574,299.5	581,586.5	584,540.5	593,180.5	599,971.0	611,030.0	625,918.5	632,468.5	639,482.4
14.2%	14.3%	14.4%	15.3%	15.4%	16.6%	16.4%	17.6%	18.5%	18.5%
12,340.0	12,518.2	12,857.8	13,988.0	13,863.2	14,876.8	15,072.0	15,888.0	16,696.0	16,946.1
86,717.0	87,813.0	89,203.5	91,215.5	90,077.0	89,437.5	91,630.5	90,351.5	90,207.0	91,473.5
24.4%	26.6%	26.6%	28.5%	27.8%	27.9%	23.2%	24.6%	32.4%	33.6%
...
...
...	27.0%	27.4%
...	134,841.5	142,533.9
...	499,063.0	519,606.6
216.9%	177.7%	177.7%	167.1%	172.5%	155.1%	154%	161.8%	164.2%	154.6%
...	130,049.0	133,694.0
...	79,187.0	86,453.0
...	130.8%	129.6%
...	472,958.0	479,399.6
...	361,592.0	369,938.0

2019Q3	2019Q4	2020Q1	2020Q2	2020Q3	2020Q4	2021Q1	2021Q2	2021Q3	2021Q4
2.8%	2.2%	2.1%	2.2%	2.2%	1.96%	2.49%	2.49%	2.47%	2.40%
18,333.9	14,628.0	14,332.7	15,617.0	16,781.5	15,463.1	20,946.2	22,221.7	23,179.5	23,650.8
652,558.4	673,329.2	698,349.6	724,364.0	751,464.3	787,944.9	841,411.1	891,515.7	936,710.4	985,252.9
20.0%	15.7%	15.2%	16.4%	17.0%	15.0%	19.8%	23.0%	20.2%	19.4%
18,333.9	14,628.0	14,332.7	15,617.0	16,781.5	15,463.1	20,946.2	22,221.7	23,179.5	23,650.8
91,479.5	93,074.0	94,113.8	95,190.3	98,937.4	102,856.3	105,754.5	96,635.5	114,716.7	121,616.7
32.7%	33.5%	33.2%	31.9%	31.7%	31.6%	30.5%	26.8%	26.9%	26.8%
...
...
28.0%	29.6%	27.2%	28.4%	27.4%	28.1%	26.3%	25.3%	25.2%	25.4%
147,754.4	163,678.5	154,199.8	168,430.1	167,642.2	186,023.8	186,498.8	185,168.8	193,119.9	203,473.3
528,422.9	553,155.4	567,668.6	592,532.8	612,696.7	661,221.1	708,570.7	730,982.9	766,422.4	802,484.4
159.6%	158.4%	157.1%	148.4%	145.7%	159.0%	150.3%	135.9%	137.1%	131.1%
135,376.5	138,590.7	137,811.6	142,118.5	144,914.7	158,766.4	156,560.1	166,570.6	174,516.1	176,904.3
84,808.3	87,468.5	87,705.3	95,791.7	99,466.4	99,881.2	104,168.4	122,579.4	127,328.5	134,889.5
128.6%	128.9%	124.1%	123.2%	122.0%	119.2%	113.6%	112.6%	113.6%	115.1%
491,288.1	508,779.1	518,028.6	543,245.4	557,146.6	588,366.0	616,006.1	645,236.7	682,150.3	722,030.5
382,016.4	394,746.6	417,367.2	441,110.9	456,497.3	493,494.3	542,312.8	573,032.1	600,263.9	627,444.1

الملحق رقم (2): اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: ROE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.404857	0.1498
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ROE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.812173	0.0345
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ROE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.254116	0.7523
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.395327	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROE) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-5.216373	0.0015
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROE) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-7.364470	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ROA has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-3.627171	0.0119
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ROA has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-3.774657	0.0341
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ROA has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.107937	0.7085
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.673716	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.458453	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.875176	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-2.424810</u>	<u>0.1447</u>
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-5.069053</u>	<u>0.0030</u>
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-0.913541</u>	<u>0.3116</u>
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-5.732154</u>	<u>0.0001</u>
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-5.611577</u>	<u>0.0006</u>
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-5.760989</u>	<u>0.0000</u>
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LAR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-1.752412</u>	<u>0.3948</u>
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LAR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	<u>-1.968734</u>	<u>0.5914</u>
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LAR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-0.221484	0.5971
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LAR) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-4.815076	0.0007
Test critical values: 1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LAR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-4.785053	0.0038
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LAR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-4.912796	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (3): نتائج التقدير لنموذج الدراسة

النموذج الأول

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)
المتغيرات المستقلة:

نسبة الأصول السائلة (LAR)

نسبة تغطية السيولة (LCR)

$$ROA = b + a_1 LCR + a_2 LAR$$

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 01/27/24 Time: 09:39
Sample: 2015Q1 2021Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.004393	0.001923	-2.284153	0.0311
LAR	0.006755	0.014568	0.463725	0.6469
C	0.028192	0.005898	4.779763	0.0001
R-squared	0.209778	Mean dependent var	0.022789	
Adjusted R-squared	0.146560	S.D. dependent var	0.002571	
S.E. of regression	0.002375	Akaike info criterion	-9.146573	
Sum squared resid	0.000141	Schwarz criterion	-9.003836	
Log likelihood	131.0520	Hannan-Quinn criter.	-9.102937	
F-statistic	3.318344	Durbin-Watson stat	1.213484	
Prob(F-statistic)	0.052706			

المتغير (LAR) غير معنوي

- التقدير بعد حذف متغير (LAR)

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 01/27/24 Time: 09:42
Sample: 2015Q1 2021Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.004656	0.001810	-2.573239	0.0161
C	0.030524	0.003038	10.04639	0.0000
R-squared	0.202981	Mean dependent var	0.022789	
Adjusted R-squared	0.172326	S.D. dependent var	0.002571	
S.E. of regression	0.002339	Akaike info criterion	-9.209436	
Sum squared resid	0.000142	Schwarz criterion	-9.114279	
Log likelihood	130.9321	Hannan-Quinn criter.	-9.180346	
F-statistic	6.621557	Durbin-Watson stat	1.182425	
Prob(F-statistic)	0.016130			

النموذج الثاني
 المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية (ROE)
 المتغيرات المستقلة:

نسبة الأصول السائلة (LAR)

نسبة تغطية السيولة (LCR)

$$ROE=b+a_1LAR+ a_2LCR$$

Dependent Variable: ROE
 Method: Least Squares
 Date: 01/27/24 Time: 09:43
 Sample: 2015Q1 2021Q4
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.060006	0.017209	-3.486971	0.0018
LAR	0.104804	0.130347	0.804038	0.4290
C	0.233012	0.052776	4.415128	0.0002
R-squared	0.387897	Mean dependent var		0.162711
Adjusted R-squared	0.338928	S.D. dependent var		0.026138
S.E. of regression	0.021252	Akaike info criterion		-4.763785
Sum squared resid	0.011291	Schwarz criterion		-4.621049
Log likelihood	69.69299	Hannan-Quinn criter.		-4.720149
F-statistic	7.921388	Durbin-Watson stat		1.096528
Prob(F-statistic)	0.002164			

المتغير (LAR) غير معنوي

التقدير بعد حذف المتغير (LAR)

Dependent Variable: ROE
 Method: Least Squares
 Date: 01/27/24 Time: 09:45
 Sample: 2015Q1 2021Q4
 Included observations: 28

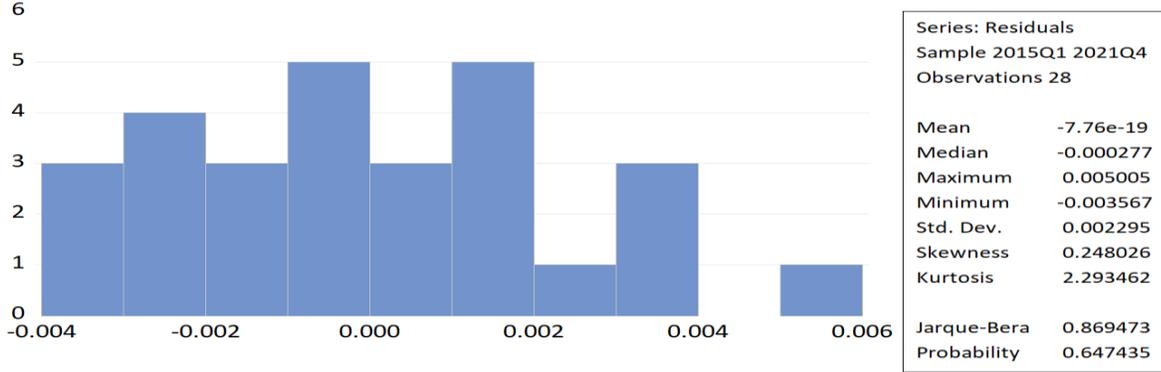
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCR	-0.064092	0.016329	-3.925019	0.0006
C	0.269178	0.027417	9.817952	0.0000
R-squared	0.372068	Mean dependent var		0.162711
Adjusted R-squared	0.347917	S.D. dependent var		0.026138
S.E. of regression	0.021107	Akaike info criterion		-4.809683
Sum squared resid	0.011583	Schwarz criterion		-4.714526
Log likelihood	69.33557	Hannan-Quinn criter.		-4.780593
F-statistic	15.40577	Durbin-Watson stat		1.045946
Prob(F-statistic)	0.000568			

الملحق رقم (4): الاختيارات القياسية لنموذج الدراسة

النموذج الأول

$$ROA=b +a LCR$$

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار جاك بيرا



اختبار التعدد الخطي: LM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.968738	Prob. F(2,24)	0.1615
Obs*R-squared	3.946288	Prob. Chi-Square(2)	0.1390

اختبار عدم تجانس التباين اختبار WHITE

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.930558	Prob. F(2,25)	0.1661
Obs*R-squared	3.745914	Prob. Chi-Square(2)	0.1537
Scaled explained SS	2.088874	Prob. Chi-Square(2)	0.3519

Test Equation:

اختبار استقرارية البواقي

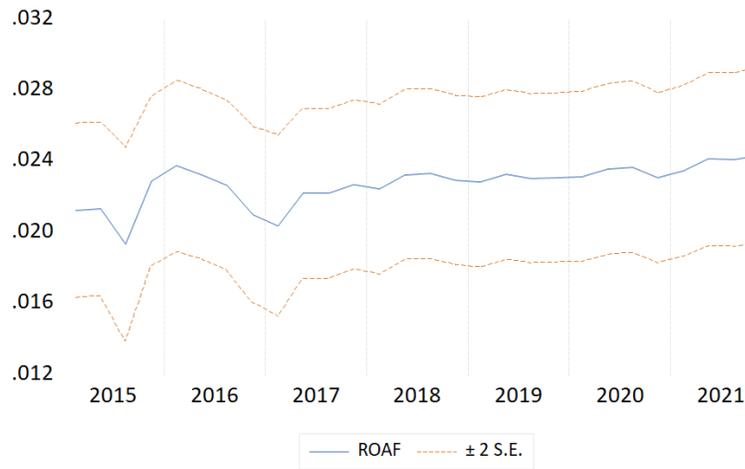
Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.049381	0.0429
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

>

صلاحية النموذج للتنبؤ:

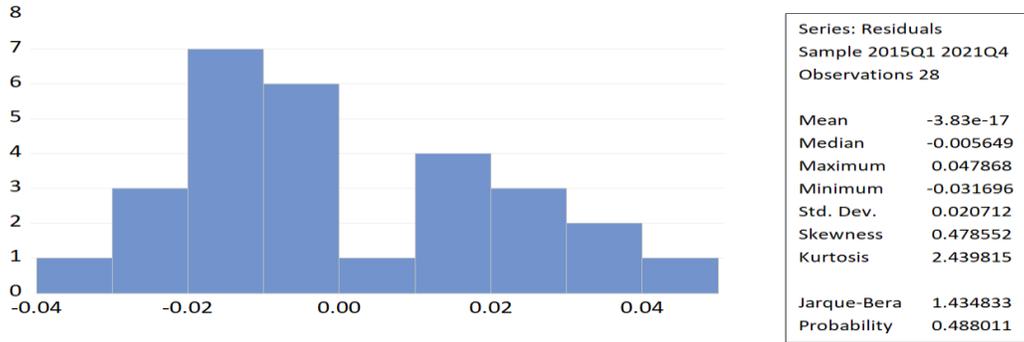


Forecast: ROAF	
Actual: ROA	
Forecast sample: 2015Q1 2021Q4	
Included observations: 28	
Root Mean Squared Error	0.002254
Mean Absolute Error	0.001895
Mean Abs. Percent Error	8.404044
Theil Inequality Coef.	0.049271
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.378802
Covariance Proportion	0.621198
Theil U2 Coefficient	0.779190
Symmetric MAPE	8.333565

0.02129472758619429
0.02138619328560214
0.01940995021467204
0.02293364924721967
0.02379635600408159
0.023304528174134
0.0226830207696156
0.02105341182489693
0.02042518605784042
0.02225054032096576
0.02225054032096576
0.02274085191489853
0.0224894043520503
0.02329937188095872
0.02336837785098952
0.02299063580693648
0.02287777294937947
0.02332478333210107
0.02309073465415661
0.02314567491030148
0.0232069634154929
0.02361524171888445
0.02373956273137506
0.0231219878156201
0.02352523030464326
0.02419608329151698
0.02414151961177313
0.0244168129196089

النموذج الثاني:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار جاك بيرا



اختبار التعدد الخطي: LM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

F-statistic	2.642036	Prob. F(4,22)	0.0611
Obs*R-squared	9.085811	Prob. Chi-Square(4)	0.0590

اختبار عدم تجانس التباين اختبار WHITE

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.798401	Prob. F(2,25)	0.4612
Obs*R-squared	1.681046	Prob. Chi-Square(2)	0.4315
Scaled explained SS	1.043486	Prob. Chi-Square(2)	0.5935

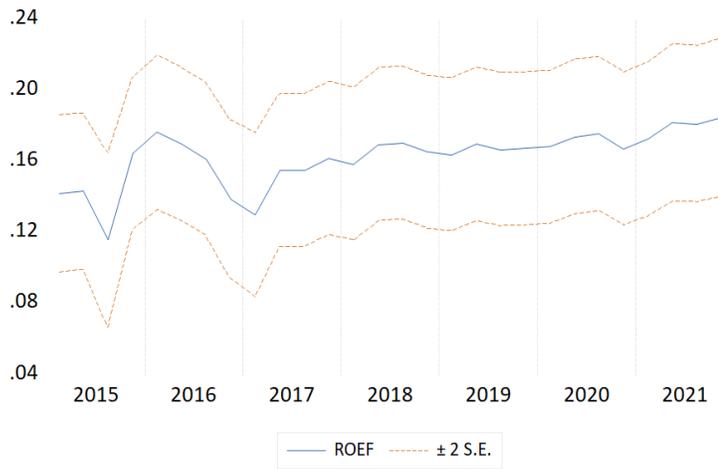
اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.611980	0.0123
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

صلاحية النموذج للتنبؤ:



Forecast: ROEF	
Actual: ROE	
Forecast sample: 2015Q1 2021Q4	
Included observations: 28	
Root Mean Squared Error	0.020339
Mean Absolute Error	0.017301
Mean Abs. Percent Error	10.61181
Theil Inequality Coef.	0.061974
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.242256
Covariance Proportion	0.757744
Theil U2 Coefficient	0.961580
Symmetric MAPE	10.55546

0.1421496727099489
0.143408638956633
0.116206930145004
0.164708370293289
0.176582971315388
0.1698132790581531
0.1612586312566435
0.1388281171953339
0.1301809954749321
0.1553058173523504
0.1553058173523504
0.1620546396006419
0.158593626384908
0.1697423060146219
0.1706921286000381
0.1654927534627458
0.1639392691611061
0.1700920782185693
0.1668705494102758
0.1676267665333979
0.1684703632023707
0.1740900502167499
0.1758012486167245
0.1673007289818466
0.1728511012656175
0.1820849591208468
0.1813339253285387
0.1851231598147673

